المملكة العربيـــــــــة السّعودية
وزارة التعليم العالي ــ جامعة أمّ القُــرى
كليّة الشّريعة والدّراسات الإســـــلامية
قسم الدّراســـــــات العُليا الشرعيّة
فرع الفقه وأصـــــــــــوله

دراسة وتحقيق

كتاب الوافي في أصـــول الفقه

تأليف : حُسَام الدِّين حسَين بن عليّ بن حجّاج بن عليّ السِّغناقيّ
المتوفّى عام (٧١٤ هـ)

إعداد الطالب : أحمد محمّد حمود اليماني
إشراف سعادة الأستاذ الدكتور : علي عبّاس الحكمي

الجزء (الخامس)

عام ١٤١٧ هـ ــ ١٩٩٧ م


بسم الله الرحمن الرحيم

[والذي يقع به ختم الكتاب باب حروف المعاني ، فشطر من مسائل الفقه مبني عليها] .

باب حُـــروف المعـاني

[٢٤٧/ب] إنما أخّر هذا البابَ عن سائرِ الأبوابِ لقُصورِ ما في هذا البابِ عن مسائلِ الفقهِ والأحكامِ الشّرعية ؛ لأنّ بيان معاني هذه الحُروف من قسْمِ النّحو لا مِنْ قسْمِ الفقه ، وإلى هذا أشارَ بقوله : { فشطر من مسائل الفقه مبني عليها } فكأنّه يعتذرُ به في سببِ إيرادِها عند اعتراضِ من يُنكِر إيرادَها فيقول : وهي وإنْ كانت من قسْمِ النّحْو ولكن بعض مسائل الفقهِ قد بُنيت عليها ، فلا بدّ من بيانِ تلك المسائل المبنيّةِ عليها من بيانِ معانيها ، وإنما أوردَ فخر الإسلام[١] وشمس الأئمّة[٢] ـ رحمهما الله ـ تاليةَ باب الحقيقةِ والمجاز (مع ذكْرِ هذا العُذْر أيضاً ؛ لمناسبةِ الحقيقةِ والمجاز)[٣] ، فإنّ عامّة هذه الحروف حقيقة ومجازا[٤] .

---

(١) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٧٠) .

(٢) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٨٣) .

(٣) ساقطة من (أ) .

(٤) أنظر : أصول البزدوي ، ١٠٨/٢ ، أصول السرخسي ، ٢٠٠/١ .

ثمّ اسمُ الحروفِ عليها على طريقِ التّغليب، فإنّ بعضها مثل [**٢٢٠**/أ] " كلّ " و " مَنْ " و " متى " أسماء ، لكنّ عامّتهـا حُروف ، فسُمّيت باسمِ الحروف ، وقد يُطلق اسمُ الحروف على الأسماءِ كما في حُروفِ التّهجِّي ـ لما عُرف ـ .

ثمّ إنما سُمّيت هي بحروفِ المعـاني ؛ لأنّهـا توصِـلُ معـاني الأفعـال إلى الأسماء ، تقول : خرجتُ من البصْرةِ إلى الكوفـة ، فـإنّ ابتـداءَ خروجِـكَ مـن البصرة ، وانتهاءه إلى الكوفةِ إنما يُفهمَان من ذينك الحرفيْـــن ، فكـان بهـذه التّسميةِ احترازٌ عن حروفِ التّهجِّي ، فإنّه لا معنى لها[١] .

---

(١) الحرف له إطلاقاتٌ ثلاثة :

الأوّل : يُطلقُ على حروف التّهجِّي الثمانية والعشرين .

الثاني : يُطلق على ما يوصِلُ معاني الأفعالِ إلى الأسماء ، وهي ما تسمّى بـ(حروف المعاني) .

الثالث : ويُطلقُ في النّحْو على ما لايدلّ بنفسِه على معنىً في غيره .

قال علاء الدين البخاري :{ ثمّ إطــــلاقُ لفظ الحروف ههنا على المذكورِ في البابِ بطريقِ التّغليب ؛ لأنّ بعضَ ما ذُكر في هذا البابِ أسماءٌ مثل " كلّ " و " متى " و " منْ " و " إذا " وغيرها ، لكن لما كان أكثرها حروفاً سُمّي الجمعُ بهذا الاسم } . كشف الأسرار ، ٢/١٠٩ .

وانظر أيضاً : البرهان ، للجويني ، ١/١٧٩ ، الإيضاح شرح المفصّل ، ٢/١٣٧-١٤٠ .



٢٠٢

[أولاً : حُـــروفُ العطْف]

[حرفُ الواو]

[وأكثرها وقوعا حروف العطف ، والأصل فيه " الـواو" ، وهي لمطلق الجمع عندنا ، من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب ، وعليه عامة أهل اللغة وأئمة الفتـــوى .

وإنما ثبت الترتيب في قوله : إن نكحتها فهي طالق وطالق ، حتى لم يقع به إلا واحدة عند أبي حنيفة ، خلافا لصاحبيه ـ رحمهم الله ـ ، ضرورة أن الثانية تعلقت بالشرط بواسطة الأولى ، لا مقتضى " الواو" .

وفي قول المولى : أعتقت هذه وهذه ، وقد زوجهما الفضولي من رجل إنما بطل نكاح الثانية ؛ لأنّ صدر الكلام لا يتوقف على آخره إذا لم يكن في آخره ما يغير أوله ، وعتق الأولى يبطل محلية الوقف في حق الثانية ، فبطل الثاني قبل التكلم بعتقها ، بخلاف ما إذا زوجه الفضولي أختين في عقدتين فقال الولي : أجزت نكاح هذه وهذه حيث بطلا جميعا ؛ لأن صدر الكلام وضع لجواز النكاح وإذا اتصل به آخره سلب عنه الجواز ، فصار آخره في حق أوله بمنزلة الشرط والاستثناء] .

قدّم حروفَ العطْفِ على سائرِ الحروف؛ لأنّها أكثرُها وقوعاً ، فكانت هي لمسَاسِ الحاجةِ في حقِّ البيانِ أشـدّ ، ثمّ قـدّمَ من بينها " **الواو** " ؛ لأنّ "**الواو**" كلّيٌّ كالإنســـان ، وكلُّ قسمٍ من أقسامِه شخصيٌّ كالرّجل ،

والأشخاصُ يفتقرُ إلى الكليّ ، والكليُّ لا يفتقرُ إلى الأشخاص ، فصار بمنزلةِ الأصْلِ مع الفرع .

أوْ لأنّ " **الواو** " يقعُ على كلِّ قسمٍ من أقسامِه ، لأنّ في كلّها معنى العطْف ، وأقسامُه لا تقعُ عليه .

أوْ لأنّ " **الواو** " لمطلَقِ العطْف، وغيره للعطْفِ مع شيءٍ آخَرَ كالتّعقيبِ والتّراخِي فكان " **الواو** " بمنزلةِ المفرد وغيرُه بمنزلةِ المركّب، والمفردُ قبْلَ المركّب

قولـــــه :{ **وهي لمطلق العطف عندنا من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب** }[١] . ذكر في "المفصّل" :{ والواو[٢] للجمْعِ المطلَقِ من غيرِ أنْ

---

(١) وهو مذهب جماهير العلماءِ من أهلِ اللغةِ والفقه ، ومعنى قوله : من غير تعرّضٍ لمقارنةٍ ولا ترتيب ، أي أنها في حالةِ عطْفِ المفردِ على المفردِ تدلّ على اشتراكِ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في الحكمِ فقط من غير دلالةٍ على اقترانهما معاً بالزّمان ، أو على تقدّمِ أحدهما على الآخر ، وفي حالةِ عطْف الجملةِ على الجملة تدلّ على اشتراكهما في الثّبوت .

ونُسب إلى أبي يوسف ومحمد - رحمهما الله - أنها تدلُّ مع العطْفِ على المقارنة ، ونُسب إلى أبي حنيفة والشافعي - رحمهما الله - أنّها تدلُّ مع العطْفِ على الترتيب ، وهو مذهبُ قُطرب والرّبعيّ والفرّاءُ وثعلب وأبو عمرو الزّاهد وابن هشام ، قال ابن عقيل :{ وهو مذهبُ الكوفيّين } ، وقال ابن مالك :{ هي في الأصْلِ لمطلقِ الجمْعِ ـ أي العطْف ـ وكونُها للمعيّة ـ أي المقارنةِ ـ راجح ، وللترتيبِ كثير } .

أنظر أقوالهم وأدلتهم في : كتاب معاني الحروف ، للرّماني ، ص ٥٩ ، المقتصَد ، للجرجاني ، ٩٣٧/٢ ، الإيضاح شرح المفصّل ، لابن الحاجب ، ٢٠٤/٢-٢٠٥ ، مغني اللّبيب ، لابن هشام ، ٣٥٤/٢ ، شرح ابن عقيل ، ٢٢٦/٢ ، أصول الشاشي ، ١٨٩ ، التقويم ، للدبّوسي (٩٢ ـ أ) ، أصول البزدوي مع الكشف ، ١٠٩/٢-١١١ ، أصول السرخسي ، ٢٠٠/١ ، التوضيح ، ٩٩/١ ، التّمهيد ، لابن عبدالبرّ ، ٥/٢ ، شرح اللّمع ، للشيرازي ، ٥٣٧/١ ، البرهان ، للجويني ، ١٨١/١-١٨٣ ، الإحكام ، للآمدي ، ٤٨/١ ، بيان المختصر ، للأصفهاني ، ٢٦٦/١ ، جمع الجوامع لابن السبكي ، ٣٦٥/١ .

(٢) في (أ) : بدل قوله :(والواو) (قالوا) .

يكون المبدوءُ به داخلاً في الحكمِ قبْلَ الآخَر ، ولا أنْ يجتمعا في وقتٍ واحـد ، بلْ الأمرانِ جائزان ، وجائزٌ عكسُهما ، نحو قولك : جاءني زيدٌ اليومَ وعمـروٌ أمس ، واختصمَ بكرٌ وخالد ، وسـيّانَ قيامُكَ وقعُودُك }(١) .

فعُلم **بالنّظيرِ الأوّل** أنّ المبدُوءَ به ليس بداخلٍ في الحكمِ قبْلَ الآخَر ، بلْ فيه عكسُه ، **وبالثّاني** يُعلم أنّ الترتيبَ ليس بواجب ، فكـان فيـه أيضـاً تحقيـقُ قوله :{ منْ غـير أنْ يكـون المبـدُوء بـه داخـلاً في الحكـمِ قبْـلَ الآخَـر } فـإنّ الاختصـــامَ فعْلٌ يقعُ على الفاعِلَيْن معاً ، **وبالنّظيرِ الثّالثِ** يُعلم أنّ " الواو" تُستعملُ في موضِعٍ يستحيلُ الاقتران ، إذْ قيامُ واحدٍ مـع قعـودِه معـاً يسـتحيلُ وجودُهما ، فكان الأوّلان(٢) لنفْي الترتيب ، ولكن ذلك على وجهين ــ على ما ذكر ــ(٣) ، والثّالثُ لنفْيِ المقارنة .

ثمّ الدّليـلُ علـى أنّ " **الـواو**" لمطلَقِ العطْـفِ مـن غـير تعـرّضٍ لمقارنـةٍ [**١٩٤/جـ**] ولا ترتيب : المعنى المعقولُ ، والحكمُ الشرعيّ ، والاستعماليّ .

أمّا الأوّل :

فإنّ العــــربَ وضعوا كلَّ حرْفٍ ليكون دليلاً على معنىً مخصوص ، كما في الأسماءِ والأفعال ، فالاشـــتراكُ لا يكون (إلاّ)(٥) لغفْلةٍ من الواضِعِ أو لعُذْر(٦) ، وكذلك التّكرار(٧) .

---

(١) المفصّل ، للزمخشري ، ص ٣٠٤ .

(٢) في (د) : فكان الأوّل .

(٣) أنظر أيضاً : المقتصَد ، لعبد القاهر الجرجاني ، ٩٣٨/٢ .

(٥) ساقطة من (أ) .

(٦) وهو معنى قولُ الأصوليّين :(الاشتراكُ خِلافُ الأصْل) .

(٧) أي وكذلك التّكرارُ خِلافُ الأصْل .

ثمّ وجدنا " **الفاء**" للتّرتيب ، و "**مع**" للقِـرَان ، و " **ثمّ** " للتّـراخي ، فلو كان " **الواو**" للتّرتيبِ لتكـرّرت دِلالـةُ الـتّرتيبِ في اللّفـظ ، وليس ذلـك بأصْل ، لكنّ " **الواو**" لّما كان لمطلَقِ العطْفِ حقيقـةً صلحـت أنْ تستُعملَ في كلّ قسْمٍ من أقسامِ حُروفِ العطْف ، لكن ذلك مجازٌ[١] لا حقيقة .

وأمّا الحكمُ الشرعيّ :

فإنّ منْ يقولُ لامرأتِه : إنْ دخلْتِ الدّارَ وأنتِ طالقٌ[٢]، تطلُقُ في الحال فلو كان موجَبُ " الواو" التّرتيبَ لكان هو بمنزلةِ " الفاء" ، فينبغـي (أنْ)[٣] يتأخّرَ الطّلاقُ إلى وجودِ الشّرط .

وأمّا الحكمُ من حيثُ الاستعمال :

فإنّ قائلاً لو قال : لا تأكلِ السّمكَ وتشرَبِ اللّبن ، يُفهم منه المنْعُ عـن الجمْعِ بينهما دون التّرتيب ، ولو وضَـــــعَ " الفاءَ " مكان " الواو" لم يكن (الكلامُ)[٤] مستقيماً[٥] .

---

(١) في (أ) : لكن ذلك مجازاً .

(٢) في (ب) : بدل قوله : (وأنتِ طالقٌ) (فأنتِ طالق) .

(٣) ساقطة من (ج) .

(٤) ساقطة من (ب) .

(٥) أنظر : البرهان ، للجويني ، ١٨٣/١ ، أصول البزدوي ، ١١١/٢ .

والقاطِـــــعُ للشّغَبِ هو : أنّ " الواو" تستُعملُ فيما لا يجوز استعمالُ " الفاءِ " فيه ؛ لاقتضائه(١) التّرتيب ،كقولك : اشتركَ زيدٌ وعمروٌ ، ولا يصحّ أنْ يقال : اشتركَ زيدٌ فعمروٌ ؛ لما أنّ الاشـــتراكَ يوجدُ منهما معاً لا مرتّبـاً ، فما نشَـأ عدمُ جوازِ استعمالِ " الفاء " هنا إلاّ باعتبارِ أنّ " الفاءَ " للتّرتيب ، فلو كان موجَـبُ " الواو" كموجَبِ(٢) " الفاء " على مـا ذكـره الخصـم ، لمـا جاز استعمالُ " الواو" أيضاً كما لايجوز استعمالُ " الفاء " .

وأمّا استدلالُ الخصْم بقوله تعالى:﴿ ارْكَعُوا واسْجدُوا ﴾(٣) معَارَضٌ(٤) بقوله تعالى :﴿ اسْجُدِي وارْكعِي ﴾(٥) ، إلى آخرِ ما ذُكر(٦) .

قوله:{ وإنما ثبت الترتيب في قوله : إن نكحتها} هذا لردِّ [٢٤٨/ب] ظنِّ بعضِ مشايخنا ، فإنّهم ظنّوا بأنّ " الواو" للتّرتيبِ عند أبي حنيفـة ــ رحمه الله ـ، وللقِرَانِ(٧) عندهما(٨) استدلالاً بهذه المسألةِ وبمسألةٍ أخرى ، وهي: أنّ الرجلَ إذا قال لامرأتِه التي لم يدخلْ بها : إنْ دخلْتِ الدّارَ فأنتِ طالقٌ وطـالقٌ

---

(١) في (ب) : لإفضائه .

(٢) في (ب) وردَت العبارةُ هكذا : فلو كان موجَبُ " الفاءِ " الواو كموجَبِ " الفاء" .

(٣) الآية (٧٧) من سورة الحجّ .

(٤) في (د) : معارضاً .

(٥) الآية (٤٣) من سورة آل عمران .

(٦) أي من قوله تعالى في سورة البقرة :﴿ وادْخلُوا البابَ سُجَّداً وقولُوا حِطَّةٌ نغْفِرْ لكُم ﴾ (٥٨) ، وقولـــه تعالى في سورة الأعراف :﴿ وقولُوا حِطَّةٌ وادْخلُـوا البـابَ سُجّداً نغْفِـرْ لكُـم ﴾ (١٦١) ، والقصّةُ واحدة . وانظر أيضاً : للمقتصَد ، للجرجاني ، ٩٣٨/٢ .

(٧) في (ب) : للفِرَاق .

(٨) منهم شيخ الإسلام برهان الدّين المرغيناني ـ رحمه الله ـ . أنظر : الهداية ، ٢٤١/١ .

وطالق ، فدخلَت الدّارَ لم تطلُق إلاّ واحِدةً عنـد أبـي حنيفـة ـ رحمـه الله ـ ، وعندهما : تطلُق ثلاثاً ، فدلّ أنّها للتّرتيبِ عنده ، وللقِرَان عندهما .

فقال : وليس الأمْر كما زعمـــوا ، بل " الواو" لمطلَقِ العطْفِ عند أصحابنا جميعاً ، ولكن الاختلافَ في هذه المسألةِ بناءً على شـيءٍ آخَـرَ وهـو : أنّ ذِكْرَ الطّلَقاتِ متعاقِبةً على وجهٍ تتّصـلُ الأولى بالشّـرْطِ علـى التّمـام ، ثـمّ الثانيةُ والثالثةُ ما موجِبهما(١) ؟

فقال أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ : موجَبهما الافتراق ؛ لأنّ الثانيةَ اتّصلـت بالشّرْطِ بواسطة، والثالثةَ بواسطتين، والأولى بلا واسطة ، فلا يتغيّرُ [٢٢١/أ] هذا الأصْلُ بـ" الواو" ، لأنّه لا يتعرّضُ للقِرَان ، فلما وقعت الأولى لم تبقَ محلاً للثانية ، لأنّها بَانَت لا إلى عِدّة ، لأنّها غير مدخولة .

وقالا : موجَبه الاجتماع والاتّحاد ؛ لأنّ الثانيةَ جملةٌ ناقِصة ، فشارَكت الأولى، وهو في الحالِ تكلُّمٌ بالطّلاق وليس بطلاق ، وإذا كان كذلك لم تكن الجملةُ الثانيةُ متأخِّرةً عـن الأولى إلاّ في حـقِّ التكلّـم ، ولا اعتبـارَ لذلـك ، ألا تـــرى أنّ الجملتين إذا تعلّقتا بالشرْطِ بلا واسطةٍ بأنْ قال : إنْ دخلتِ الدّارَ فأنتِ طالقٌ ، ثمّ قال بعد يومٍ أو أيّـام : إنْ دخلْـتِ الـدّارَ فـأنتِ طـالقٌ ، فـإنّ الطّلقتين وقعتا معاً عند دخولِ الدّار ، وإنْ حصلَ الترتيبُ بينهما تكلّماً .

ولكنّ أبا حنيفة ـ رحمه الله ـ يقول : إنّ المعلّقاتِ ينزِلْنَ حـالَ الوقـوعِ كما عُلِّقْن ، (كمـا)(٢) في الحِسيّات ، فـإنّ اللآلـئَ المنظومـةَ [١٧٠/د] في سلكٍ واحدٍ إذا كانت معلّقةً فانحلّت ، يقعُ ما يقرُبُ الأرضَ أولاً ، ثمّ ما يليه ثمّ ما يليهِ إلى أنْ ينتهي ، أمّا اللآلئُ إذا عُلِّقت كلّ واحدةٍ منها بسـلكٍ على

---

(١) في (ج) : من موجبهما ؟

(٢) ساقطة من (ب) و (ج) .

حِدَةٍ فانحَللن جُملةً معاً ، يقعْنَ أيضاً (معاً)(١) ، وبهذا يقعُ الفـرْقُ بـين هـذا وبين التّعليقِ بشروطٍ يتخلّلُها أزمِنة .

فإنْ قيل : إذا توقّفت الجملةُ الكامِلةُ لتصحيحِ الجملـةِ النّاقِصـة ، حينئـذٍ يتعلّق الكلُّ بالشّرطِ بلا واسطةٍ تقديراً ، ويصير كمـا إذا أخّـرَ الشّـرط ، وفيـه الإجماعُ بأنّه يقعُ الثلاث عند وجودِ الشّرط !

قلنا : إنما توقّفت الكامِلةُ لصحّةِ النّاقِصةِ ؛ لافتقارِهـا(٢) ، ففيمـا عـداهُ بقيَ على الأصْلِ ــ وهو عدمُ التوقّف ــ ، بخلافِ مـا إذا تـأخّرَ الشّـرط ؛ لأنّ أوّلَ الكلامِ يتوقّفُ لأجلِ نفسِه ، لأنّ في آخرِه مـا يغـيِّره ، فشـاركت الجملـة الأولى الثّانية ؛ لنقصانِها ، فيتعلّقُ الكلّ بالشّرط .

وكذلك في المسألةِ الثّانية(٣) ؛ لمّا نفذَ نكاحُ الأولى ، بطلَ وقْفُ نكـاحُ الثّانية ، لا بمقتضى " الواو" ، بخلافِ المسألةِ الثالثة(٤) ، فإنّ نكاحَ الأولى عنـد الإجازةِ لم ينفذ ، بلْ يتوقّفُ إلى آخِرِ الكـلام ؛ لأنّ في آخِـره مـا يغـيّرُ حكـمَ أوّله ، فثبتَ القِرانُ بسببِ توقّفِ صدْرِ الكلامِ لا بمقتضَى " الواو" ، والمسألتان الأوليان تَرِدان نقْضاً صورةً لقوله { ولا ترتيب } ، والمسألةُ الثّالثةُ تَرِدُ نقْضـاً

---

(١) ساقطة من (د) .

(٢) في (ج) : لافتقارهما .

(٣) وهي مسـألة ما لو زوّج الفُضولي رجلاً من أمَتَيْن ، ثمّ قال المولى : أعتقتُ هذه وهذه ، صحّ نكاحُ الأولى وبطلَ نكاحُ الثانية ، ولو أعتقهما معاً بدون حرْفِ العطْفِ " الواو" صحّ نكاحهما جميعاً أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ١٢٨/٦ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٢٨٥/١ .

(٤) وهي : ما لو زوّجَه الفضولي أختيْنِ في عقْدين ، فقال المولى : أجزْتُ نكاحَ هذه وهـذه ، بطلَ العقْدُ فيهما جميعاً ، وإنْ أجازها متفرّقاً بطلَ النّكاحُ في الثاني .

أنظـر : المبسوط ، للسرخسي ، ١٢٨/٦ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٢٨٦/١ ، تبيين الحقائق ، ٢١٣/٢ .

لقوله :{ من غير مقارنة } . فهذا حاصلُ مـا ذكـرَ في الجـواب ، وتمامُـه في النسخ المطوّلة(١) .

(قوله :{ وقد زوجهما الفضولي } { الفُضوليّ بضمِّ الفاء ، منسـوبٌ إلى جمْعِ الفضْل ، وهو الزّيادة ، وقد غلبَ جمعُه على ما لا خيْرَ فيهِ حتى قيل

فُضـــــولٌ بلا فضْلٍ وسِنٌّ بلا سَناً
وطُـــــولٌ بلا طوْلٍ وعَرْضٌ بلا عِرْضِ

وهو في اصطلاحِ الفقهاء : منْ ليس بوكيل ، وفتْحُ " الفاءِ " خطَأ } . كذا في "المُغرب"(٢))(٣) .

(١) أنظر : التقويم (٩٢ ـ ب)(٦٣ ـ أ) ، أصول السرخسي ، ٢٠٢/١-٢٠٣ ، المبسوط ، له ، ١٢٧/٦-١٢٨ ، أصـول البزدوي مع الكشف ، ١١٣/٢-١١٦ ، الهداية مع شروحها ، ٥٨/٤-٥٩ ، تبيـــــن الحقائق ، ٢١٤/٢ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٢٨٣/١-٢٨٤ ، التوضيح ، ١٠٠/١ .

(٢) المغرب ، للمطرزي ، ص ٣٦١-٣٦٢ .

(٣) ما بين القوسين ( ) هكذا ، مـن قولـه : (قولـه :{ وقد زوجهما الفضولي .....) إلى هنا ساقط من (أ) .

[إستعمالات حرْف الواو]

[وقد تدخل " الواو" على جملة كاملة بخبرها ، فلا تجب به المشاركة في الخبر ، وذلك مثل قوله : هذه طالق ثلاثا وهذه طالق ، أن الثانية تطلق واحدة ؛ لأن الشركة في الخبر كانت واجبة لافتقار الكلام الثاني إذا كان ناقصا ، فإذا كان كاملا فقد ذهب دليل الشركة ، ولهذا قلنا : إن الجملة الناقصة تشارك الأولى فيما تم به الأولى بعينه حتى قلنا في قوله : إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق ، أن الثانية تتعلق بذلك الشرط بعينه ، ولا يقتضي الاستبداد به ، كأنه أعاده ، وإنما يصار إليه في قوله : جاءني زيد وعمرو ، ضرورة أن المشاركة في مجئ واحد لا يتصور .

وقد تستعار " الواو" للحال ، بمعنى الجمع أيضاً ؛ لأن الحال يجامع ذا الحال ، قال الله تعالى :﴿ حتّى إذا جَاءُوها وفُتِحتْ أبْوابُها ﴾ أي وأبوابها مفتوحة ، وقالوا في قول الرجل لعبده : أد إلي ألفا وأنت حر وللحربي : إنزل وأنت آمن ، أن " الواو" للحال ، حتى لا يعتق العبد إلا بالأداء ، ولا يأمن الحربي حتى ينزل] .

قوله :{ وقد تدخل " الواو" على جملة كاملة بخبرها } إلى آخِره ، ولا كلامَ أنّ " الواوَ" الداخلةَ بين الجملةِ الكامِلةِ والنّاقِصةِ "واوُ" العطْف ، وأمّا إذا دخلت بين جملتيْن كامِلتيْن كما في قوله : هذه طالقٌ ثلاثاً وهذه (طالق)[١] هل هي "واو" العطْفِ أمْ لا ؟

---

(١) ساقطة من (أ) .

قال بعضهم : ليست هي بـ"واو" العطْف ؛ لأنّ "واوَ" العطْفِ هي الـتي توجِبُ الشّركةَ في الخبَرِ بين المعطوفِ [١٩٥/جـ] والمعطوفِ عليه ، وهذه لا توجِبُ الشّركة ، فلا تكـون "واوَ" العطْـف ، إنمـا هـي "واو" النّظْـمِ أو "واو" الابتداء ، وذكر فخر الإسلام[١] ـ رحمه الله ـ[٢] : وهذا مـن فضْـلِ الكـلام ، بلْ هي أيضاً "واو" العطْفِ كما هو أصْلُها لكن الشّركةَ ليست موجَباً أصليّـاً للعطْف ، بل الشركةُ مبنيّةٌ على الافتقار ، وذلك لأنّ الشّركةَ إنما تثبتُ بطريقِ الضّرورة ، حتّى إنّ الجملةَ الثانيةَ تشارِكُ الأولى في عيْنِ ما تمَّ[٣] به الأولى مـن الخبَرِ أو الشّرط ، ولا تكون الثّانيةَ مستبِدّةً بخَبَرٍ علـى حِـدَة ، إلاّ إذا لم يصلُـح خبرُ الأولى خبراً للثانية ؛ لمغايرتِهما ، كما في قولـه : أنتِ طالقٌ وعبدي حُرٌّ ، أو لاستحالةِ الاشتراك ،كما في (قوله)[٤] جاءني زيدٌ وعمروٌ ، لأنّ الاشـتراكَ في مجيءٍ واحدٍ لا يتصوّر ، فلا بدّ من الاستبدادِ حينئذٍ بالخبر[٥] .

---

(١) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٧٠) .

(٢) أنظر : أصول فخر الإسلام البزدوي ، ١٢٠/٢ .

وبذلك صرّح شمس الأئمة السرخسي ـ رحمه الله ـ فقال : { والأصحّ أنّ هذا " الواو" للعطْفِ أيضاً عندي ، إلاّ أنّ الاشـتراكَ في الخبر ليس من حكمِ مجرّدِ العطْف ، بلْ باعتبار حاجةِ المعطوفِ عليه إذا لم يذكر خبراً } أصول السرخسي ، ٢٠٥/١ .

(٣) في (د) : في غيْر ما تمَّ .

(٤) ساقطة من (أ) .

(٥) أنظـر : أصـول الـبزدوي مـع الكشـف ، ١٢٠/٢ـــ١٢١ ، أصـول السرخسـي ، ٢٠٥/١ ، التوضيح ، ١٠٢/١ـ١٠٣ .

قوله : { ولهذا قلنا إن الجملـة الناقصـة } إلى آخِره ، هـذا إيضـاحٌ لما ذكرَ قبله(١) ؛ لأنّ الشّركةَ في الخبَرِ كانت واجبةً [٢٤٩/ب] لافتقارِ الكلامِ الثّاني ، فلذلـك ههنـا شـاركت الثانيـةُ الأولى فيمـا تمَّ بـه الأولى بعينِـه ، لأنّ الشّركةَ لما ثبتت بحكمِ الافتقارِ والضّرورة ، وقد اندفعتِ الضّـرورةُ بمشاركةِ الثّانيةِ للأولى في غيرِ ذلكَ الشّرطِ والخبَر(٢) .

أمّا في الشّرط :

فكقوله : إنْ دخلتِ الـدّارَ فـأنتِ طـالقٌ وطـالق ، أنّ الثـاني(٣) يتعلّـق بذلك الشـرطِ بعينِه ، ولا يقتضي الاستبدادَ به(٤) كأنّه أعادَه ، حتى إنّها لو كانت غير مدخولةٍ تقعُ تطليقةٌ واحدةٌ عند أبي حنيفة ــ رحمـه الله ــ عنـد وجودِ الشّرط ، فلو كان بمنزلةِ إعادَةِ الشّرطِ لوقعت تطليقتان ،كما لو أعـادَ الشّرطَ حقيقةً وقال : إنْ دخلتِ الدّارَ فـأنتِ طـالقٌ وإنْ دخلـتِ الـدّارَ فـأنتِ طالق .

---

(١) حينما ذكرَ أنّ الجملةَ الناقِصةَ تشاركُ الجملةَ الكامِلةَ في خبرِها إذا عُطِف بينهما بحرفِ " الواو"

(٢) في (ب) : في عيْنِ ذلك الشرطِ والخبر ، وفي (ج) : في غير ذلك الشرطِ والجزاء .

ومعنى قوله ذلك ـ رحمه الله ـ : أنّ الاشتراكَ لا يتعمّم ، حتى إذا ثبتَ الاشـتراكُ بين الجملةِ الثانيةِ والأولى في عيْنِ ما تمَّ به الأولى ، لا يثبتُ الاشتراكُ بين الجملتين في الشرطِ والخبر .

(٣) يقصد به الطّلاق الثّاني في قولـــه : فأنتِ طالقٌ وطالق ، فقوله (وطـالق) الثانيـة جملـةٌ ناقِصةٌ عطِفت على قوله : (إنْ دخلت الدّارَ فأنتِ طالق) ، فقال : يكون الطلاقُ الثاني معلّقاً بنفْسِ الشّرط وهو دخول الدّار ، ولو كان العطْفُ يقتضي التعميم في الاشتراك ، لجعل الشرطُ كأنه معـادٌ في الجملـةِ الثانية ، ولاقتضَى ذلك دخولاً مستبِدّاً بنفسِه ، وعليه فلا يقع الطّـلاقُ الثـاني إلا بدخـولٍ جديـد غـير الدّخول الأول ، وهو خلافُ المتّفق عليه .

أنظر : كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٢١/٢ .

(٤) في (أ) : الاستبدادَ له .

وكذلك لو قال رجلٌ لإحدى امرأتيه : إنْ دخلتِ الدّارَ فأنتِ طالقٌ وفلانة ، فإنّها تشاركُ الأولى في عيْنِ ذلك الشّرط ، حتى لو دخلت الأولى طلُقتَا ، فلو كان بمنزلةِ إعادَةِ الشّرطِ لما طلُقت الثانيةُ بدخولِ الأولى الدّار ، كما لا تطلُق هي في قوله : وفلانةٌ إنْ دخَلَت الدّارَ عند دخولِ الأولى[١] .

وأمّا في الخبـــر :

فنحو قوله : هذه طالقٌ وهذه ، كان خبرُ الأوّلِ يصلُح خبراً للثّاني ، بخلافِ قوله : وعبدي حُرّ .

فإنْ قيل : يردُ على هذا قوله : هذه طالقٌ ثلاثاً وهذه ، أنّ الثانيةَ تطلقُ ثلاثاً ، وإنْ كان الخبرُ صالحاً بأنْ يُجعلَ لهما جميعاً[**٢٢٢**/أ] بأنْ يُقسَمَ الثلاث عليهما ، ومع ذلكَ لم يُجعل كذلك ، بلْ أفردَ الثّاني بالخبَر ، كما في جاءني زيدٌ وعمروٌ !

قلنا : لا يمكن ذلك ؛ لأنّ الثّلاثَ محرِّمةٌ للمحلِّ حُرمةٌ غليظة ، وعند القسمةِ لا تكون محرِّمةً للمحلّ ، فيقعُ على خِلافِ ما أصدرَه الزّوج ، وعند هذه القسمةِ نصيبُ كلّ واحدةٍ منهما طلاقٌ ونصف ، فيتكاملُ فيقعُ عليهما أربعُ تطليقات ، فكان على خلافِ ما أوقعه الزّوج ، فلما لم تقبل الشّركة أُضمرَ للثّانيةِ مثْلُ الخبرِ الأوّلِ ضرورة[٢] .

---

(١) في (أ) : وردت العبارة هكـــــذا : وفلانةٌ إنْ دخلت الدّارَ قبل عند دخول الأولى ، وكلمة (قبل) زائدة .

(٢) فلمّا تعذّر إثباتُ الشّركةِ بينهما في الثلاث ، جُعلَ الخبرُ كالمعادِ ضرورةً ، فيقعُ على كلٍّ واحدةٍ منهما ثلاثُ طلقات .

أنظر : أصول السرخسي ، ١/٢٠٥-٢٠٦ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢/١٢١ .

قوله :{ لأنّ الحال يجامع ذا الحال } (لأنّ الحالَ)(١) في الحقيقةِ صِفةٌ لذي الحال ، والصّفةُ تجامعُ الموصوف(٢) .

قوله :{ ﴿ وفُتِحَتْ أبوابُها ﴾(٣) أي وأبوابها مفتوحة } . وإنما حمَلَ " الواو" على الحالِ ههنا ؛ لأنّه في بيانِ الإكرَام ، ودرجةِ (أهلِ)(٤) الإسلام ، والله تعالى أكرَمُ الأكرَمين ، وأهلُ الإسلامِ مستحِقّون للكرَامة ، ومن إكرَامِ الضّيفِ أنْ يكون البابُ مفتوحاً حالَ وصولِه إلى بابِ المُضيف ، فحمَلَ " الواو" على الحالِ لإفادَةِ هذا المعنى ، ولهذا قال في حقِّ الكفّار :﴿ وسِيقَ الذينَ كفروا ﴾ إلى قوله :﴿ فُتِحتْ أبوابُها ﴾(٥) بدون " الواو" ؛ لأنّ تأخيرَ فتحِ بابِ العذابِ أليَقُ بالكرَم(٦) .

---

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) إستعمالُ حرْفَ " الواو" بمعنى الحال هي إحدى استعمالات حرف " الواو" . أنظر هذه الاستعمالات في : كتاب معاني الحروف ، للرّماني ، ص ٥٩-٦٤ ، مغني اللبيب ، ٢/٣٤٥-٣٦٩ .

(٣) الآية (٧٣) من سورة الزُّمَر .

(٤) أي : وبيانِ درجةِ أهلِ الإسلام ، وكلمة (أهل) ساقطة من (ب) .

(٥) الآية (٧١) من سورة الزُّمَر .

(٦) أنظر : كتاب معاني الحروف ، للرمّاني ، ص ٦٣-٦٤ ، مغني اللبيب ، ٢/٣٦٣ .

وإنما أخبرَ [عن] كليهما(١) بلفظِ الماضي - وإنْ كان هو في المستقبل - لأنّ أمورَ القيامةِ أكثرُها مذكورةٌ بلفظِ الماضي ،كما في قوله تعالى :﴿ ونَادَى أصْحَابُ الأعْرَافِ ﴾(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ أتَى أمْرُ الله ﴾(٣) ، وقوله تعالى ﴿ وجِيءَ يومئذٍ ﴾(٣) ، وغير ذلك ، لتحقُّقِها لا محالة أُلحِقتْ بالماضي المتحقِّق

ثمّ في قوله لعبْدِه : أدِّ إليَّ ألفاً وأنتَ حُرّ ، إنما حُملت " الواو" على الحالِ ؛ لأنّ ما دخَلت عليه " الواو" جملةٌ اسميّة ، وما قبْلها جملةٌ فعليّة ، ولا تعطَفُ الجملةُ الاسميّةُ على الفعليّةِ ـ على ما عُرف في قوله : لا تأكلِ السّمكَ وتشربِ اللّبن ـ خصوصاً إذا كان (ذلك)(٤) الفِعْلُ من الأمْر ، وهو أبعَدُ في صحّةِ عطْفِ الاسميّةِ (عليه)(٥) ، ثمّ الأصْلُ في الحالِ أنْ يكون صِفةً من اسمِ فاعِلٍ أو مفعول ، وقوله : أنتَ حُرّ ، ليس باسمِ فاعِل ، ولكن هو بمعناه ؛ لأنّ معناهُ خالِص ، يقال : طِينٌ حُرّ ، أي خالِص .

---

(١) كلمة [عن] أثبتّها ليستقيم المعنى ، وهي غير ثابتة في جميع النسخ ، وفي (د) : وإنما أجزأ لهما بلفظِ الماضي .

(٢) الآية (٤٨) من سورة الأعراف .

(٣) الآية (١) من سورة النّحل .

(٣) الآية (٢٣) من سورة الفجْر .

(٤) ساقطة من (ج) .

(٥) ساقطة من (ب) .

فإنْ قلت : لما حُملت " الواو" على الحالِ ينبغي أنْ يعتقَ العبْدُ في الحال لأنّه حينئذٍ يكون معناه : أدِّ إليَّ ألفاً [١٧١/د] والحالُ أنّكَ حُرّ !

قلت : لما كانت " الواو" للحال ،كان ما دخلت هي عليه شرْطاً ؛ لأنّ الأحوالَ شروط ، كما في قوله : إنْ دخلتِ الدّارَ راكِبةً فأنتِ حُرّة ، يُجعل الرّكوبُ شرْطاً أيضاً كالدّخول .

وتحقيقُه هو : أنّ الحريّةَ لما كانت حالاً للأداء ، لا تسبِقُ الأداء ؛ لأنّ الحالَ اسمٌ لما يطرأُ على الذّات ، لأنّ الحالَ صِفة ، فكانت طارئةً لا سابِقة ، فلذلك تقتضي سبْقَ الأداءِ لا محالة .

ولأنّ أداءَ الألف من (غيرِ)[١] عقْدٍ على الضّريبةِ واصطلاحٍ عليها ، دليلٌ ظاهِرٌ ، وأمَارٌ بيِّنٌ (على)[٢] أنّ الحريّةَ جزاءٌ للأداءِ وتوجدُ معه[٣] ، وقال في "السِّير" إذا قال : إفتحوا البابَ وأنتم آمِنون ، إنّهم لا يأمَنونَ ما لم يفتحوا ؛ لأنّه أمّنَهم حالَ فتْحِ الباب[٤] .

---

(١) ساقطة من (أ) .

(٢) ساقطة من (ج) .

(٣) أنظر : أصول البزدوي مع الكشف ، ١٢٣/٢ ، أصول السرخسي ، ٢٠٦/١ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ٢٨٩/١ .

(٤) ذكر هذا النصَّ ، ونسبه إلى الإمام محمد بن الحسن في "السِّير" : الشّاشي في "أصوله" ، ص ١٨٩ ، والسرخسي في "أصوله" ، ٢٠٦/١ .

[حرْفُ الفاء]

[وأمّا " الفاء " فإنه للوصل والتعقيب ، ولهذا قلنا فيمن قال لامرأته : إن دخلت هذه الدار فهذه الدّار فأنت طالق ، إنّ الشرط أنْ تدخل الثانية بعد الأولى من غير تراخ .

وقد تدخل " الفاء " على العلل إذا كان ذلك مما يدوم ، فيصير بمعنى التراخي ، يقال : أبشر فقد أتاك الغوث ، ولهذا قلنا فيمن قال لعبده : أد إلي ألفا فأنت حرّ ، إنه يعتق في الحال ؛ لأن العتق دائم ، فأشبه المتراخي] .

قوله :{ وأما " الفاء " فإنه للوصل والتعقيب } أي التّعقيبُ بصِفةِ الوصْل ، فيثبتُ به ترتيبٌ وإنْ لَطُفَ ذلك(١) .

---

(١) وهو مذهب أكثر علماءِ أهل اللّغةِ والشّرع ، ومرادُهم هنا : أنّ " الفاءَ " إذا كانت عاطِفةً فإنّها تفيدُ ذلك وحكى الإمام الرازيّ والآمديّ والبيضاويّ الإجماعَ على ذلك ، قال ابن هشام : إذا كانت " الفاء " عاطِفةً أفادت ثلاثةَ أمور :

الأوّل : التّرتيب ، وهو نوعان : ـــ معنويٌّ ، كما في : قامَ زيدٌ فعمروٌ .

ـــ وذِكْرِيٌّ ، وهو عطْفُ مفصّلٍ على مجمل ، نحـــو قوله تعالى : ﴿ فأزَلّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأخرَجَهُمَا ﴾ .

الثّاني : التّعقيب ، وهو في كلِّ شيءٍ بحسبه ، يقال : تزوّجَ فلانٌ فوُلِد له ، ودخلتُ البصرةَ فبغداد ، ورُبّ شيئين يكون أحدهما عقيبَ الأوّلِ في العـــادةِ وإنْ كان بينهما أزمانٌ كثيرة ، كقوله تعـــالى :﴿ ثُمَّ خَلَقْنا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فخلَقْنا العَلَقَةَ مُضْغَةً فخَلَقْنا المُضْغَةَ عِظاماً فكسَوْنا العِظَامَ لَحْماً ﴾ ، أمّا الأصْـــلُ فيها فهو أنْ يكون التّعقيبُ بلا تراخٍ .

الثّالث : السّببيّة ، وذلك غالِبٌ في العاطِفةِ جملةً أو صِفة ، فالأوّل نحـــو قوله تعالى :﴿ فوكَزَه مُوسَى فقَضَى عَلَيه ﴾ ، والثّاني نحـــــو قوله تعالى :﴿ لآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقّوم . فمالِئونَ منها البُطُون . فشَارِبونَ عليه من الحَمِيم ﴾ .

= = =

ثمّ الدّليلُ على أنّه للتّعقيبِ بصِفةِ الوصْل : الدّليلُ العقليّ ، والحكمُ الاستعماليّ والشّرعيّ .

أمّا الدّليلُ العقليّ :

فهو ما بيّنا أنّ الأصْلَ أنْ يختصَّ كلُّ حرْفٍ بمعنىً على حِدَة ، ولو (لم)(١) يكن له هذا المعنى لتكرّرت الدِّلالات(٢) ، وهو خِلافُ الأصْل(٣)؛ وذلك لأنّه لو لم يكن له هذا المعنى لكان للجمْعِ المطلقِ كـ" الواو" أو للقِرَانِ كـ"مع" ، أو للتّراخِي كـ" ثمّ" فيقعُ التّكرارُ بأحَدِ هذه الأحرفِ لا محالة .

وأمّا الحكمُ الاستعماليّ :

وهو دليلُ الإجماع [**١٩٦/جـ**] فإنّ أهلَ [**٢٥٠/ب**] اللّسَانِ وصَلوا حرْفَ " الفاءِ " بالجزاء ، وسمّوه حرْفَ الجزاء ؛ لأنّ الجزاءَ يتّصلُ بالشّرطِ على أنْ يتعقّبَ نزوله وجودُ الشّرطِ بلا فصْل .

= = وذهب الفـرّاءُ إلى أنّ " الفاءَ " لا تفيدُ الترتيبَ مطلقاً ، واستدلّ بقوله تعالى :﴿ وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أهْلَكْنَاها فجَاءها بأسُنا بَيَاتاً أوْ هُمْ قائلون ﴾ ، وقد استغربَ ابن هشام ذلك منه ، خاصّةً أنّه يقول بإفادَةِ " الواو" الترتيب .

أنظر : كتاب معاني الحروف ، للرمّاني ، ص ٤٣ ، المقتصَد ، للجرجاني ، ٩٤١/٢ ، المفصّل ، للزمخشري، ص ٣٠٤ ، الإيضاح شرح المفصّل ٢٠٦/٢ ، مغني اللّبيب، لابن هشام ، ١٦١/١-١٦٣ شرح ابن عقيل ، ٢٢٧/٢ ، أصول البزدوي مع الكشف ، ١٢٧/٢ ، أصول السرخسي ، ٢٠٧/١ ، المغني ، للخبازي ، ص ٤١١ ، التوضيح ، ١٠٣/١ ، شرح اللّمع ، للشّيرازي ، ٥٣٨/١ البرهان ، للجويني ، ١٨٤/١ ، المحصول ، ٥٢٢/١/١-٥٢٣ ، الإحكام للآمدي ، ٥٢/١ ، شرح المنهاج ، للأصفهاني ، ٢٧٠/١-٢٧١ ، جمع الجوامع ، لابن السّبكي ، ٣٤٨/١ ، البحر المحيط ، ٢٦١/٢-٢٦٢ ، شرح الكوكب المنير ، ٢٣٣/١-٢٣٤ .

(١) ساقطة من (د) .

(٢) في (أ) و (ج) و (د) : الدّلالة .

(٣) أنظر ما سبق ص (١٦١٣) من هذا الكتاب .

وكذلك يستعملُ حرْفُ " الفاءِ " لعطْفِ الحكمِ على العلّة ، يقال : جاءَ الشِّتاءُ فتأهَّب ، ويقال : ضربَه فأوْجعَه ، وأطْعمَه فأشْبعَه ، أي بذلك الضّربِ وذلك الإطعام[١] .

وأمّا الحكمُ الشرعيّ :

فهو ما ذكر في "الكتاب" أنّ الرّجلَ إذا قال لامرأتِه : إنْ دخلتِ هذه الدّارَ فهذه الدّارَ فأنتِ طالق[٢] ، فإنّ الشّرطَ أنْ تدخلَ الثّانيةَ بعد دخولِ الأولى ، حتى لو دخلت الثّانيةَ قبْلَ الأولى ثمّ دخلت الأولى ، لم تطلُق ، بخلافِ ما لو قال : ودخلتِ هذه الدّار[٣] .

ثمّ في قوله :{ من غير تراخ } إشارةٌ إلى أنّها لو دخلت الدّارَ الثّانيةَ بعد دخولِ الأولى بزمانٍ متراخٍ عن دخولِ الأولى ، لاتطلق .

---

(١) وهذا الدّليلُ لإثباتِ أنّ حرْفَ " الفاء " يفيدُ التّعقيب .

(٢) في (ج) وردَت العبارةُ هكذا : إنْ دخلتِ الدّارَ هذه فهذه الدّارَ فأنتِ طالق .

(٣) وهو دليلُ التّرتيب ، وقوله :(بخلاف ما لو قال : ودخلتِ هذه الدّار) أي لو قال : إنْ دخلتِ هذه الدّارَ ودخلتِ هذه الدّارَ فأنتِ طالق ، إنّه لا يشترطُ الترتيب ، فلو دخلت الثانيةَ قبْلَ دخولِ الأولى طلقت ؛ لأنّ " الواو" لمطلقِ الجمْعِ من غير دلالةٍ على ترتيبٍ أو تعقيب .

أنظر المصادر السابقة إضافةً إلى : أصول الشّاشي، ص ١٩٤ ، المبسوط ، للسرخسي ، ٦/١٢٨-١٢٩

قوله : { وقد تدخل " الفاء " على العلل إذا كان ذلك مما يدوم } يعني أنّ الأصْلَ أنْ تدخلَ " الفاء " على الأحكامِ دون العِلل ؛ لأنّها للتّعقيبِ مع الوصْل ، والأحكامُ هي التي تتعقّبُ العِلل ، كما في : سقَاهُ فأروَاه ، غير أنّ العِلّةَ إذا كانت دائمةً ، جازَ أنْ تدخلَ عليها لوجودِ التّعقيب(١) ، كما يقال : أبْشِر فقد أتَاكَ الغوْث(٢) ، هذا على سبيلِ بيانِ العلّةِ للخِطابِ بالبِشَارة ، ولكن لّما كان حصولُ الغوْثِ يبقى [٢٢٣/أ] بعد الحكمِ ـ وهو الإبشارُ ـ جُعل كأنّ العلّةَ بعد ابتداءِ الحكمِ(٣) باعتبارِ البقاء .

الإبْشَارُ : قد يكون متعدِّياً بمعنى التّبشير ، وقد يكون لازماً بمعنى الفرَح ، يقال : بشّرْتُه بمولودٍ فأبشَرَ إبشاراً ، ومنه قوله تعالى :﴿ وأَبْشِرُوا بالجَنَّةِ الّتي كُنتُمْ تُوعَدُون ﴾(٤) ، وههنا لازِم(٥) .

والغَوْث : أي المغيث ، وإنما يقال هذا عند ظهور الفرجِ حالَ ضيقِ الأمْر ، وتبيُّن اليُسْرِ عند العُسْر ، حتى إنّ العّلةَ (إذا كانت)(٦) مما لاتدومُ لا يجوزُ دخولُ " الفاء " عليها ، كالكسْرِ والقطْع ، فلا يقال : إنكسَرَ الشّئُ

---

(١) وتسمّى حينئذٍ " فاء " التّعليل ؛ لأنّها بمعنى " لام " التّعليل ، وتفيد التّراخِي .

(٢) فالغوْثُ أو مجئ الغوْثِ هو العلّة ، ولما كان ذلك مما يدوم ، أي أنّه يبقى بعد الحكمِ وهو الإبشار جازَ دخولُ " الفاء " عليها .

أنظر : كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٣٠/٢ .

(٣) في (أ) : بعد انتهاءِ الحكم .

(٤) الآية (٣٠) من سورة فُصِّلت .

(٥) وبكلا الوجهين قُرِئَ قوله تعالى :﴿ إنّ الله يبشرُك ﴾ آل عمران (٣٩ ، ٤٥) .

أنظر : المحتسب ، لابن جنّي ، ١٦١/١ ، تهذيب اللّغة ، ٣٥٨/١١-٣٥٩ ، معجم مقاييس اللّغة ، ٢٥١/١ ، المصباح المنير ، ص ٤٩ .

(٦) ساقطة من (ب) .

فكسَرَه زيد ، وانقطَعَ الحبْلُ فقطَعَه عمروٌ[١] ، بـلْ يقـال : كسَـرَهُ فانكسَـر ، وقطَعَه فانقطَع ؛ لما أنّ الكسْرَ والقطْعَ من العِلَلِ التي لاتدوم .

(ثمّ من العِلَلِ التي تدوم)[٢] قوْلُ منْ قـالَ لعبْـدِه : أدِّ إليَّ ألفـاً فـأنتَ حُرّ ، فإنّه يعتقُ في الحالِ وإنْ لم يؤدِّ ، بخلافِ قوله : أدِّ إليَّ ألفاً وأنتَ حُـرّ[٣] لأنّ قوله : فأنتَ حُرٌّ لبيـــــانِ العلّة ، أي لأنّك قد صرتَ حُرّاً ، وصِفةُ الحرّية تمتدّ .

وكذلك لو قال لحربيٍّ : إنْزِل فأنتَ آمِنْ ، كان آمِناً نزَلَ أوْ لم يـنزِل ؛ لأنّ معنى كلامه : إنْزِل لأنّكَ آمِنْ ، فالأمانُ ممتدّ[٤] .

---

(١) في (ج) : فحبله عمرو .

(٢) ساقطة من (أ) و (ج) ، وكلمة (ثمّ) فقط ساقطة من (ب) .

(٣) كما سبق بيانه ص (١٦٢٤) من هذا الكتاب في حرف " الواو" ، أمّا في النسخة (ج) فقـد تكرّرت هنا بعضُ الجمل ، فكانت العبـارةُ هكذا : بخلافِ قوله : أدِّ إليَّ ألفاً وأنتَ حُرّ ، فإنّه يعتـقُ في الحالِ وإنْ لم يؤدِّ ، بخلاف لأنّ قوله : فأنت حرٌّ لبيان العلّة .

(٤) أنظـر : أصـول الشاشـي ، ص ١٩٨ ، أصـول الـبزدوي ، ٢/١٣٠ ، أصـول السرخسـي ، ١/٢٠٨-٢٠٩ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنسفي ، ١/٢٩٥-٢٩٦ ، التوضيح ، ١/١٠٤ .

[حرْفُ ثمَّ]

[وأمّا " ثم " فللعطف على سبيل التراخـي ، ثـم التراخي عند أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ علـى سبيل القطـع ، كأنـه مستأنف حكمـا ، قولا بكمال التراخي ، وعند صاحبيه : التراخي في الوجود دون التكلم

بيانــــــه : فيمن قال لامرأته قبل الدخول بها : أنت طالق ثـم طالق ثم طالق إن دخلت الدار ، فعند أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ : يقـع الأول ويلغو ما بعده ، كأنه سكت على الأول ، وقـالا : يتعلقـن جملـة وينزلن على الترتيب .

وقد تســـــتعار لمعنى " الفاء " ، قال الله تعالى :﴿ ثمَّ كان مِنَ الذين آمنُوا ﴾ وقال الله تعالى : ﴿ ثمّ اللهُ شَهيدٌ على ما يفعَلون ﴾] .

قوله :{ وأما " ثم " فللعطـف علـى سبيل التراخي } ولا خِـلاف أنّـه للتّراخِي(١) ، ولكنّ الخلافَ في أثرِ التّراخِي .

---

(١) قال ابن هشام : " ثمّ " حرْفُ عطْفٍ يقتضي ثلاثة أمـــور : التّشريكُ في الحكـمِ ، والتّرتيب ، والمهلة ، وفي كلٍّ منها خِلاف . فأمّا التّشـريكُ فزعمَ الأخفشُ والكوفيّون أنّه قد يتخلّف ، وذلك بأنْ تقع زائدةً فلا تكون عاطِفةً البتّة ، وحملوا على ذلك قوله تعـالى :﴿ حَتّى إذَا ضَاقَتْ عَلَيهِمُ الأرْضُ بمَا رَحُبَت وضَاقَت عَلَيهِم أنفُسُهم وظَنُّوا أنْ لا مَلْجَأ مِنَ اللهِ إلاّ إلَيْه ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِم ﴾ ، فخرّجـت الآيـةُ على تقديرِ الجواب .

أمّا التّرتيبُ فخالفَ قومٌ في اقتضائها إيّاه ؛ تمسُّكاً بقوله تعالى:﴿ خَلَقَكُم مِن نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُـمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ ، وقوله تعـالى :﴿ ذَلِكُم وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُم تتّقُون . ثُمَّ آتيْنَا مُوسَى الكِتَابَ ﴾ ، ونسَبَ ابن السّبكي والزركشي هذا القوْلَ للعبّادي من أصوليّ الشّافعية .

وأمّا المهلةُ فزعم الفرّاءُ أنها تتخلّف ؛ بدليـــلِ قولك : أعجبني ما صنعتَ اليوم ثمّ ما صنعتَ أمس أعجَب ؛ لأنّ " ثمّ " في ذلك لترتيب الأخبار ، ولا تراخِي بين الإخبارَيْن . = = =

قال أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ : هو بمعنى الانقطاعِ والسّكوت ، يعني كأنّه سكتَ ثمّ استأنفَ الكلامَ بعده ؛ قوْلاً بكمالِ التّراخِي ، لأنّه لو كان معنى التّراخِي في وجودِ الحكمِ دون التكلّمِ كان معنى التّراخِي فيه موجوداً منْ وجْهٍ دون وجْه ، فينبغي أنْ يظهرَ أيضاً[١] في حقِّ التكلُّمِ قوْلاً بكمالِه .

وقالا : أثرُ التّراخِي (راجِعٌ)[٢] إلى الوجودِ في الخارِجِ دون التكلُّم ؛ لأنّ الكلامَ متّصلٌ بعضُه ببعضٍ حقيقةً وحِسّاً ، فكان حكمُ الكلامِ متّصلاً أيضاً ، حتى صار متعلّقاً عند التّعليقِ لمراعاةِ معنى العطْفِ فيه ، ولكن حكم وقوعِ الطّلقَاتِ يتراخَى بعضُها عن بعض[٣] .

= = أنظـر : كتاب معاني الحروف ، للرمّاني ، ص ١٠٥ ، الإيضاح شرح المفصّل ، ٢٠٦/٢ ، مغني اللّبيب ، ١١٧/١-١١٨ ، شرح ابن عقيل ، ٢٢٧/٢ ، أصول البزدوي، ١٣١/٢ ، أصول السرخسي ٢٠٩/١ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنّسفي ، ٢٩٧/١ ، التوضيح ، ١٠٤/١ شرح اللّمع ، للشّيرازي ، ٥٣٨/١ ، البرهان ، للجويني ، ١٨٤/١ ، الإحكام ، للآمدي ، ٥٢/١ ، جمع الجوامع ، لابن السّبكي ، ٣٤٤/١-٣٤٥ ، البحر المحيط ، ٣٢٠/٢-٣٢٢ ، شرح الكوكب المنير ٢٣٧/١ .

(١) في (د) : أنْ يظهرَ أثره أيضاً .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) أنظـر : أصول الشّاشي ، ص ٢٠٣ ، أصول البزدوي ، ١٣١/٢-١٣٢ ، أصول السرخسي ، ٢٠٩/١ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنّسفي ، ٢٩٧/١-٢٩٨ ، المغني ، ص ٤١٢-٤١٣ ، البحر المحيط ، ٣٢٣/٢ .

وثمرة **الخِـــلافِ** تظهرُ فيما إذا قال لغير المدخولِ بها : إنْ دخلتِ الدّارَ فأنتِ طالقٌ ثمّ طالقٌ ثمّ طالقٌ[١] ، **عند أبي حنيفـة ـــ رحمه الله ـــ :** يتعلّقُ الأوّلُ بالدّخول ، ويقعُ الثّاني في الحال ، ويلغو الثّالث ، بمنـــــــزلةِ قوله : فأنتِ طالقٌ طالقٌ طالق ــ بغيرِ حرْفِ العطْف ــ ، حتى ينقطِـعَ بعضُ الكـلامِ عن البعض ، وكما إذا قال : إنْ دخلتِ الدّارَ (فأنتِ طالقٌ فسكت ، ثمّ قال أنتِ طـالقٌ فسـكت ، ثـمّ قـال : أنـتِ طـالق)[٢] ، ويقـعُ الطّـلاقُ في الحـالِ تصحيحاً لكلامِه ؛ لأنّ قوله : ثمّ طـالق ، في الحـالِ خـبَر ، والخـبرُ يفتقِـرُ إلى المبتدأ ليصيرَ مفيداً[٣] ، وأضْمرنا[٤] " أنتِ" لدِلالةِ الحـالِ عليـه ، فصـارَ كأنّـه قال : أنتِ طالق .

ولا يقال : كما أنّه محتاجٌ إلى المبتدأ كذلك محتـاجٌ إلى الشّـرطِ أيضـاً ، فلمَ لا يُضْمر الشّرطُ كما أُضمِر المبتدأُ لدِلالةِ الحالِ عليه ، مع أنّ الحالَ يـدلُّ عليهما ، حتى يتعلّقَ الثّاني أيضاً كالأوّل ؟

لأنّا نقول : الإضْمارُ باعتبارِ الحاجةِ والضّرورة ، وليـس حاجـةُ الخَـبَرِ إلى الشّرطِ كحاجتِه إلى المبتدأ ؛ إذْ لو لم يُضْمر المبتدأ يلغو كلامُه أصْلاً فيلحق بنعيقِ الغرابِ وكلامِ المجانين ، بخلافِ الشّرطِ فإنّ الكلامَ مفيدٌ بدونه ، فلذلك لم يتعلّق بالشّرط .

---

(١) ثمرةُ الخِلافِ تظهرُ في أربعِ مســـــائل ، هذه أحدها وهي : ما إذا قال لغير المدخولِ بهـا : إنْ دخلتِ الدّارَ فأنتِ طالقٌ ثمّ طالقٌ ثمّ طالق ، بأنْ قدّمَ الشّرطَ ــ وهو دخـولُ الـدّارِ ــ وعلّقَ الطّـلاقَ عليه . وتأتي المسائلُ الثّلاث تباعاً في كلامِ السّغناقي ـ رحمه الله ـ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٣) في (ج) : مقيّداً .

(٤) في (د) : أو أضْمرنا .

وعنـــــدهما : يتعلّقُ الكلُّ بالدّخول ، ثمّ عند الدّخولِ يظهرُ التّرتيبُ في الوقوع ، فلا تقعُ إلاّ واحِدة(١) .

ولو أخّرَ الشّـــــرْطَ ذِكْراً(٢) ، **فعند أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ** : تطلُـق واحدةً ويلغو ما سِواها ؛ لما أنّ التّنجيزَ والتّعليقَ(٣) في غير المِلْكِ لا يصحّ إذا لم يكن التّعليقُ مضافاً إلى المِلْك .

وعنـدهما : لا تطلُقُ ما لم تدخل الدّار ، فإذا دخلت طلقت واحِدة ؛ وذلك لأنّه لما كان عند أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ كأنّه منقطِعٌ في التكلُّم ، صار كأنّه قال : أنتِ طالقٌ وسكت ، ثمّ (قـــال)(٤) : طالقٌ إنْ دخلتِ الدّار ، فلو كان كذلك لا يتعلّقُ بالشّرطِ (إلاّ)(٥) الأخير ، فكذلك ههنا(٦) .

(١) أنظر : خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن عبدالرّشيد البخاري (١٢٤ ـ أ ـــ ب) ، تبيين الحقائق ، للزّيلعي ، ٢/٢١٤ .

(٢) هذه هي المسألةُ الثانيةُ من مســـائلِ الخلاف ، وهي ما لو قال لغيرِ المدخولِ بها : أنتِ طالقٌ ثمّ طالقٌ ثمّ طالقٌ إنْ دخلتِ الدّار ـ بتأخير الشّرْط ـ .

(٣) في (ب) و (د) : أو التّعليق .

(٤) ساقطة من (د) ، وفي (ب) : ثمّ قال : أنتِ طالقٌ ثمّ طالقٌ إنْ دخلتِ الدّار .

(٥) ساقطة من (ج) .

(٦) أنظر : خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن عبدالرّشيد البخاري (١٢٤ ـ أ ـــ ب) ، تبيين الحقائق ، للزّيلعي ، ٢/٢١٤ .

ولو كانت مدخولاً بها ، فإنْ أخّرَ الشّرطَ(١) : **فعند أبي حنيفة ــ رحمه الله ــ [٢٥١/ب]** تطلقُ ثنتيْنِ في الحال ، وتتعلّقُ الثّالثةُ بالدّخول ، **وعندهما** ما لم تدخلْ لا يقع شيءٌ ، فإذا دخلت طلقت ثلاثاً(٢) .

ولو قدّمَ الشّرطَ(٣) تقعُ ثنتانِ في الحالِ وتتعلّقُ الأولى ، **وعندهما** : لا (يقعُ)(٤) شيءٌ ما لم تدخل ، فإذا دخلت طلقت ثلاثاً(٥) .

قوله : { قال الله تعالى **[١٧٢/د]** ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الّذِينَ آمَنُوا ﴾(٦) } أي وكان من الذين آمنوا ، وإنما قيل : إنّ " ثمّ " ههنا مستعارٌ لـ" الواو"(٧) ؛

---

(١) وهي المسألة الثّالثةُ من مسائلِ الخلاف ، وهي ما لو قال الزّوجُ للمدخولِ بها : أنتِ طالقٌ ثمّ طالقٌ ثمّ طالقٌ إنْ دخلتِ الدّار .

(٢) أنظر : خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن عبدالرّشيد البخاري (١٢٤ ـ أ ـ ب) ، تبيين الحقائق ، للزّيلعي ، ٢١٤/٢ .

(٣) وهذه هي المسألة الرّابعة ، وهي ما لو قال الزّوجُ للمدخولِ بها أيضاً : إنْ دخلتِ الدّارَ فأنتِ طالقٌ ثمّ طالقٌ ثمّ طالق .

(٤) ساقطة من (ب) .

(٥) أنظر : خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن عبدالرّشيد البخاري (١٢٤ ـ أ ـ ب) ، تبيين الحقائق ، للزّيلعي ، ٢١٤/٢ .

(٦) الآية (١٧) من سورة البلد . وعند قوله تعالى :﴿ الّذِينَ ﴾ إنتهت اللّوحة [١٩٧] من النّسخة (ج) .

(٧) وهذه إحدى استعمالات حرف " ثمّ " ، وقد تستعمل أيضاً بمعنى " الفاء " ، ومنه قول الشّاعر :

كهزِّ الرُّدَيْنِيِّ تحت العجاجِ   جرى في الأنابيبِ ثمّ اضطرب

لأنّ الاضطرابَ يعقبُ هزَّ الرّمحِ بلا تراخ ، فكانت " ثمّ " بمعنى حرف " الفاء " .

أنظر : مغني اللّبيب ، ١١٩/١ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٣٢/٢-١٣٣ ، المحلي على جمع الجوامع ، ٣٤٥/١ ، البحر المحيط ، ٣٢٤/٢ .

لأنّه ذكَرَ قبْلَ هذه الآية الأعمالَ الصّالحة ، وإنما تكون الأعمالُ صالحةً ومُنجيةً عن العذابِ أنْ لو كانت حَالَ وجودِها مقرونـةً بالإيمـان ، ولـو كـان " ثـمّ " على حقيقته كان وجودُ الإيمانِ متراخِياً عن وجودِ تلك الأعمال ، فـلا تكـون صالحةً منوطَةً بالثّوابِ حينئذ ؛ وذلك لأنّ ما قبْـلَ الآيـة قولـه تعـالى :﴿ فَـلاَ اقْتَحَمَ العَقَبَةَ . وَمَا أدْراكَ مَا العَقَبَةَ . فَكُّ رقَبَةٍ . أوْ إطْعَامٌ ﴾ الآية(١) .

وذكر في "الكشّاف" :{ الاقتحامُ : الدّخولُ والمجاوزةُ بشِدّةٍ ومشـقّة ، والقُحمةُ الشِّدّة ، وجعْلُ الصّالحةِ عقَبَةً (وعَمَلِها)(٢) [٢٢٤/أ] اقتحاماً لها ؛ لما في ذلك من معاناةِ المشقّة ، ومجاهدَةِ النّفس ، وفـكُّ الرّقبـةِ : تخليصُهـا مـن الرِّقّ ، والمسْغبَةُ والمقْربَةُ والمتْربَةُ : مفعلاتٌ مـن سَـغَبَ إذا جـاعَ ، وقَـرُبَ في النّسب ، وتَربَ إذا افتقَر ، ومعناه : التصـقَ بـالتّراب ﴿ ثُـمَّ كَـانَ مِـنَ الّذِيـنَ آمَنُوا ﴾ جاء بـ" ثمّ " لتراخِي الإيمانِ وتباعدِه في الرّتبـةِ والفضيلـةِ عـن العتْقِ والصّدقة ، لا في الوقت ؛ لأنّ الإيمانَ هو السّابقُ المتقدِّمُ على غيرِه ، ولا يثبـتُ عملٌ صالحٌ (إلاّ به)(٣) }(٤) .

وذكر في "التّيسير":{ ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالحَاتِ ﴾ أي مع هذا كان مؤمناً ، فإنّه لو كان كافراً لم يكنْ لصَـدَقتِه قبُولٌ ولا نفْع ، و " ثمّ " لترتيبِ الأخبارِ لا لترتيبِ الوجُـود ، أي ثمّ أخبركم أنّ هذا لمن كان

---

(١) (١١ ــ ١٤) من سورة البلد .

(٢) ساقطة من (ج) .

(٣) ساقطة من (أ) .

(٤) الكشّاف ، للزمخشري ، ٤/٢٥٦ـ٢٥٧ ، وانظر أيضاً : تفسير البيضاوي ، ٥/١٨٦ .

مؤمناً ، وهو كقوْلِ الشّاعر(١) :

إنّ منْ سَادَ ثمّ سَادَ أبوهُ   ثمّ قدْ سَادَ قبْلَ ذلك جدّهُ(٢) }(٣) .

وكذلك قوله تعالى :﴿ ثُمَّ الله شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُون ﴾(٤)، وعلى هذا قلنا في قوله ﷺ :﴿ منْ حلَفَ على يمينٍ ورأى غيرها خيْراً منها فليأتِ بالذي هو خيْرٌ منه ثمّ لِيُكفِّرْ عن يمينه ﴾ ، إنّ حرْف " ثمّ " في هذه الرّوايةِ على الحقيقة ، وفي الرّوايةِ التي قال :﴿ فليُكفِّرْ يمينَه ثمّ ليأتِ الذي

---

(١) هو الحسن بن هانئ بن عبدالأول بن الصّباح ، أبو علي الحكمي ، أبو نواس الشّاعر المشهور ، وُلد بالأهواز ، ونشأ بالبصرة ، وسمع من حمّاد بن سلمة ، وأخذ اللّغةَ عن أبي زيد الأنصاري ، شاعرٌ مقدّم ،كان رئيس الشّعراءِ في زمانِه ، وكان مع كثرةِ أدبِه وعلْمِه خليعاً ماجناً ، وفتىً شاطراً ، وله شعرٌ كثير ، وديوانه مطبوع ، مات - رحمه الله - سنة ١٩٦هـ ، وقيل : ١٩٨هـ .

أنظر ترجمته في : طبقات الشعراء ، لابن المعتز ، ص ١٩٣ ، تاريخ بغداد ، ٧/٤٣٦ـ٤٤٦(٤٠١٧) وفيات الأعيان ٢/٩٥ـ١٠٣(١٧٠) ، الوافي بالوفيات ، ١٢/٢٨٣ـ٢٨٦(٢٦٠) ، سير أعلام النبلاء ، ٩/٢٧٩ـ٢٨١ .

(٢) قاله في قصيدةٍ يمدح بها العباس بن عبدا لله بن أبي جعفر ، والبيتُ كما هو في "ديوانه" :

قلْ لمنْ سَادَ ثمّ سَادَ أبوهُ   قبْلَه ثمّ قبْلَ ذلك جدّهُ

أنظر : ديوان أبي نواس ، ص ٤٩٣ .

(٣) التّيسير ، لأبي حفص النّسفي ، (٥٠٢ - ب) .

وانظر أيضاً : بحر العلوم ، للسّمرقندي ، ٣/٤٨١ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢/١٣٣ .

(٤) الآية (٤٦) من سورة يونس .

هو خيْر ﴾(١) . حـــــرْفُ " ثمّ " بمعنى " الـواو" مجازاً ؛ لأنّ صيغـةَ الأمْـرِ للإيجاب ، وإنما يجبُ التّكفيرُ بعْدَ الحِنْثِ لا قبْلَه بالإجماع(٢) .

---

(١) لم يرِد هذا الحديثُ بلفظ " ثمّ " إلاّ في حديثِ عبدالرّحمن بن سمرة ﷺ حينما سـألَ النـبيّ ﷺ الإمارَةَ ، حيث دخل حرْفُ " ثمّ " على الفعْلِ المحلوفِ عليه ــ كما ذكره صاحب الكتـاب في الرّاويـةِ الثّانية ــ أي روايةُ تقديم الكفّارةِ على الحنْث . **فقد أخرج أبو داود والنسـائي** عـن عبدالرّحمن بـن سمرة قال : قال لي رسول الله ﷺ :﴿ إذا حلفْتَ على يمينٍ فكفِّرْ عن يمينك ثمّ ائتِ الذي هو خيْر ﴾ سنن أبي داود ، كتاب الأيمـان ، باب الرّجلُ يكفِّرُ قبْلَ أنْ يحنث ، ٥٨٥/٣(٣٢٧٨) ، سنن النسائي كتاب الأيمان ، باب الكفّارة قبْلَ الحِنْث ، ١٠/٧(٣٧٨٣) .

أمّا أكثرُ روايات هذا الحديث إنما ورد بحرْفِ " الواو"،كما وردَ بالرّوايتين جميعاً ــ أي بتقديمِ الكفّارةِ على الفعْل ، وبتقديمِ الفعْلِ على الكفّارة ــ ، فقد رُوي عــن أبـي هريـرة ﷺ أنّ النـبيّ ﷺ قال :﴿ منْ حلفَ على يمينٍ فرأى غيرها خيْراً منها فليأتِ الذي هو خيْرٌ وليُكفِّرْ عـن يمينـه ﴾ ، وذكـر الإمامُ مسلم ـ رحمه الله ـ الرّوايةَ الثّانيةَ فقـال :{ حدّثني القاسم بن زكريا حدّثنا خالد بن مخلد حدّثني سليمان حدّثني سهيل في هذا الإســناد ــ أي إسنادِ حديث أبي هريرة السّابق ــ بمعنى حديـث مـالك ﴿ فليكفِّرْ عن يمينِه وليفعَلِ الذي هو خيْر ﴾ } .

وفي الباب أيضاً عن أبي موسى وعلي وجـابر وأنـس وعائشـة وابـن عمـر وعـدي بـن حـاتم وغيرهم ﷺ ، قال أبو داود :{ أحاديثُ أبي موسى الأشعري وعديّ بـن حـاتم وأبـي هريـرة في هـذا الحــــديثِ رُوي عن كلٍّ واحدٍ منهم في بعضِ الرّوايةِ الحنْثُ قبْلَ الكفّارة ، وفي بعضِ الرّوايةِ الكفّــارةُ قبْلَ الحنْث } .

أنظـر : صحيح الإمام البخاري ، أوّل كتاب الأيمان ، ٢٤٤٣/٦ـ٢٤٤٤(٦٢٤٧ـ٦٢٤٩) ، صحيح الإمام مسلم ، كتاب الأيمــــان ، باب من حلفَ يميناً فـرأى غيرهـا خـيْراً منهـا ، ١٢٦٨/٣ــ١٢٤٧ (١٦٤٩ـ١٦٥٢) ، سنن أبي داود ، كتاب الأيمان ، باب الرّجلُ يكفِّر قبْلَ أنْ يحنث ، ٥٨٣/٣ـ٥٨٥ (٣٢٧٦ـ٣٢٧٨) ، سنن الترمذي ، كتاب الأيمـان ، باب ما جاء في الكفّارةِ قبْلَ الحنْث ، ٩٠/٤ـ٩١ (١٥٣٠) ، سنن النسـائي ، كتـاب الأيمــــــــان ، بـاب الكفّـارة قبْـلَ وبعـد الحنْـث ، ٩/٧ــ١٢ (٣٧٨٠ـ٣٧٩٠) ، سنن ابن ماجة ، كتاب الكفّارات ، باب منْ حلفَ على يمـينٍ فـرأى غيرهـا خـيْراً منها ، ٦٨١/١(٢١٠٨) .

(٢) أنظـر : أصول البزدوي مع الكشف ، ١٣٢/٢ـ١٣٣ ، أصول السرخسي ، ٢١٠/١ ، المغـني ، ص ٤١٣ ، شرح المنار ، للنسفي ، ٣٠٠/١ ، الإحكام ، للآمدي ، ٥٣/١ ، البحر المحيط ، ٣٢٤/٢

[حــرْفُ بلْ]

[وأمّا " بلْ " فموضوع لإثباتِ ما بعده والإعراض عمــا قبلـه ، يقال : جاءني زيد بل عمرو ، وقــالوا جميعـا فيمن قـال لامرأتـه قبل الدخول بها : إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة لا بل ثنتين ، أنه يقــع الثلاث إذا دخلت الدار ، بخـــــلاف العطف بـ" الواو" عند أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ ؛ لأنه لما كان لإبطال الأوّل وإقامة الثاني مقامه ، كـان قضيته اتصال الثاني بالشرط بلا واسطة لكن بشـرط إبطـال الأول ، وليس في وسعه ذلك ، وفي وسعه إفراده بالشرط ليتصل به من غير واسطة ، فيصير بمنزلة الحلف باليمينين ، فيثبت ما في وسعه] .

قوله :{ وأما " بل " } ، قيل : كلمة "بـلْ" موضوعـةٌ لتمحيـقِ الأوّل وتحقيقِ الثّاني(١) ، وفي "المفصّــــــل" :{ "بلْ" للإضـرابِ عـن الأوّلِ منفيّاً

---

(١) قال ابن هشام : "بلْ" حرْفُ إضراب ، فإنْ تلاها جملةٌ كان معنى الإضراب إمّا :

ــ الإبطال ، نحو قوله تعالى :﴿ وقَالُوا اتّخَذَ الرّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَه بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُون ﴾ .

ــ وإمّا الانتقالُ من غرضٍ إلى آخَر ، نحو قوله تعالى :﴿ قَدْ أفلَحَ مَنْ تَزَكّى . وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّه فَصَلّى بَلْ تُؤثِرُونَ الحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ .

وإنْ تلاها مفردٌ فهي عاطِفة ، ثمّ :

ــ إنْ تقدّمها أمــرٌ أو إيجـــابٌ ، كاضْرِبْ زيداً بلْ عمْراً ، وقامَ زيدٌ بلْ عمرو ، فهي تجعلُ ما قبلها كالمسكوتِ عنه ، فلا يُحكم عليه بشئ ، وإثباتُ الحكمِ لما بعدها .

ــ وإنْ تقدّمها نفيٌ أو نهْي ، فهي لتقريرِ ما قبْلها على حالتِه وجعْل ضدّه لما بعده ، نحــو : ما قامَ زيدٌ بلْ عمرو ، ولا يقمْ زيدٌ بلْ عمرو .

أنظر : كتاب معاني الحروف ، للرمّاني ، ص ٩٤ ، المقتصَد ، للجرجاني ، ٩٤٦/٢ ، مغني اللّبيب ، ١١٢/١ ، الإيضاح شرح المفصّل ، ٢١٤/٢ ، شرح ابن عقيل ، ٢٣٦/٢ ، أصــــول الشّاشي ، ص ٢٠٦ ، أصول البزدوي ، ١٣٥/٢ ، أصول السرخسي ، ٢١٠/١ ، = = =

أو موجباً(١) ، كقـــــولك : جاءني زيدٌ بلْ عمرو ، وما جاءني بكرٌ بـلْ خالد }(٢) .

فكان "بلْ " نقيضُه " لا "؛ لأنّ " لا " تنفي عن الثّاني ما وجبَ للأوّل (و "بلْ " تثبتُ للثّاني ما وجـبَ لـلأوّل)(٣) ، فينتفـي عـن الأوّلِ ضـرورةً ، فالمجيءُ في قولك : جاءني زيدٌ لا عمروٌ ، منفِيٌّ عن عمروٍ ومُثْبَـتٌ لزيـدٍ ، وفي قولك(٤) : جاءني زيدٌ بلْ عمرو ، منفِيٌّ عن زيدٍ مثبَتٌ لعمرو(٥) .

وذكر شمس الأئمّة(٥) ـ رحمه الله ـ(٦) : أنّ حرْفَ "بلْ " لتدَارُكِ الغَلَطِ بإقامةِ الثّاني مقامَ الأوّل ، وإظهارِ أنّ الأوّلَ كان غلَطاً ، ولكن هذا يتحقّقُ في الإخبارات ؛ لأنّها تحتملُ الغَلَط ، ولا تتحقّقُ في الإنشاءات .

= = المغني ، ص ٤١٤ ،كشف الأسرار شرح المنار ، للنّسفي ، ٣٠٢/١ ، التوضيح ، ١٠٥/١ ، البرهان ، للجويني، ١٩٤/١ ، الإحكام ، للآمدي ، ٥٣/١ ، جمع الجوامع ، لابن السبكي ٣٤٣/١-٣٤٤ ، البحر المحيط ، ٣٠١/٢-٣٠٢ ، شرح الكوكب المنير ، ٢٦٠/١-٢٦١ .

(١) في (أ) و (ج) : للإضرابِ عن الأولِ وللإثباتِ للثاني منفِيّاً أو موجباً ، بزيـــــادة قوله : (وللإثباتِ للثاني) وهي غير موجودة في " المفصّل" .

(٢) المفصّل ، للزمخشري ، ص ٣٠٥ .

وقال الجَنَدي في "الإقليد" :{ الإضرابُ الإعراضُ عن الشّيءِ بعد الإقبالِ عليه } (٢٥٧ ـ أ)

(٣) ساقطة من (ج) .

(٤) في (أ) وردَت العبـــارة هكذا : منفِيٌّ عن عمروٍ ثبتَ لزيدٍ في قولك : جاءني زيدٌ بلْ عمرو ، بحذف حرف " الواو" ، والصّحيحُ إثباتُها ؛ لأنّ حذفها يحيلُ المعنى المقصود .

(٥) أنظر : المقتصَد ، للجرجاني ، ٩٤٦/٢-٩٤٧ .

(٥) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٨٣) .

(٦) في (ب) : وذكر فخر الإسلام شمس الأئمّة ـ رحمه الله ـ ، هكذا بدون حرفِ عطفٍ أو نحـوه ولعلّ كلمـــة (فخر الإسلام) سبق قلمٍ من الناسخ ـ رحمه الله ـ ، ومع هذا فإنّ فخـر الإسـلام ذكـر في "أصوله" مثل ما ذكر شمس الأئمة ـ رحمهما الله ـ .

أنظـر : أصول السرخسي ، ٢١٠/١ ، المبسوط ، للسرخسي ، ١٢٥/٦-١٢٦ ، أصول فخر الإسلام البزدوي ، ١٣٥/٢ .

وعن هذا قلنا : لو قال لامرأتِه : كنتُ طلّقتُكِ أمس واحدةً لا بلْ ثنتيْن تطلُقُ ثنتين ؛ لأنّ الغلَطَ في الإخبارِ يتمكّن ، أمّا إذا قال لها ابتداءً : أنتِ طالقٌ واحدة بلْ ثنتيْن ، تطلُقُ ثلاثاً ؛ لأنّه إنشاءٌ(١) .

ولو قال لغير المدخولِ بها : أنتِ طالقٌ واحدةٌ بلْ ثنتيْن ، تطلُقُ واحدة لأنّه بقولـه : ثنيتْن ، يرومُ الرّجوعَ عن الأولى ، وذلك باطل ، وبعدما بانت بالأولى لم يبْقَ المحلُّ ليصحّ إيقاعُ الثنتين عليها(٢) ، وأمّا إذا علّق الطّلاقَ فقال إنْ دخلتِ الدّارَ فأنت(٣) طالقٌ واحدةٌ لا بلْ ثنتين فدخلت ، تطلقُ ثلاثاً بالاتّفاق(٤) ؛ لأنّ مع تعلّق الأولى بالشّرطِ بقِيَ المحلُّ على حالِه .

وإنْ كانت(٥) غير مدخولٍ بها : فأبو حنيفة ـ رحمه الله ـ بهذا التّعليلِ يبيّن أنه علّق الثنتيْن بالشّرطِ ابتداءً لا بواسطة الأولى ؛ لأنّه راجعٌ عن الأولى ، فكأنّه أعادَ ذِكْرَ الشّرْط ، وصار كلامُه في حكمِ يمينيْن ، فعند وجودِ الشّرطِ تقعُ الثلاثُ جملةً ، لتعلّقِ الكلِّ بالشّرطِ بلا واسطة ، بخلافِ ما قاله أبو حنيفة

---

(١) أنظر : أصول الشّاشي ، ص ٢٠٦ ، أصول البزدوي ، ٢/١٣٥ ، أصول السرخسي ، ١/٢١١ المبسوط ، له ، ٦/١٢٦ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنّسفي ، ١/٣٠٣ ، التوضيح ، ١/١٠٥

(٢) الإضرابُ باستعمالِ كلمة "بلْ" مشروطٌ بصحّةِ الرّجوعِ والردِّ عن الكلامِ الأوّل ، فإنْ كان الكلامُ الأولُ يتعذّرُ الرّجوعَ عنه أو يستحيلُ ردُّه ، ففي هذه الحالةِ تكون "بلْ" بمعنى العطْفِ لا بمعنى الإضرابِ وتدارُكِ الغَلَط ، يقول الشّيخ عبدالعزيز البخاري :{ وإنما يصحّ الإضرابُ عن الكلامِ بهذه الكلمةِ إذا كان الصّدرُ محتملاً للردِّ والرّجوع ، فإنْ كان لا يحتملُ ذلك صار بمنزلةِ العطْفِ المحض ، فيعملُ في إثباتِ الثّاني مضموماً إلى الأوّل على سبيلِ الجمْعِ دون التّرتيب } كشف الأسرار ، ٢/١٣٥ .

وعلى هذا يمكن بناءُ المسائل التالية التي سيوردها السّغناقيّ ـ رحمه الله ـ على هذا الأصل ، وكذلك المسألة التي أوردَها الأخسيكثي صاحب "المختصر" ـ رحمه الله ـ ص (١٦٣٩) .

(٣) في (د) : وأنتِ .

(٤) أنظر : تبيين الحقائق ، للزّيلعي ، ٢/٢١٤ .

(٥) في (ب) : وإذا كانت .

ـ رحمه الله ـ في حرْفِ " الواو" فإنّه للعطْفِ لا غير ، فكان هو مقرِّراً الأولى ، ومعلِّقاً الثّانيةَ بالشّرطِ بواسطةِ الأولى ، فعند وجودِ الشّرطِ يقعْنَ متفرّقاً[١] أيضاً ــ لما ذكرنا ــ[٢] .

---

(١) في (ب) : متصرّفاً .

(٢) أي لما سبق ذكره في فصل حرْفِ " الواو" ص (١٦١٥ ـ ١٦١٦) من هذا الكتاب .
وانظر أيضاً : أصول السرخسي ، ٢١١/١ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٣٦/٢ ، التوضيح ، ١٠٥/١ .

[حـرْفُ لكن]

[وأمّا " لكن " فللاستدراك بعد النفي ، تقول : ما جاءني زيد لكن عمرو ، غير أن العطف به إنما يستقيم عند اتساق الكلام ، كالمقر له بالعبد يقول : ما كان لي قط لكن لفلان آخر ، تعلق النفي بالإثبات حتى استحقه الثاني ، وإلا فهومستأنف ، كالمزوجة بمائة تقول : لا أجيزه لكن أجيزه بمائة وخمسين ، أنه ينفسخ العقد ؛ لأنه نفي فعل وإثباته بعينه ، فلم يتسق الكلام] .

قوله :{ وأما " لكن " فللاستدراك بعد النفي ، تقول : ما جاءني زيد لكن عمرو }وهذا الإطلاقُ يصحُّ في عطْفِ المفرَدِ (على المفرد)(١) ، وأمّا في عطْفِ الجملةِ على الجملةِ فيجيءُ بعد الإيجابِ أيضاً كما يجيءُ بعد النّفي(٢) .

---

(١) ساقطة من (أ) .

(٢) لمّا كان حرْفُ "بلْ" للاستدراكِ على سبيلِ الإضرابِ ــ وقد مرّ ــ ، وجبَ التفريقُ بين حرْفِ "بلْ" وحرْف " لكن" ، وجعل الشّيخ عبدالعزيز البخاري ـ رحمه الله ـ الفرقَ من وجهين :

الأوّل : أنّ في عطْفِ المفردِ على المفردِ تكون " لكن" أخصَّ من "بلْ" في الاستدراك ؛ لأنّ الاستدراكَ في "بلْ" يجيءُ بعد النّفي وبعد الإيجاب ، تقول : ما جاءني زيدٌ بلْ عمرو ، وتقول أيضاً : ضربتُ زيداً بلْ عمراً ، أمّا " لكن" فلا تكون للاستدراكِ إلاّ بعد النّفي ، تقول : ما ضربتُ زيداً لكن عمراً ، ولا تقول : ضربتُ زيداً لكن عمراً ، أمّا في عطْفِ الجملةِ على الجملةِ فالحرفانِ في هذا المعنى سواء .

الثاني : أنّ موجَب الاستدراكِ بكلمة " لكن" إثباتُ ما بعدها ، فأما نفْيُ ما قبْلها فليس من أحكامِها ، بلْ يثبتُ ذلك بدليله ، بخلافِ كلمة "بلْ " فإنّ موجبها وضْعاً نفْيُ الأوّلِ وإثباتُ الثّاني .

= = =

وذكرَ في "المفصّل" :{ إذا عُطِفَ بها مفردٌ على مثلِه كانت للاستدراكِ بعد النّفْي (خاصّةً)(١) ،كقولك : ما رأيتُ زيداً لكن عمراً ، وأمّا في عطْفِ الجملتين فهي نظيرةُ (بلْ)(٢) في مجيئها بعد النّفْي والإيجاب ، تقول : جاءني زيدٌ لكن عمروٌ لم يجئ ، وما جاءني زيدٌ لكن عمروٌ قد جاء }(٣) .

وذكرَ في "الإقليدِ في شرْح المفصّل" :{ فإنْ قلت : كيف صارت هي من حروفِ العطْفِ(٤) ، وقد جازَ الجمعُ بين " الواو" و " لكن" ، والجمعُ بين حرفي العطْفِ ممتنــــــــــــــــــــــــــــــع ؟ ولهذا لم يجعل

= = أنظر معنى كلمة " لكن" واستعمالاتها وشروطها في : كتاب معاني الحروف ، للرمّاني ص ١٣٣ ، الصّاحبيّ لابن فارس ، ص ٢٦٨ ، المقتصَد ، للجرجاني ، ٢/٩٤٧-٩٤٨ ، الإيضاح شرح المفصّل ، ٢/٢١٤ ، مغني اللّبيب ، ١/٢٩٢ ، شرح ابن عقيل ، ٢/٢٣٥ ، أصول الشّاشي، ص ٢٠٩ ، أصول السرخسي ، ١/٢١١ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢/١٣٩-١٤٠ ، التوضيح ، ١/١٠٦ ، الإحكام للآمدي ، ١/٥٣ ، البحر المحيط ، ٢/٣٠٥ ، شرح الكوكب المنير ، ١/٢٦٦ .

(١) ساقطة من (ج) .

(٢) ساقطة من (أ) و (ج) .

(٣) المفصّل ، للزمخشري ، ص ٣٠٥ .

وذكر الزركشي أنّ حرْفَ " لكن" نقيضُ حرْف " لا " في عطْفِ المفردات ، فقـال :{ في عطْفِ المفردات نقيضُ " لا " ، حيث تختصُّ " لا " بما بعد الإيجاب ، و " لكن" بما بعد النّفي } . البحر المحيط ، ٢/٣٠٥ .

(٤) في (أ) : حروف الفعْل ، بدل قوله : حروف العطْف .

أبو عليّ الفارسيّ(١) " أمّا " مِنْ حروفِ العطْفِ لهذا(٢) !

قلــــــت : إذا جاءت " الواو" خرجت عن العطْفِ وخلُصت لإفادَةِ الاستدرَاك ، وشبيهتُها ــ فيما ذكرنــا ــ "حتى" ، فـإنّك إذا قلـتَ : علّمـتُ النّاسَ حتّى زيداً وحتّى عمراً ، فـ"حتّى" الأوّلُ للعطْفِ ، والثّانيةُ لإفادَةِ معنـى الغاية } (٣) .

وذكرَ شمس الأئمّة السّرخسي(٤) - رحمه الله -(٥) : فالمعنى الذي اختـصَّ به هذه [٢٥٢/ب] الكلمة باعتبارِ أصْلِ الوضْعِ إثباتُ ما بعدها ، فأمّا نفْيُ ما قبلَها فثابتٌ بدليلِه ــ وهو ذكْرُ حرْفِ النّفْي ــ ، بخلاف "بلْ " فإنّها كما هـي موضوعةٌ لإثباتِ ما بعدَها موضوعةٌ أيضاً لنفْي ما قبْلَهـا مـع ذلـك ، قـال الله

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفّار بن محمد بن سليمان بن أبَان الفارسـيّ ، أبـو علـيّ الفسَـوَيّ ، إمامُ أهلِ النّحو ، صاحب التصانيف ، قدِمَ بغدادَ وسكن طرابلس مدّةً ، ثمّ حلَب ، ثـمّ اتّصـل بعضـد الدّولة ، وُصِفَ بأنّه أوْحد أهلِ زمانِه بالعربيّة ، ولكنه كان يُرمى بالاعتزال ، وكان أهْلُ بغداد يقولون لو عاش سيبويه لاحتاجَ إليه ، ويكفيه فخراً أنّ ابن جنّي وعلي بن عيسى الرّبعيّ كانـا مـن تلامذتـه ، من مصنفاته :"الإيضاح" ، "الحجّة" "التّكملة" ، "التّذكرة" ، "المقصور والممدود" ، "تعليقة على كتاب سيبويه" وغيرها كثير ، توفّي سنة ٣٧٧ هـ .

أنظـــر ترجمته في : تاريخ بغداد ، ٢٧٥/٧-٢٧٦(٣٧٦٣) ، معجم الأدباء ، ٢٣٢/٧-٢٦١(٥٩) ، وفيات الأعيــان ، ٨٠/٢-٨٢(١٦٣) ، إنباه الرواة ، ٢٧٣/١ــ٢٧٥(١٧٨) ، سير أعـلام النبـلاء ، ٣٧٩/١٦-٣٨٠ ، إشارة التعيين ، ص ٨٣-٨٤(٥٢) ، بغية الوعاة ، ٤٩٦/١-٤٩٨(١٠٣٠) .

(٢) يقول أبو عليٍّ الفارسيّ في كتابه "الإيضـاح" :{ وليسـت " أمّـا " بحـرْفِ عطْـف ؛ لأنّ حـرْفَ العطْفِ لا يخلو منْ أنْ يعطِفَ مفرداً على مفرد ، أو جملةً على جملة ، وأنتَ تقول : ضربـتُ إمّـا زيـداً وأمّا عمْراً ، فتجدُها عارية من هذين القسمين ، وتقول : وأمّا عمْراً فتُدخِلُ عليه " الواو" ، ولا يجتمعُ حرفانِ لمعنىً } الإيضاح مع شرحِه المقتصد ، ٩٤٣/٢ .

(٣) الإقليد ، لتاج الدِّين أحمد بن محمود الجَنَدي (٢٥٧ ـ ب) .

(٤) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٨٣) .

(٥) أنظر : أصول السرخسي ، ٢١١/١ .

تعـــــــالى :﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى ﴾(١) .

قوله :{ غير أن العطف به إنما يستقيم عند اتساق الكلام } الاتّسَـاقُ : الانتظام [١٩٨/جـ] من وسَقْتُ الشّيءَ وسْقاً ، أي جمعتُه . والمرادُ :

[١] أنْ ينتظِمَ الكلامُ عند [٢٢٥/أ] وصْلِ آخِره بأوّله .

[٢] ويصحّ النّفْي والإثبات .

[٣] ولا يناقضُ آخِرُ الكلامِ أوّلَه كما هو المذكورُ في "الكتاب"(٢) .

---

(١) الآية (١٧) من سورة الأنفال .

(٢) هذه شروط صحّة استعمال حرْف " لكن" للعطْف ، وزاد النحويون شروطاً أخرى ، وهي :

[**١**] أنْ يتقدّمها نفْيٌ أو نهْي .

[**٢**] أنْ لا تقترن بـ" الواو" .

[**٣**] أنْ تكون في عطْفِ مفردٍ على مفرد .

أنظر : معاني الحروف ، للرّماني ، ص ١٣٣ ، مغني اللّبيب ، ١/٢٩٢ ، شرح الكوكب المنير ، ١/٢٦٦ .

فاتّسـق في حقّ المقرّ[١] ، و لم يتّسقْ فيما ذكرتُه المزوّجة[٢] ؛ لأنّ آخِرَ الكلامِ يناقِضُ أوّله ، لما أنّ الأوّل نفْـيٌ للنّكاح ، والثّاني إثبـاتٌ لـه بعينِه ، ولا عبرةَ للتّغايرِ منْ حيثُ المال ، لأنّه تبعٌ في النّكاح .

فإنْ قيل : ففي الإقرارِ لم يتّسقْ أيضاً ؛ لأنّه متى نفَى المقَرَّ له المُلْكَ عـن نفسِه من الأصْل ، فالإقرارُ بعد ذلك إقرارٌ للغيْر بملْكِ الغـير ، وأنّـه بـاطل ! وبه أخَذَ زُفـر[٣] - رحمه الله - .

قلنا : الإقرارُ متّصلٌ بالنّفْي ، فكان ككلامٍ واحد ، فنفيُه المُلْـكَ أوّلاً لم يعملْ في إبطالِ الإقرار ، لما عرف أنّ الكلامَ يتوقّـفُ علـى آخِـرِهِ إذا كـان في آخِرِه ما يغيّرُ أوّلَه .

ولأنّ الكلامَ يحتملُ التّقديمَ والتّأخير ، فيقدّم الإقرارُ على النّفْـيِ صيانـةً لإقرارِه عن الإلغاء ، وهذا بخلافِ ما إذا قالت المزوّجـةُ بمائـةٍ : لا أجيزُه بمائـة لكن أجيزُه بمائةٍ وخمسين[٤] ،

---

(١) ذكر فخر الإسلام البزدوي - رحمه الله - هذه المسـألة فقال :{ رجـلٌ في يدِه عبـدٌ ، فـأقرّ أنّـه لفلان ، فقال فلان : ما كان لي قطّ لكنّه لفلانٍ آخَر ، فإنْ وصـلَ الكلامَ فهو للمقرِّ له الثاني ، وإنْ فصـلَ يردُّ على المقرّ ؛ لأنّه نفى عن نفسِه ، فاحتملَ أنْ يكون نفياً عن نفسِه أصلاً فيرجعُ إلى الأول ، ويحتمـلُ أنْ يكون نفياً إلى غير الأول ، فإذا وصلَ كان بياناً أنّـه نفـاهُ إلى الثّـاني ، وإذا فصلَ كـان مطلقاً ، فصار تكذيباً للمقرّ } أصول البزدوي ، ١٤٠/٢ .

أنظر أيضاً : أصـول الشّاشي ، ص ٢٠٩ ، أصـول السرخسي ، ٢١١/١-٢١٢ ، كشـف الأسـرار شرح المنار ، للنّسفي ، ٣٠٧/١-٣٠٨ .

(٢) وهي المسألة المذكورة في كلامِ صاحبِ المتْن ص (١٦٤٣) من هذا الكتاب .

(٣) سبقت ترجمته ص (٥٠٩) من هذا الكتاب .

(٤) في (ب) و (ج) وردت العبارةُ هكذا : لا أُجيزُه لكن أُجيزُه بمائةٍ وخمسين لا ينعقدُ العقْدُ في الحال ، بلْ يبقى بحيث لا يقدّمُ قوله : أجيزُه بمائةٍ وخمسين . ثمّ اتّفقت النّسخ .

حيثُ لا يقدّم قولهـ[ـا](١) : أُجيزه بمائةٍ وخمسين ؛ لأنّا إنما قدّمنا المؤخّر تصحيحاً للإقرار ، وهناك ليس في التّقديمِ [١٧٣/د] تصحيحُ العقْد ، لأنّا إذا قدّمنا قولهـ[ـا](١) : أُجيزُه بمائةٍ وخمسين ، لاينعقِدُ العقْدُ في الحال ، بلْ يبقى موقوفاً على إجازةِ الزّوج ، فإذا قالت بعد ذلك : لا أُجيزُه ، ينفسِخُ العقْد ؛ لأنّ عدمَ الإجازةِ لحِقَ عقْداً موقوفاً فأبطَلَه ، فلم يكن في تقديمِه تصحيحُه ، فافترقـا .

قوله :{ كالمزوجة بمائة تقول : لا أجيزه } ففي النّسخ المطوّلةِ وفي "الجامع الكبير"(٢) وضع المسألةَ في المولْى ، فقال شمس الأئمّة ـ رحمه الله ـ في "الجامع الكبير"(٣) :{ أمَةٌ تزوّجت بغيرِ إذْنِ مولاها حُرّاً بمائةِ درهم ، فقال المولْى للزّوج : قدْ أجزتُه على أنْ تزيدَ لي في الصّداقِ خمسين درهماً ، فإنْ رضِيَ الزّوجُ بذلك ثمّ رضِيَ المولْى ينفذُ النّكاحُ بمائةٍ وخمسين درهماً ، وإنْ أبَى الزّوجُ ذلك لم يتمّ رِضَا المولْى ، فبقِيَ على اختيارِه ، ولم يكن كلامُه ذلك ردّاً للعقْدِ بمائة ، إنما هو التماسُ الزّيادة في الصّداق ، والتماسُ الزّيادةِ في الصّداقِ يُنبِئُ عن تقريرِ العقْدِ الأوّلِ لا عنْ رفْعِه .

وكذلك لوقال المولْى : لا أُجيزُ النّكاحَ إلاّ بزيادةِ خمسين درهماً ؛ لأنّه استثنى في كلامِه ، والاستثناءُ من النّفي إثبات ، فيكون هذا منه إثباتُ

(١) الثابت في جميع النّسخ : قوله . بضمير التّذكير ، وما بين المعكوفتين [ ] هكذا زيادةٌ من عندي ليستقيم معنى النصّ .

(٢) للإمام محمد بن الحسن الشيباني ، ص ١٠٥ .

(٣) سبق التّعريف بهذا الكتاب في القسم الدّراسي ص (١١٥) ولكن ذكر هذه المسألةَ أيضاً في كتابه "الأصول" مختصراً ، ٢١٢/١ ، وذكرها أيضاً : فخر الإسلام في "أصوله" ١٤٣/٢ ، والخبازي في "المغني" ص ٤١٥ ، وحافظ الدِّين النّسفي في "شرحه على المنار" ٣٠٦/١ .

الإجازةِ بشرْطِ الزّيادَةِ لا ردّاً ؛ وهذا لأنّ المستثنى مع المستثنى منه عبارةٌ عمّا وراءَ المستثنى ، والمستثنى قولُه : قدْ أجزْتُه بزيادَةِ خمسين ، فما وراءَه ردٌّ إلى وجودِ الزّيادة ، فلم يكن ردّاً لأصْلِ العقْدِ ولكنّه التماسُ الزّيادة .

وكذلك لو قال : لا أُجيزُ النّكاحَ حتى يزيدَ لي خمسين درهماً ؛ لأنّ كلمة "حتّى" للغاية ، فإنما أَبى الإجازةَ مؤقّتاً بزيادَةِ خمسين[١] ، والردُّ مطلقاً لا يكون مؤقّتاً فعرفنا أنّ كلامَه ليس بردٍّ ، ومن حُكمِ الغايةِ أنْ يكون حكمُ ما بعدَه بخلافِ ما قبْلَه ، فكأنّه قال : أجزْتُه في الوقتِ الذي تزيدَ لي خمسين درهماً ، فلم يكن كلامُه ردّاً .

ولو قال المولْى : لا أُجيزُ النّكاحَ ولكن زدْني خمسين درهماً ، أو قال : لا أجيزُ النّكاحَ وأُجيزُه إنْ زدّتني خمسين ، فقد بطلَ ذلك العقْدُ بقولِه : لا أُجيزُ مطلقاً ؛ لأنّ قوله : ولكن ، أو : أُجيزُه ابتداءُ كلام ، فيكون مقطوعاً عمّا قبْلَه ، فقد ارتدّ العقْدُ بالكلامِ الأوّل ، فعند ذلك التماسُ الزّيادَةِ والعقْدُ باطلٌ في نفسِه ، فلهذا لا يجوزُ العقْدُ سواءٌ ردّه الزّوجُ أو لم يردَّه[٢] ، إلاّ أنْ يجدِّدَ العقْد } .

---

(١) في (ج) وقع تكرارٌ في العبارة من قوله :(فماوراءَه ردٌّ إلى وجودِ الزّيادة .....) فكانت هذه الجملة مذكورةً مرّتين ، ثمّ اتفقت مع باقي النسخ عند قوله :(والردُّ مطلقاً ....) .

(٢) في (ج) وردَت العبارةُ هكذا : فلهذا لا يجوز العقْدُ بالكلامِ الأوّل ، فبعد ذلك سواءٌ ردّه الزّوجُ أو لم يردّه .

[حرْفُ أوْ]

[وأما " أو" فتدخل بين اسمين أو فعلين فتتناول أحد المذكورين فإن دخلت في الخبر أفضت إلى الشكّ ، وإن دخلت في الابتداء أو الإنشاء أوجبت التخيير ، ولهذا قلنا فيمن قال : هذا حر أو هذا ، إنه لما كان إنشاء يحتمل الخبر أوجبت التخيير على احتمال أنه بيان ، حتى جعل البيان إنشاء من وجه إظهارا من وجه .

وقد تستعار هذه الكلمة للعموم ، فتوجب عموم الأفراد في موضع النفي ، وعموم الاجتماع في موضع الإباحة ، ولهذا لو حلف لا يكلم فلانا أو فلانا ، يحنث إذا كلم أحدهما ، ولو قال : إلا فلانا أو فلانا ، كان له أن يكلمهما جميعا .

وقد تجعل بمعنى "حتى" في نحو قوله : لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار ، حتى لو دخل الأخيرة أولا إنتهت اليمين ؛ لأنه تعذر العطف ؛ لاختلاف الكلامين من نفي وإثبات ، والغاية صالحة ، لأن أول الكلام حظر وتحريم ، فلذلك وجب العمل بمجازه] .

قوله :{ وأما " أو" } قال شمس الأئمّة السّرخسي(١) ـ رحمه الله ـ(٢) : وموجَبها باعتبارِ أصْلِ الوضْعِ تناوُلُ أحد المذكورَيْن ، بيانُـه في قوله تعالى : ﴿ مِنْ أوْسَطِ مَـا تُطْعِمُـونَ أهْلِيكُـمْ أوْ كِسْـوَتُهُمْ أوْ تَحْرِيرُ رَقَبَـةٍ ﴾(٤) ، فـإنّ الواجبَ في الكفّارةِ أحدُ الأشياءِ المذكورة ، مع إباحةِ التّكفيرِ مع الكلّ(٥) .

---

(١) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٨٣) .

(٢) في "أصوله" ، ٢١٣/١ .

(٤) الآية (٨٩) من سورة المائدة .

(٥) في (ج) : مع الأكْل .

وقد ظنّ بعضُ مشايخنا أنّها في أصْلِ الوضْعِ للتّشكيك ــ كأنّــه أرادَ بـه القاضي الإمام أبازيدٍ[١] رحمه الله فإنّه جعلها للشكّ ــ[٢]، ثمّ قال هو ـ رحمه الله ـ[٣] : وعندي أنّ هذا غير صحيح ؛ لأنّ الشكّ ليس بـأمْرٍ مقصـودٍ حتـى يوضَعَ له كلمةٌ في أصْلِ الوضْع ، ولكن هــذه الكلمـة لبيـانِ أنّ المتنـاوَلَ أحـدُ المذكورَيْن ــ كما ذكرنا ــ ، إلاّ أنّ في الأخبـارِ تُفضِـي إلى الشـكّ ، باعتبـارِ محلِّ الكلامِ لا باعتبارِ هذه الكلمة ، كما في قوله : رأيتُ زيداً أو عمْراً ؛ لأنّ الخبرَ لفظٌ دالٌّ على أمْرٍ كان أو سيكون[٤] ، من غير أنْ تكون كينونته مضافاً إلى الخبر ، فـإذا تسـاوى الدّليـلان ولا رُجحـانَ لأحدِهمـا علـى الآخَـرِ يثبـتُ الشكّ ، عُلم أنّ الشكَّ إنما جاءَ من قِبَلِ محـلِّ الكـلام ، لا مِـنْ كلمـة " أو" ، فإنّك إذا قلتَ : رأيتُ زيداً ، فالرّؤيةُ واقِعةٌ على المعيّن ، فإذا قلتَ : أو عمْـراً لم يتعيّن محلُّ هذا الخبرِ في حقِّ السّامِع ، فصار شـاكّاً ، ألا تـرى أنّـه يجـوز أنْ تقولَ ذلك وإنْ كان القائلُ يعلمُ ذلك .

فأمّـا في الإنشـاءات[٥] [**٢٥٣/ب**] فلمـا تبـدّلَ المحـلّ ، وانعـدَمَ المعنـى الذي لأجْلِه كان معنى الشكّ ، كان الثّابتُ [**٢٢٦/أ**] بهـذه الكلمـةِ التّخـييرُ باعتبارِ أصْلِ الوضْع ، فلو كانت هي للشكِّ وضْعاً لما اختلفَ حكمُها بحسـبِ

---

(١) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٨٠) .

(٢) الجملة الاعتراضيّة من كلام السِّغناقي ، ثمّ استأنفَ كلام السّرخسي ـ رحمهما الله ـ عند قولـه : وعندي أنّ هذا غير صحيح .

(٣) أي شمس الأئمّة السّرخسي ؛ لأنّه تابعَ النقل من كتابه "الأصول" .

(٤) في (ب) : أو سكوت .

(٥) في (ب) : فأمّا في الإنسان ، وفي (د) : فأمّا في الإثبات .

اختلافِ المحلِّ من الإخبارِ والإنشاء ، كما لا تختلفُ حقيقةُ سائر الحروفِ من " الواو" و " الفاء "[١] .

وساعدَه[٢] في هذا القوْلِ فخر الإسلام[٣] ـ رحمه الله ـ[٤] ، وخالفهما فيه القاضي الإمام أبو زيد[٥] ـ رحمه الله ـ فقال في "التّقويم":{ فقد زعمَ عامّةُ النّاسِ أنّها للتّخييرِ في الإثبات ، وللنّفْيِ في النّفْي} إلى [١٩٩/جـ] أنْ قال:{ والصّحيحُ عندي أنّ كلمة " أو"[٦] كلمة تشكيك ؛ لأنّا متى جعلناها للتّخييرِ مرّةً وللنّفْي أخرى ، كان كلاماً محتملاً ، والأصْلُ أنّ الاسمَ له معنىً واحد }[٧] .

وذكَرَ في "المفصّل" أنّ :{ " أوْ " و " أمّا" و " أمْ " ثلاثُتها لتعليقِ الحكمِ بأحدِ المذكوريْن ، إلاّ أنّ " أو" و " أمّا " يقعانِ في الخبرِ والأمْرِ والاستفهام ، و " أمْ " لا تقعُ إلاّ في الاستفهام .

ثمّ الفصْلُ بين " أوْ " و " أمْ " في الاستفهامِ في قولك : أزيدٌ عندكَ أوْ[٨] عمرو ؟ و أزيدٌ عندكَ أمْ عمرو ؟ في الأوّل : لاتعلمُ كوْنَ أحدهما

---

(١) إنتهى كلام شمس الأئمّة السّرخسي ، وقد تصرّف السِّغناقي ـ رحمه الله ـ فيه كثيراً ، أنظر : أصول السرخسي ، ٢١٣/١ .

(٢) الضّميرُ عائدٌ على شمس الأئمّة السّرخسي ، أي ساعدَ شمسَ الأئمّة فخرُ الإسلام ـ رحمهما الله ـ

(٣) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٧٠) .

(٤) أنظر : أصول فخر الإسلام البزدوي ، ١٤٣/٢ .

(٥) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٨١) .

(٦) في (أ) : أنّ كلّ كلمة " أو" .

(٧) التّقويم ، لأبي زيد الدبّوسي (٩٣ ـ أ) .

(٨) في (ب) : (أمْ) بدل (أو) .

عنده ، فأنتَ تسـألُ عنـه ، وفي الثّـاني : تعلـمُ أنّ أحدهمـا عنـده إلاّ أنّـكَ لا تعلمُه بعينِه ، فأنتَ تطالِبُه بالتّعيين }(١) .

قوله :{ وإن دخلت في الابتداء (أو الانشاء)(٢) أوجبت التخيير } فالابتداءُ كقوله : بِعْ هذا العبْدَ أو هذا العبْد ، فإنّ هذا من المولْى ابتداءُ توكيلٍ لا إنشاءُ تصرّف .

وأمّا الإنشـاءُ فكقوله : هذا حرٌّ أو هذا ؛ لأنّ الإنشاءَ إثباتُ أمْرٍ لم يكن ، فيستعملُ هو في الإلزامات ، بخـلافِ التّوكيلِ فإنّه ليس بإلزام ــ هذا بحسبِ الاصطلاح ــ(٣) .

---

(١) المفصّل ، للزمخشري ، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥ .

وكذا قاله الخرجاني في "المقتصد" ، ٩٤٩/٢ ، وسيف الدّين الآمدي في "الإحكام" ، ٥٣/١ والجنَدي في "الإقليد" (٢٥٦ ـ أ ـ ب) .

(٢) ساقطة من (د) .

(٣) حرْفُ " أوْ " في الأصْلِ هو حرْفُ عطْف ، وذكر له النّحاةُ اثنا عشر معنىً ، وهي :

١) الشّـكّ ، نحو قوله تعالى :﴿ قَالُوا لَبِثْنا يَوْماً أو بعْضَ يَوْم ﴾ .

٢) التّخيير ، وهي الواقِعةُ بعد الطّلب ــ أي الجمل الإنشائيّة ــ إذا امتنـعَ الجمْـعُ بـين الأمريـن ، نحـو قوله تعالى : ﴿ فكَفّارَتُه إطعَامُ عشَرَةِ مسَاكِينَ مِنْ أوسَطِ ما تُطْعِمـون أهلِيكُـم أوْ كِسْـوتُهم أو تحريرُ رقَبَة ﴾ على الصّحيـحِ من مذاهبِ العلماءِ أنّ الواجِبَ منها واحدٌ لا بعينِه ، ونحو قولهم : تزوّجْ هنداً أو أختَها .

٣) الإباحة ، وهي الواقِعةُ بعد الطّلبِ وقدْ أمكنَ الجمعُ بين الأمرين ، نحـو : تعلّمْ الفقهَ أو النّحـو ، وجالِسْ الفقهاءَ أو المحدِّثين ، وإذا دخلت " لا " النّاهية إمتنعَ الجميعُ نحو قوله تعالى :﴿ ولا تُطِعْ مِنْهُـم آثِماً أوْ كَفُوراً ﴾ فيعودُ معناها إلى "واو" العطْف ؛ لأنّ النّكرةَ في موضِـعِ النّهْي أو النّفْي تعـمّ ، ولا يمكن إثبـاتُ التّعميم إلاّ بأنْ تجعلَ بمعنى "واو" العطْف ، لكن على أنْ يتناولَ كلّ واحدٍ منهما على سبيلِ الانفـرادِ لا على الاجتماع ، كما هو موجَب حرْف " الواو" .

٤) الإبهـام ، نحو قوله تعالى :﴿ وإنّا أوْ إيّاكُم لعَلَى هُدىً أوْ في ضَلالٍ مبِين ﴾ ، والشّاهِدُ في " أوْ " الأولى .

= = =

= =

٥) الجمعُ المطلقُ كـ"الواو" ، قاله الكوفيّون والأخفش والجرميّ ، ومنه قول الشّاعر :

وقدْ زعمت ليلى بأني فاجـــر   لنفسِي تُقاها أو عليها فُجُورُها

قال إمام الحرمين :{ وهذا زللٌ عظيمٌ عند المحقّقين ، فلا تكون " أوْ " بمعنى " الواو" قطّ } .

٦) الإضراب كـ"بلْ" ، وأجاز ذلك سيبويه بشرطين : تقدّم نفْي أو نهْي ، وإعادَةُ العامل ، نحو : ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو ، ولا يقم زيدٌ أو لايقمْ عمرو ، وقيل في قولـه تعـالى﴿ وأرْسَلناهُ إلى مِائَـةِ ألفٍ أوْ يَزِيدُون ﴾ أنّها بمعنى " بل " ، وذكر ذلك جماعةٌ من أهل التفسير .

٧) التّقسيم ، نحو قولهم : الكلمةُ اسمٌ أو فعْلٌ أو حرْف .

٨) التّقريب ، نحو : ما أدْري أسلّمَ أو ودّع .

٩) التّبعيض ، نحو قوله تعالى :﴿ وقَالُوا كُونُوا هُوداً أوْ نَصَارَى ﴾ .

١٠) أنْ تكون بمعنى " إلاّ " الاستثنائيّة ، وهذه ينتصبُ المضـارع بعدها بإضمارِ (أنْ) ، كقولك : لأقتلنّه أو يُسلِم .

١١) أنْ تكون بمعنى " إلى " ، وهي كالتي قبلها في انتصابِ الفعل المضـارع بعدها بـ(أنْ) مضمرةً نحو : لألزمنّك أو تقضيَني حقّي ، ومنه :

لأسْتسهلِنّ الصّعْبَ أو أُدرِكَ المُنى   فما انقادت الآمالُ إلاّ لصــــابِرِ

١٢) الشّرطيّة ، نحو : لأضْربنّه عاشَ أو مات .

وقد ضعّف ابن هشام الوجْهَ الثّامنَ والتّاسع ، وقـــال :{ التّحقيقُ أنّ " أوْ " موضوعةٌ لأحدِ الشّيئين أو الأشياء ، وهو الذي يقوله المتقدّمون } . وعلى كلٍّ فما اختـاره فخر الإسلام وشمس الأئمّة وتابعهما عليه الأخسيكتي هو كلامُ أهلِ التّحقيق ، وما اختـاره القاضي الإمام هو مذهبُ عامّة النّحاة قاله الشّيخ عبدالعزيز البخاري .

أنظـر : تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، ص ٥٤٣-٥٤٥ ، كتاب معاني الحروف ، للرمّـاني ، ص ٧٧-٨٠ الصّاحبيّ ، لابن فارس ، ص ١٧٠-١٧٣ ، المقتصد ، للجرجاني ، ٩٤٢/٢-٩٤٣ ، المقـاليد للجنَدي (٦٩ - ب) ، الإيضـاح شرح المفصّل ، ٢١١/٢-٢١٣ ، مغني اللّبيب ، ٦١/١-٦٧ ، شرح ابن عقيل ، ٢٣٢/٢-٢٣٣ ، التقويم (٩٣ - أ - ب) ، أصول الشاشي ، ص ٢١٣ ، أصـول البزدوي مع الكشف ، ١٤٣/٢ ، أصول السرخسي ، ٢١٣/١ ، الفـوائد ، لحميد الدّين الضّرير (٩٧ ــ ب) شرح اللّمع ، للشّيرازي ، ٥٣٨/١ ، البرهـــــان ، للجويني ، ١٨٦/١-١٨٨ ، الإحكام ، للآمدي ، ٥٣/١ ، جمع الجوامع ، ٣٣٦/١ــ٣٣٨ ، البحر المحيط ، ٢٧٨/٢ــ٢٨٤ ، شـرح الكوكـب المنـير ، ٢٦٣/١-٢٦٥ .

قوله :{ إنه لما كان إنشاء يحتمل الخبر أوجبت التخيير على احتمال أنه بيان } لأنّ قوله : حُرٌّ ، في قوله : هذا حُرٌّ ، خبرٌ في الأصْل ، فيُحملُ هو عليه مهما أمكن ، ولهذا إذا جمعَ بين حُرٍّ وعبْدٍ وقال : أحدكما حُرٌّ ، لايعتق العبْد . كذا ذكره الإمام مولانا حميد الدّين[١] ـ رحمه الله ـ[٢] ؛ لأنّه أمكن حمْلُه على الإخبار ، ولكنّه في الشّرعِ صار إنشاءً ، بمنزلةِ (عملِ)[٣] سائر الجوارِح من البطْشِ والمشْي ، فلذلك قلنا إنّه أوجبَ التّخييرَ على احتمالِ أنّه بيان ؛ عملاً بهما ، (التّخييرُ)[٤] باعتبارِ الإنشاء ، والبيانُ باعتبارِ الخَبَر ، { ولهذا جُعل البيان إنشاءً منْ وجْهٍ } حتى شرِطُ قيامُ المحلِّ حالةَ البيان ، فلو كان إخباراً من كلِّ وجهٍ لما اشتُرِط قيامُه . { إظهاراً منْ وجْهٍ } ولهذا يُجبَر على البيان ، ولو كان إنشاءً مطلقاً لما أُجبِرَ[٥] على البيان .

بيانُ ذلك : أنّه إذا أشارَ إلى أحدِ عبْديه[٦] وقال : هذا حُرٌّ أو هذا ، فماتَ أحدُهما ، ثمّ قال : أردتُ بذلك الميت ، لا يصدّق ، بلْ يعتُق الحيّ ، عملاً بجهةِ الإنشاء ؛ لأنّ قيامّ المحلِّ شرْطُ صحّة إنشاء العتْق ، ولو كانا حيّين يُجبَرُ على التّعيين ، فلو كان إنشاءً منْ كلِّ وجْهٍ لما أُجبِر .

---

(١) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٤٠) .

(٢) لم أقف على هذا النصِّ في كتابه " الفوائد على أصول البزدوي " ، ولعلّه ذكره في "فوائده على الهداية" ، ولكن ذكره صدر الشّريعة في "التوضيح" ، ١٠٨/١ ، وقال شمس الأئمّة السّرخسي ـ رحمه الله ـ في "أصوله" :{ قال أبو يوسف ومحمد ـ رحمهما الله ـ لو جمعَ بين عبْدِه ودابّتِه وقال : هذا حرٌّ أو هذا ، لغا كلامُه } أصول السرخسي ، ٢١٣/١ .

(٣) ساقطة من (د) .

(٤) ساقطة من (ب) .

(٥) في (ب) : لما أخبَرَ عن البيان .

(٦) في (ج) : عبيده .

وكذلك لو كانت تحته حُرّةٌ (وأمَةٌ)[١] فقال في مرضِ موتِه : هذه طالقٌ ثنتين أو هذه ، ثمّ أعتقَ المولى الأمَةَ ، فقال الزّوجُ : أردتُ بذلك الأمَة ، تحرُمُ عليه الأمَةُ حُرمةً غليظة ، عملاً بكونه بياناً ، وجُعل الزّوجُ فارّاً حتى ترِثَ الأمَة ؛ عملاً بكونه إنشاءً ، وفائدةُ الحرمة الغليظة تظهرُ فيما إذا لم يمُت[٢] [١٧٤/د] .

قوله :{ وقد تستعار هذه الكلمة للعموم ، فتوجب عموم الأفراد في موضع النفي } وذكَرَ الإمام فخر الإسلام[٣] ـ رحمه الله ـ :{ ثمّ قدْ تستعارُ هذه الكلمةُ للعمومِ بدِلالةٍ تقترِن ، فتصيرُ شبيهةً بـ"واو" العطْف لا عينُه ، فمن ذلك : إذا استعملت في موضِع النّفْي صارت بمعنى العموم ، قال الله تعالى : ﴿ ولاَ تُطِعْ مِنْهُم آثِماً أوْ كَفُوراً ﴾[٤] ، أي لا هذا ولا هذا }[٥] يعني : ولو كان " أوْ " هنا بمعنى " الواو" منْ كلِّ وجْهٍ لما كان مرتكباً للنّهْي عند طاعتِه لأحدِهما ، كما لو قال : لا تدخلْ هذه الدّارَ (وهذه الدّار)[٦] .

---

(١) ساقطة من (ج) .

(٢) وهذه المسائل بناءً على أنّ " أوْ " هنا للتّخيير ، فوجبَ عليه البيان .

أنظر: أصول السرخسي ، ٢١٣/١-٢١٤ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٤٥/٢-١٤٦ ، التوضيح ، ١٠٨/١ .

(٣) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٧٠) .

(٤) الآية (٢٤) من سورة الإنسان .

(٥) أصول فخر الإسلام البزدوي ، ١٥٣/٢-١٥٤ .

(٦) ساقطة من (ب) و (د) .

فحاصِلُ ذلك ، إنّه من حيثُ إنّ كليهما منْفيّان تُشبه "واو" العطْف ، ومن حيثُ إنّ كلّ واحدٍ منهما مراداً على الانفرادِ بقيَت على حقيقتها ، وذكَرَ في "الكشّاف" : { فإنْ قلت : معنى " أوْ " : ولا تُطِعْ أحدَهما فهلاّ جيءَ بـ"الواو" فيكون نهْياً عن طاعتِهما جميعاً ؟ قلت : لو قيل : ولا تُطِعْهما لجازَ أنْ يطيعَ أحدَهما ، (وإذا قيل : لا تُطِعْ أحدَهما)(١) عُلمَ أنّ النّاهِي(٢) عن طاعةِ أحدِهما كان عن طاعتِهما جميعاً أنْهَى ، كما إذا نُهي أنْ يقول لأبويه :" أُفٍّ " عُلم أنّه منْهِيٌّ عن ضرْبهما على الطّريقِ الأولى .

ثمّ إنما خُصَّ هذان ؛ لأنّهم إمّا أنْ يدعوه إلى مساعدتِهم على فعْلٍ هو إثْمٌ أو كُفْر ، أو غير إثْمٍ ولا كُفْر كالمعاملاتِ من البيعِ والشّراء ، فنُهي أنْ يساعدَهم على الاثنين دون الثّالث(٣) ، وقيل : الآثِمُ عُتْبة(٤) ، والكفُورُ

---

(١) ساقطة من (ج) .

(٢) في (ب) : النّهْي .

(٣) في (أ) : الثّلاث .

(٤) هو عُتْبةُ بن ربيعةَ بن عبْد شمس بن عبْد مناف بن قصيّ بن كلاب بن مرّة المخزوميّ القرشيّ ، يلتقي نسبُه مع النبيّ ﷺ في عبْد مناف ، عادَى النبيّ ﷺ ولم يقبل دعوتَه ، وآذاهُ كثيراً ، وكان شديداً على المسلمين ، وكان كبيرَ قريش وسيّدها المطاع ، وأخوه شيبة وولدُه الوليد وبنتُه هند أسلمت عام الفتْح بعد إسلامِ زوجها أبي سفيان بليلة ، وأقرّها الرّسول ﷺ على نكاحها .

ولما حضرت غزوةُ بدْر خرجَ عتبة وابنه الوليد وأخوه شيبة من الصفّ ودعوا إلى المبارزة ، فخرجَ إليهم عوْفٌ ومعوِّذ ابنا عفراء وعبدا لله بن رواحة ، فقالوا : أكفاءٌ كِرام ، إنما نريدُ قومنا ، فأمر النبيّ ﷺ عبيدة بن الحارث وحمزة بن عبدالمطّلب وعلي بن أبي طالب ، فقتلَ حمزةُ شيبةَ وعليٌّ الوليدَ ، واختلفَ عبيدة وعتبة ضربتين ، كلاهما أثبتَ صاحبه الآخر ، فكرّ حمزة وعليّ على عتبة فذفّفا عليه .

أنظر : المغازي ، للواقدي ، ١٤٨/١ ، سيرة ابن هشام ، ٢٦٥/٢ ، عيون الأثر ، لابن سيّد الناس ، ٢٥٣/١-٢٥٤ .

الوليد(١)؛ لأنّ عتبةَ كان ركّاباً للمآثِم، متعاطِياً لأنواعِ الفسُوق ، وكان الوليدُ غالياً في الكُفْر ، شديدَ الشّكيمةِ في العُتوّ }(٢) .

قوله :{ وعموم الاجتماع في موضع الإباحة } يعني إذا استعملت كلمة " أوْ " في موضِعِ الإباحةِ تصيرُ عامّةً أيضاً ؛ لأنّ الإباحةَ (دليلُ العموم ، لأنّ فيها رفْعُ القيْد ، فتعملُ في جميعِ ما أُطلق ، سواء كان جمْعاً [٢٢٧/أ] أو أفراداً ،كما يقال : جالِسْ)(٣) الفقهاءَ أو المحدِّثين(٤) ، (أي)(٥) أحدَهما أو كليْهما إنْ شئت .

وفرْقُ ما بين (التّخييرِ والإباحة : أنّ الجمْعَ)(٦) بين الأمريْن في التّخييرِ يجعلُ المأمورَ مخالفاً ، كما في قوله : بِعْ هذا أو هذا ، وفي الإباحةِ موافقاً معناهُ إذا جمعَ بينهما ، في التّخييرِ كان الامتثالُ بأحدهما دون الآخَر ، وفي الإباحةِ [**٢٥٤/ب**] لو جمعَ بينهما(٧) كان ممتثلاً بهما .

وإنما كان كذلك ؛ لأنّ الإباحةَ دليلُ العموم ، لأنّها رفْعُ القيْد ، وعند ارتفاعِ القيْدِ يثبتُ الإطلاقُ على العموم ، واعتُبر هذا برفْعِ القيْدِ الحِسيّ ، وكذا في الشّرع ، ألا ترى أنّ إذْنَ العبْدِ في نوعٍ يكون إذْناً في الأنواع ؛ لأنّه رفْعُ القيْد الشرعيّ .

---

(١) أنظر الهامش السابق .

(٢) الكشّاف ، للزمخشري ، ٤/٢٠٠ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٤) في (أ) : والمحدّثين .

(٥) ساقطة من (أ) و (ب) ، وفي (د) : (أوْ) بدل (أي) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٧) في (ج) : لو جمعهما بينهما .

بيـــــــانُ الأوّل : في قوله تعالى :﴿ مِنْ أوسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أهْلِيكُم أوْ كِسْوَتُهُم أوْ تَحْرِيرُ رقَبَة ﴾(١) أنّ المكفِّــرَ لما كان مخيَّراً بين أنواعِ الكفّاراتِ فلو كفّرَ بالأنواعِ كلِّها(٢) كان مؤدِّياً للواجبِ بأحدِ الأنواعِ في الصّحيـحِ مـن المذهب .

وبيــــانُ الثّاني : في قوله تعالى :﴿ إلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُما أوْ الحَوَايَا أوْ مَا اخْتَلَـطَ بِعَظْـم ﴾(٣)، فالاستثناءُ مـن التّحريـمِ إباحـة ، ثـمّ ثبتـت هـذه الإباحةُ في جميـعِ هـذه الأشياء ، عرفنـا أنّ موجَـبَ هـذه الكلمـة في الإباحـةِ العمومُ ، وأنّه بمعنى "واو" العطْف .

وإنما تُعـــرفُ الإباحةُ من التّخييرِ بحالٍ تدلّ عليه : كسابقةِ الحظْر(٤) ، أو إظهارِ السّماحةِ في الإباحة ، ودلالةُ قيامِ الحظْرِ في الجمْعِ في التّخيير(٥) .

---

(١) الآية (٨٩) من سورة المائدة .

(٢) في (ب) : فلو كفّرنا لأنواعٍ كلّها .

(٣) الآية (١٤٦) من سورة الأنعام .

(٤) في (ب) : كسابقةِ الخواطِر .

(٥) أنظر هذه الفروق بين التخييرِ والإباحة فـــي : أصول الشاشي ، ص ٢١٨ ، أصول البزدوي ، ١٥٥/٢-١٥٦ ، أصول السرخسي ، ٢١٧/١ ، البحر المحيط ، ٢٨٠/٢-٢٨١ ، شرح الكوكب المنير ٢٦٣/١-٢٦٤ .

قولـــه :{ وقد تجعل بمعنى " حتى " في نحو قوله : لا أدخل هذه الـدار أو أدخل هذه الدار } أي تستعارُ [٢٠٠/جـ] كلمةُ " أوْ " لكلمةِ "حتّى" في معنى الغاية ، وفي هذه الاستعارة معنى العطْف ، فإنّ غايةَ الشّيءِ شيءٌ ينتهي المُغَيّا به ، ويتّصلُ هـو بالمُغَيّـا ، وكذلـك المعطـوفُ عليـه ينتهـي بـالمعطوف ، ويتّصلُ المعطوفُ بالمعطوفِ عليه(١) .

ثمّ إنما يصارُ إلى هذه الاستعارة عند فسَادِ معنـى العطْـف ؛ لاختـلافِ الكلامِ منْ نفْيٍ أو إثبات ، واحتمالِ صـدْر الكـلامِ ضـرْبِ المـدّةِ باعتبـارِ أنّـه تحريم ، إذْ التّحريمُ يحتملُ الامتدادَ كما في مسألتنا هذه ، وكذلك نفْـيُ الأمْـرِ في قوله تعالى :﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الأمْرِ شَـيْءٌ أوْ يَتُـوبَ عَلَيهِـم ﴾(٢) ، أي حتّـى يتوبَ عليهم ، فإنّ النّفْيَ يحتملُ الامتداد .

وإنما قلنـــا في قوله : لا أدخلُ هذه الدّارَ أو أدخلَ هذه الدّار ، كلمـةُ " أوْ " للغايةِ لا على حقيقتِها ولا بمعنى " الواو" ؛ فإنّ الرّجلَ إذا قـــال : لأدخلنّ هذه الدّارَ اليومَ أو لأدخلنّ هذه الدّار ، فأيُّ الدّاريْنِ دخلَ بَرَّ في يمينـه ولو قـــال : لا أدخلُ هذه الدّارَ أو لا أدخلُ هذه الدّار ، فأيُّ الدّاريْنِ دخلَ حنثَ في يمينِه ؛ لأنّه ذكرها في موضعِ النّفْي ، فكانت بمعنى " ولا " ، فكـان (نظيرَ قوله تعالى :﴿ ولاَ تُطِعْ مِنْهُم آثِماً أوْ كَفُوراً ﴾ ، ولو قـال : لا أدخـلُ

---

(١) جعلَ النّحاةُ " أوْ " بمعنى " إلى " بإضمارِ " أنْ " بعدها ، حتى ينتصبَ الفعلُ المضـارعُ بعدهـا ، ومثّلوا لها كما سبق بقولهم : لألزمنّكَ أو تقضِيَني حقّي ، أي إلى أنْ تُعطِيَني حقّي ، أمّا فخر الإسـلام ـ رحمه الله ـ فقد قال : تُجعل هنا بمعنى "حتّى" أو " إلى أنْ " وكلّها تفيدُ معنى الغاية .

أنظر : ما سبق ص (١٦٥٤) ، وانظـر أيضاً : أصول الشاشي ، ص ٢١٨ ، التقويم (٩٤ ـ أ) ، أصول البزدوي ، ١٥٧/٢ ، البرهان ، للجويني ، ١٨٨/١-١٨٩ ، مغني اللبيب ، ٦٧/٢ .

(٢) الآية (١٢٨) من سورة آل عمران .

هذه الدّارَ أو أدخلَ هذه)[١] الدّارَ الأخرى ، فإنْ دخلَ الأولى أوّلاً حنثَ في يمينه ، وإنْ دخلَ الثّانيةَ أوّلاً بَرَّ في يمينه ، حتى إذا دخلَ الأولى بعد ذلك لا يحنث ، بمنزلةِ قولـــــه : لا أدخلُ هذه الدّارَ حتى أدخلَ هذه الدّار ، فكان الدّخولُ في الأخرى غايةً ليمينه ، فإذا دخلَها انتهت اليمين ، وإذا دخلَ الأولى أوّلاً حنثَ لوجودِ الشّرطِ حالَ بقاءِ اليمين .

وإنما جُعلت هنا للغايـةِ دون معنى التّخييرِ أو معنى مطلقِ العطْف ؛ لاختلالِ معنى الكلامِ عند ذلكَ منْ نفْيٍ وإثبات، لأنّ العطْفَ يقتضِي المجانسَة (ولا مجانسَةَ بينهما ، وفي التّخييرِ أيضاً معنى العطْف ، فيستدعي المجانسَةَ)[٢] من حيثُ المعنى ، ولكن لّما كان في صدْرِ الكلامِ معنى التّحريم ، صلُحَ أنْ يكون الثّاني غايةً للتّحريم ؛ لأنّ التّحريمَ يحتملُ الامتداد[٣] .

وذكَرَ الإمام شمس الأئمّة السّرخسي[٤] ـ رحمه الله ـ في "الجامع"[٥] في تقرير هذه المسألةِ فقال : { والأصْلُ فيه أنّ حرْفَ " أوْ " متى ذُكِر عقيبَ فعْلٍ منْفيٍّ وبعدَه فعْلٌ مثبَت ، كان المثبَتُ غاية ، وكان (أوْ)[٦] بمعنـى "حتّـى" ، قال الله تعالى :﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِم ﴾ (أي حتّى يتوب)[٧] .

---

(١) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقط من (ج) ، وكلمة (الدّار) فقط ساقطة من (د) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٣) أنظـــر : أصول البزدوي مع الكشف ، ٢/١٥٨-١٥٩ ، أصول السرخسي ، ١/٢١٧-٢١٨ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنّسفي ، ١/٣٢٣-٣٢٤ ، التوضيح ، ١/١١١ .

(٤) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٨٣) .

(٥) أي "شرح الجامع الكبير" ، وقد سبق التّعريف به في القسم الدّراسي ص (١١٥) .

(٦) ساقطة من (ب) .

(٧) ساقطة من (ب) .

فإنْ قيل : إذا كان حرْفُ " أوْ " بمعنـى "حتّى" ينبغي أنْ لا يحنثَ في قوله : وا لله لا أدخلُ هذه الدّارَ أو أدخلَ هـذه الـدّارَ الأخـرى اليـوم ، بمضِيِّ اليومِ إذا لم يدخلْ واحدةً منهما فإنّه يحنثُ عند ذلك ، بخلافِ صريحِ "حتّى" فإنّه إذا قال : لا أدخلُ هذه الـدّارَ حتى أدخـلَ هـذه الـدّارَ الأخـرى اليـوم ، فمضَى اليـــــــومُ و لم يدخلْهما لا يحنث[١] !

قلنا : قدْ بيّنا أنّه بمنزلةِ الغاية ، ولكن لا يصيرُ كالتّصريحِ بكلمةِ "حتّى" منْ كلِّ وجْه ؛ لأنّ عند التّصريحِ الدّخولُ في الأولى موجَبُ اليمينِ عيناً ، فأمّا الدّخولُ في الثّانية فليس بموجَب اليمين ، ولكنه غايةً لانتهاءِ اليمـين ، فأمّـا إذا لم يصرِّح بكلمةِ "حتّى" ، في المؤقّتِ دخولُ كلٌّ واحدةٍ مـن الدّاريْـنِ موجَـبُ اليمينِ على ما اقتضَاهُ حرْفُ " أوْ "[٢] ؛ لأنّـه للتّخيـير ، فـلا يجـوزُ أنْ يكـون أحدُهما موجَبَ اليمينِ عيناً دون الأخرى، وإذا كان كلّ واحدٍ منهما موجَبَ اليمينِ على [٢٢٨/أ] الانفرادِ ، صـار عـدمُ الدّخـولِ في الثّانيـةِ (شـرْطَ)[٣] حِنْثِه على الانفرد ، فإذا لم يدخلْ واحدةً منهما حتّى مضى اليوم، وُجدَ شرْطُ حِنْـثِه ــ وهو عدمُ الدّخولِ في الثّانيةِ اليوم ــ فحنَث ، فإنْ دخلَ في الثّانيةِ في اليوم بَرَّ ؛ لوجودِ شرْطِ البرّ ، ومن هذا الطّريقِ جعلناهُ بمعنى الغاية } . كذا ذكره ـ رحمه ا لله ـ في "جامعِه الكبير"[٤] .

---

(١) في (د) كُتبت العبارةُ هكذا : ولم يدخله ما لا يحنث .

(٢) في (ج) وردَت العبارةُ هكذا : موجَبُ اليمينِ عيناً دون الأخرى على ما اقتضَاهُ حرفُ " أوْ "

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) ذكر شمس الأئمّة ـ رحمه ا لله ـ هذه المسألةَ مختصراً في "أصوله" ، ٢١٨/١ .

والمسألةُ في "الجامع الكبير" للإمام محمد بن الحسن ـ رحمه ا لله ـ ص ٨٤ـ٨٥ ، وبمثْلِ هذا النّقل قالَ شيخ الإسلام الأوزجندي ـ رحمه ا لله ـ في "شرحه على الجامع" . كذا ذكر الشّيخ عبدالعزيز البخاري في "كشف الأسرار" ، ١٥٩/٢ .

فحصَلَ من هذا المجموع : أنّ لكلمةِ " أوْ " مراتب أربعة :

أحـدها : تناوُلُ أحد المذكوريْن ، وهو حقيقتُها .

والثانية : إســــــتعارتُها لمعنى [**١٧٥/د**] (" الواو" مع رِعايةِ حقيقتِها منْ وجْـهٍ ــ على ما ذكرنا ــ .

والثالثة : إستعارتُها لمعنى)[١] "حتّى" مع انسلابِ حقيقتِها .

والرّابعة : إستعارتُها لمعنى "حتّى" مع رِعايةِ حقيقتِها منْ وجْه .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (د) .

[حـــرْفُ حتّى]

[وأمّا "حتى" فللغــــــاية ، ولهذا قال محمد ـ رحمه الله ـ في "الزيادات" فيمن قال : أنت حر إن لم أضربك حتى تصيح ، إنه يحنث إن أقلع قبل الغاية .

واستعير للمجازاة بمعنى " لام" كي في قوله : إن لم آتك حتى تغديني فعبدي حر ، حتى إذا أتاه فلم يغده لم يحنث ؛ لأن الإحسان لا يصلح مُنهيا للإتيان ، بل هو سبب له ، فإن كان الفعلان من واحد كقوله : والله إن لم آتك حتى أتغدى عندك ، تعلق البر بهما ؛ لأن فعله لا يصلح جزاء لفعله ، فحمل على العطف بحرف " الفاء " ، لأن الغاية تجانس التعقيب] .

قوله :{ وأما "حتى" } ذكرَ في "المقتصَد" :{ أنّ "حتّى" للغايةِ والدِّلالةِ على أحَدِ طرَفيْ الشّئ }[1] ، وهو معنى ما ذُكِرَ في "المفصّل" :{ الواجبُ في

---

(١) كتاب "المقتصد شرح الإيضاح" للعلاّمة الشّيخ عبدالقاهر بن عبدالرّحمن الجرجاني (٤٧١ هـ) ٨٤٢/٢ .

وحرْفُ "حتّى" أحدُ حروف العطْف ، والكوفيّون لا يجعلونه حرْفَ عطْف ، وقال ابن هشام { هي لانتهاءِ الغاية ــ وهو الغالب ــ ، والتّعليل ، وبمعنى" إلاّ " في الاستثناء ــ وهذا أقلّها ــ} وتابعه ابن السّبكي ، وسيذكر السِّغناقيّ بعد قليل نقْلاً عن شمس الأئمة السرخسي متى تفيد "حتّى" الغاية .

أنظـــــر معناها في : الصّاحبيّ ، لابن فارس ، ص ٢٢٢ ، الإيضاح شرح المفصّل ، ٢٠٧/٢ ، مغني اللّبيب ، ١٢٢/١ ، أصول الشّاشي ، ص ٢٢١ ، أصول البزدوي ، ١٦٠/٢ ، أصول السرخسي ، ٢١٨/١ ، الفوائد ، لحميد الدِّين الضّرير (١٠٠ ـ أ) ، شرح اللّمع ، للشّيرازي ، ٥٤٠/١ ، البرهان للجويني ، ١٩٣/١ ، جمع الجوامع ، لابن السبكي ، ٣٤٥/١-٣٤٦ ، البحر المحيط ، ٣١٨/٢ ، شرح الكوكبَ المنير ، ٢٣٨/١ .

"حتّى" أنْ يكون ما يعطفُ بها جزءاً[١] من المعطوفِ عليه، أمّا أفضلُه كقولك ماتَ النّاسُ حتّى الأنبياء ، وأدْونُه كقولك : قدِمَ الحاجُّ حتّى المشاة }[٢] .

وذكَرَ الشّيخ الإمام شمس الأئمّة[٢] ـ رحمه الله ـ : { متى كان ما قبلَها بحيثُ يحتملُ [٢٥٥/ب] الامتدادَ ، وما بعدَها يصلحُ للانتهاءِ به[٣] ، كانت عاملةً في حقيقةِ الغاية، ولهذا قلنا : إذا حلفَ أنْ يلازِمَ[٤] غريمَه حتى يقضِيَه ، ثمّ فارقَه قبلَ أنْ يقضِيَه ديْنَه حنث ؛ لأنّ الملازمةَ [٥] تحتملُ الامتداد ، وقضَاءُ الدّيْنِ يصلحُ مُنْهياً للملازمة }[٦] ، فإذا ترَكَ الملازمةَ لم يوجد شرْطُ البِرّ ، فيحنثُ في يمينِه . ولو نوَى بقوله " حتّى ليقضيَني "[٧] يصدّق

---

(١) في (د) : جزءٌ .

(٢) المفصّل ، للزمخشري ، ص ٣٠٤ .

وهذا الشّرطُ ـ وهو كونُ المعطوف جزءاً من المعطوفِ عليه ـ اشترطَه عامّةُ النّحاةِ والأصوليين ، وزاد ابن هشام ـ رحمه الله ـ شرطين آخرين ، هما :

١) يشترطُ في المعطوفِ أيضاً أنْ يكون ظاهراً لا مضمراً .

٢) وأنْ يكون غايةً لما قبلها إمّا في زيادةٍ أو نقْص .

أنظر : كتاب معاني الحروف ، للرمّاني ، ص ١١٩ ، مغني اللّبيب ، لابن هشام ، ١٢٧/١ ، شرح ابن عقيل ٢٢٩/٢ ، الإحكام ، للآمدي ، ٥٣/١ ، المحلّي على جمع الجوامع ، ٣٤٦/١ ، شرح الكوكب المنير ، ٢٣٨/١ .

(٢) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٨٣) .

(٣) في (د) : للانتهاءِ له .

(٤) في (ب) و (ج) : أنْ لا يلازمَ ، بزيادة (لا) .

(٥) من هنا من بداية هذا القوس عند قوله : تحتملُ الامتداد ، بداية سقطٍ في النسخة (ج) بمقدار لوحة كاملة حتى نهاية فصل حرف "حتى" ، عند قوله : فيحنث بعدم الفعلِ الثاني . هـ (٤) ص (١٦٧١) عند إشارةِ نهاية السّقْط .

(٦) أصول السرخسي ، ٢١٨/١ .

(٧) في (ب) و (د) : حتى يقضي ليقضيني .

دِيانةً ؛ لأنّه نوَى محتمل كلامِهِ ــ وهو المجازاة ــ ، لأنّ المجازاةَ[١] تصلحُ سبباً للقضاء ، إلاّ أنّه لا يصدّقُ قضَاءً ؛ لأنّه خلافُ الظّاهر ، لأنّ حقيقةَ هذا الكلامِ للغاية[٢] .

وقال في "الزّيادات"[٣] : { لو قال : عبده حُرٌّ إنْ لم أضربْكَ حتى تشتكي يديّ ، أو حتى اللّيل ، أو حتى تصيح[٤] ، أو حتى يشفعَ فلان ، ثمّ ترَكَ ضربَه قبل هذه الأشياءِ حنث ؛ لأنّ الضّربَ بطريقِ التّكرارِ يحتملُ الامتداد ، والمذكورُ بعد الكلمة صالحٌ للانتهاءِ فتجعلَ غايةً حقيقة ، إلاّ في موضعٍ يغلبُ على الحقيقةِ عُرْفٌ فيعتبرُ ذلك ؛ لأنّ الثابتَ بالعُرْفِ ظاهراً بمنزلة الحقيقة ، حتى لو قال : إنْ لم أضْربكَ حتى أقْتُلكَ ، أو حتى تموت ، فهذا على الضّربِ الشّديدِ باعتبارِ العُرْف ، فإنّه متى كان قصْدُه القتْلَ لا يذكرُ لفظَ الضّربِ ، وإنما يذكرُ ذلك إذا لم يكن قصْدُه القتْل ، وجعْلُ القتْلِ غايةً لبيانِ شدّةِ الضّربِ (عامّةً)[٥] }[٦] .

---

(١) في (د) : لأنّ الملازمة .

(٢) أنظر : خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن أحمد بن عبدالرّشيد البخاري (١٢٩ ـ أ) .

(٣) كتاب "الزّيادات" للإمام محمّد بن الحسن الشّيباني ، سبق التّعريف به في القسم الدّراسي ص (١١٢) ، ولم أقف عليه .

(٤) في (ب) : حتى تصلح ، وفي "أصول السرخسي" : حتى تُصبح .

(٥) ساقطة من (أ) .

(٦) كذا نقله بحروفه أيضاً شمس الأئمّة السّرخسي ــ رحمه الله ــ في "أصوله" ، ٢١٨/١ــ٢١٩ ، وذكر جملاً منها فخر الإسلام في "أصوله" ، ١٦٤/٢ ، والشّاشي في "أصوله" ، ص ٢٢١ ، وطاهر ابن أحمد ابن عبدالرشيد البخاري في "الخلاصة" (١٢٩ ــ أ) . وانظر أيضاً : شرح الزيادات ، لقاضي خان (٥٤/١ ـ ب ، ٥٥ ـ أ) .

قوله : { إنه يحنث إن أقلع قبل الغاية } الإقلاعُ عن الأمْر : الكَفُّ عنه يقال : أقْلعَ فلانٌ عمّا كان عليه ، أي امتنع .

فإنْ قيل : شرْطُ البِرِّ متصوّرُ الوجودِ في الزّمان الثّاني ، فلماذا يحنثُ في الحالِ مع تصوّرِه في الزّمانِ الثّاني ؟ وفي مثْلِه لا يحنثُ الحالِفُ كما إذا قال : إنْ لم أُطلِّقكِ فأنتِ طالق ، يمتدُّ عدمُ الحِنْثِ إلى وقتِ الموْتِ لتصوّرِه في الزّمانِ الثّاني !

قلنا : اليمينُ على أوّلِ الوَهْلة ؛ لأنّ الحامِلَ على اليمينِ غيظٌ لحِقَهُ من جهتِه في الحال ، ـ هذا هو العادة ـ فتتقيّدُ اليمينُ به . كذا ذكره صاحب "الهداية"(١) في "الزّيادات"(٢) .

---

(١) وهو شيخ الإسلام برهان الدّين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبدالجليل المرغيناني (٥٩٣هـ) وقد سبقت ترجمته ص (١٣١٥) من هذا الكتاب .

(٢) سبق التّعريف بهذا الكتاب في القسم الدّراسي ص (١١٢) ، ولم أقِف عليه .

قوله :{ واستعير للمجازاة بمعنى " لام " كي }(١) وذلك إنما يكون إذا كان ما قبْلَها يصلحُ سبباً لذلك ، وما بعدَها يصلحُ أنْ يكون جزاءً ، فيكون بمعنى " لام" كي ، قال الله تعالى :﴿ وقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾(٢) ، أي لكيْ لا تكون فتنة .

---

(١) تستعملُ كلمة "حتّى" في عدّة معانٍ ، منها :

١) التّعليل ، كالمثالِ المذكور في الكتاب ، وكقولهم : أكلّمه حتى يرضَى ، أي كي يرضَى ، وعلامتُها أنْ يصلحُ " كي " موضعها .

٢) أنْ تكون بمعنى "واو" العطْف بالشروطِ السابقة المذكورة ص (١٦٦٥) ، نحو قولهم : أكلتُ السّمكةَ حتى رأسَها ، أي ورأسَها ، إلاّ أنّها تفارقُ "واو" العطْفِ من أوجه :

أحدها : أنّها لا تعطِفُ الجمل ؛ لأنّ من شرْطِ معطوفِها أنْ يكون جزءاً مما قبلها ، ولا يتأتّى ذلك إلاّ في المفردات .

والثاني : أنّها إذا عُطفت على مجرور أُعيد الخافِضُ فرقاً بينها وبين الجارّة ، تقول : مررتُ بالقومِ حتى بزيد .

٣) أنْ تكون بمعنى حرْف " إلى" ، كقولهم : لا أُفارقُكَ حتى تقضِيَني ، أي إلى أنْ تقضِيَني .

٤) أنْ تكون استئنافيّة ، أي حرْفٌ يستأنف ويُبتدأ به الجمل ، ومنه قول الشّاعر :

ألقَى الصّحِيفةَ كي يُخفّف رَحْلَه والزّادَ حتى نعلُه ألقَاهَا

وقولهم : أكلتُ السّمكةَ حتى رأسها ، صالحةٌ لأقسامِ "حتى" الثلاثة ، فيصحُّ (حتى رأسَها) بالنّصْبِ على أنّ معناها " الواو " ، ويصحُّ (حتى رأسِها) بالخفْضِ على أنّ معناها " إلى " ، ويصحُّ (حتى رأسُها) بالرّفْعِ على أنّ معناها الابتداء .

أنظر : كتاب معاني الحروف ، للرمّاني ، ص ١١٩-١٢٠ ، الصّاحبيّ ، لابن فارس ، ص ٢٢٢-٢٢٣ المقتصد ، للجرجاني ، ٨٤٢/٢-٨٤٤ ، مغني اللّبيب ، ١٢٣/١-١٣٠ ، أصول البزدوي ، ١٦١/٢ ، ١٦٣ ، التوضيح ، ١١٢/١ ، شرح اللّمع ، للشّيرازي ٥٤٠/١-٥٤١ ، البرهان ، للجويني ، ١٩٣/١-١٩٤ .

(٢) الآية (١٩٣) من سورة البقرة .

ومنه ما قال في "الزيادات" : إنْ لم آتِكَ غداً حتى تغدِّيني فعبْده حُرّ ، فأتاهُ فلم يغدِّهِ لم يحنث ؛ لأنّ قوله : حتى تغدِّيني ، لايصلحُ دليلاً على الانتهاء بلْ هو داعٍ إلى زيادةِ الإتيان ، إذْ الإحسانُ خصوصاً بالتّغديةِ دليلُ الصّداقةِ والمحبَّة ، وكان مستجلِباً كثرةَ الإتيان ، ومنها قيل : والمشْربُ العذْبُ كثيرُ الزِّحام ، والإتيانُ إلى مثْلِه محبوبٌ طبعاً ، مشروعٌ سمعاً ، ألا ترى إلى قوله ﷺ :﴿ لو دُعيتُ إلى كُراعٍ لأجبْت ﴾[1] ، فلمّا لم يصلُح مُنْهِياً للإتيان استعيرت كلمة "حتى" للمجازاة ، لمناسبةٍ بينها وبين الغاية ؛ لأنّ الفعْلَ الذي هو سببٌ ينتهي بوجودِ الجزاء ، كما ينتهي الفعْلُ المحلوفُ عليه بوجودِ الغاية فكان شرْطُ البرِّ فعْلاً هو سببٌ للتّغدية ، وقد تحقَّق ذلك بالإتيان ، فوُجدَ شرْطُ البرّ ، فلا يحنثُ في يمينه بعد ذلك ، غير أنّه إنما يُحملُ عليه إذا أمكن ، والإمكانُ أنْ يكون أحدُ الفعْلين منْ شخْصٍ والفعْلُ الآخَرُ منْ شخْصٍ آخَر ، أمّا إذا كان الفعلان من واحدٍ لا يُحمل على المجازاة ؛ لأنّ فعْلَ نفسِه لا يصلُح جزاءً لفعْلِه ، لأنّ المكافِئَ للفعْلِ ينبغي أنْ يكون غيرُ المكافَئ ، فلذلك عند تعذّرِ حمْلِه على المجازاةِ حُملَ على العطْفِ بمعنى حرْفِ " الفاء" أو " ثمّ " لأنّ في التّعقيبِ على هذا الوجْهِ معنى الغاية ، لأنّ الأوّلَ ينتهي عند الفعْلِ الثّاني ، كما ينتهي الفعْلُ [٢٢٩/أ] المحلوفُ عليه بوجودِ الغاية ، وهو في قوله تعالى :﴿ وزُلْزِلُوا حتَّى يقُولَ الرَّسُولُ ﴾[2]

---

(١) أخرجه البخاري عن أبي هريرة ﷺ في كتاب الهبة، باب القليل من الهبة ، ٩٠٨/٢ (٢٤٢٩) وأخرج مسلم نحوه عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ بلفظ :﴿ إذا دُعيتُم إلى كُراعٍ فأجيبوا ﴾ كتاب النكاح ، باب الأمر بإجابةِ الدّاعي إلى دعوة ، ١٠٥٤/٢(١٤٢٩) .

(٢) الآية (٢١٤) من سورة البقرة .

في قراءةِ الرّفع(١) .

وكذلك قوله : إنْ لم آتِكَ حتى أتغدَّى عندكَ اليوم ، أو إنْ لم تأتِني حتى تتغدَّى عندي اليوم ، فأتاهُ ثمّ لم يتغدَّ عنده في ذلك اليومِ حنث ؛ لأنّ الكلمةَ بمعنى العطْف ، فكان البرُّ بوجودِ الفعْلين ، وذلك لأنّه لا يمكن حمْلُه على الغاية ؛ لأنّ الإتيانَ لا يمتدّ ، ولا يمكنُ حمْلُه على المجازاةِ أيضاً ؛ لما أنّ الفعْلين من واحدٍ ، وأمكنَ حمْلُه على العطْف ، فصار كأنّه قال : إنْ لم آتِكَ فأتغدَّى ، فما لم يوجد الفعلان لا يبَرُّ في يمينِه ، ولو أتاهُ في اليومِ وتغدَّى عنده برَّ في يمينِه ، إلاّ إذا عنَى به الفوْرَ فحينئذٍ يشترطُ الفوْر ؛ لأنّ شرْطَ البرِّ وجودُ الفعلين بوصْفِ التّعقيب ، والتّعقيبُ قد يكون بوصْفِ الاتّصالِ وقد يكون

---

(١) بتقدير : أنّ حالتَهم حينئذٍ أنّ الرّسول والذين آمنوا معه يقولون ...... ، وبها قرأ نافعٌ ومجاهدٌ والأعرجُ وابن محيصِف وشيبة ، وعامّةُ القرّاءِ بالنّصْب ، وقرأ الأعمش ﴿ وزُلزِلوا ويقولَ الرّسولُ ﴾ بـ"الواو" بدل "حتى" ، وفي مصحف ابن مسعودٍ ﷺ :﴿ وزُلزِلُوا ثمّ زُلزِلُوا ويقولَ الرّسولُ ﴾ .
أنظر : معاني الحروف ، للرمّاني ، ص ١١٩ ، بحر العلوم ، للسمرقندي ، ٢٠٠/١ ، الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، ٣٤/٣-٣٥ ، مغني اللّبيب ، ١٢٦/١ .

وهذه المسألة معقودةٌ لبيانِ أنّ الفعْلَ المحلوفَ عليه إذا كان فعلين في الوجودِ أحدُهما من الحالفِ والآخرُ من غيره وذَكَر بينهما كلمة "حتى" فهل يشترطُ وجودُ الفعلين لتحقّقِ البرّ ؟ يقول الإمام قاضي خان : { إذا ذَكَر فعلين أحدُهما منه والآخرُ من غيرِه وبينهما كلمة "حتى" ، وآخِرهما لا يصلح غايةً للأوّل ويصلحُ جزاءً له ، لا يشترطُ للبرِّ وجودُ الثاني } كتاب الفتاوى ، ٢٧/٢ .

وذكر هذه المسألة أيضاً بمزيدٍ من الإيضاح في كتابه "شرح الزّيادات" (٥٤/١ ـ أ ـ ب) ، وانظر أيضاً : كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٦٣/٢-١٦٤ .

بوصْفِ التّراخِي . كذا في "الزّيادات البرهانيّة"[١] .

فحصَلَ من هذا كلِّه : **أنّ في الغـــــايةِ لا يبَرُّ** في يمينِه إذا أقلعَ عـن الفِعْلِ قبْلَ وجودِ الغاية[٢] ، بلْ يحنث .

وفي المجـــازاةِ : لا يتوقّفُ البِرُّ على وجودِ الفِعْلِ الثّاني ، فلا يحنثُ بعدَمِ وجودِ الفِعْلِ الثّاني .

وفي العطْـــفِ : يتوقّفُ (البِرُّ)[٣] على وجودِهما ، فيحنثُ بعـدَمِ الفِعْلِ الثّاني)[٤] .

---

(١) كتاب "الزّيادات البرهانيّة" للشّيخ العلاّمة برهـان الدّين محمود بن تـاج الدّيـن أحمـد بـن الصّـدر الشّهيد بن مازة البخاري (٦١٦هـ) صـاحب كتـاب "المحيـط" و "الذّخـيرة" و "الفتـاوى" و "تتمّـة الفتاوى" ، وقد سبق التّعريف بهذا الكتاب في القسم الدّراسي ص (١١٢) .

وهذا الكتابُ لم أقِف عليه ، ولكن عامّة شـرّاح كتـاب "الزّيـادات" ذكـروا ذلـك ، صـرّح بذلك الشّيخ عبدالعزيز البخاري في "كشف الأسرار" ، فقد ذكر مثله الإمام فخر الإسلام في "شـرحه على الزّيادات" ، وكذا الإمام شمس الأئمّة السرخسي في "شرحه على الزّيادات" أيضاً . أنظـــــر : كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢/١٦٥-١٦٦ .

وانظــــر أيضاً : شرح الزّيادات ، لقاضي خان (١/٥٤ ـ أ ـ ب) ، أصول الشاشي ، ص ٢٢٢ ، أصول السرخسي ، ١/٢١٩ ، خلاصة الفتاوى، لطاهر بن أحمد بن عبدالرّشيد البخاري (١٢٩ ـ أ) كشف الأسرار شرح المنار ، للنّسفي ، ١/٣٣١ .

(٢) في (ب) : قبل وجودِ الفاء .

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) إلى هنا ينتهي السّقْط الذي في النسخة (ج) والذي أشرتُ إلى بدايته هـ (٥) ص (١٦٦٥)

[ثانياً : حرُوفُ الجَـــرّ]

[حرْفُ البـاء]

[ومن ذلك حروف الجرّ ، فـ"الباء" للإلصـاق ، ولهذا قلنـا فـي قوله : إن أخبرتني بقدوم فلان ، إنه يقع على الصدق] .

قوله :{ ومن ذلك حروف الجر } أي ومـن حـروفِ المعـاني حـروفُ الجرّ ، فقدّمها على حروفِ الشّرط ؛ إمّـا لكثْرتِهـا ، أو لكثْرةِ وقوعِهـا ، لأنّ الكلامَ انتظامُه بأسماءٍ وأفعال ، وما يصِلُ معاني الأفعالِ إلى الأسماءِ هو حروفُ الجرّ .

وقدّمَ من بينها حرْف " الباء " ؛ لأنّ ابتداءَ كلّ أمْـرٍ مشـروع بــ"بسْـمِ ا لله "، وقال ﷺ :﴿ كلُّ أمْرٍ ذي بالٍ لم يُبدأ فيه اسمُ ا لله فهو خِـداج ﴾[1]

---

(١) لم أستطع الوقوفَ على هذا الحديثِ بهذا اللّفظ ، وإنما وجدتُ من حديـثِ عبيدا لله بن موسى عن الأوزاعي عن قُرّة عن الزّهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ عن النبيّ ﷺ قال :﴿ كـلُّ أمْرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه بالحمْدِ فهو أقْطَع ﴾ وفي رواية :﴿ فهو أجذَم ﴾ ، والأجذَمُ المنقطِع .

أخرجه أبو داود في كتاب الأدب ، باب الهدْيُ في الكلام ، ١٧٢/٥(٤٨٤٠) ، **وابن ماجة** في كتاب النّكاح ، باب خُطبة النّكاح ، ٦١٠/١(١٨٩٤) ، **والدّارقطني** في كتاب الصّلاة ، ٢٢٩/١ **والطـبراني** في "الكبير" ، ٧٢/١٩(١٤١) ، **وابن أبي شيبة** في "مصنفه" في كتـاب الأدب ، ١١٦/٩ (٦٧٣٤) **والبيهقي** في "شعب الإيمان" ، ٩٠/٤(٤٣٧٢) . = = =

(أي ناقِص)(١) ، وهي فيه(٢) ، فكان أحقّ بالتّقديم **[٢٥٦/ب]** .

ثمّ لا خِلافَ بين أهلِ النّحوِ والفقهِ أنّ حقيقتَها للإلصاقِ ، كقوله : به داءٌ ، أي التصقَ به (داء)(٣) ، ومررْتُ به ـ واردٌ على الاتّساع ـ والمعنى : إلتصقَ مروري بموضعٍ يقربُ منه ، ويدخلُها معنى الاستعانةُ والمصاحبةُ

= = وقد ورَدَ في بعضِ رواياتِ حديثِ أبي هريرة ﷺ بلفظ :﴿ كلّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه ببسمِ الله الرّحمنِ الرّحيم ... ﴾ **أخرجه الحافظ عبدالقادر الرّهوني** في "أربعينه" ، ذكره النّووي في "شرحه على صحيح الإمام مسلم" ، ٤٣/١ ، وجاء في بعضِ الرّوايات :﴿ كلّ كلامٍ لايُبدأ .... ﴾ ، قال ابن السّبكي :{ جاء في موضعٍ " كلامٍ " " أمر" ، وجاء موضِعَ " أقطع " و " أجذم " " أبتر" ، وجاء الجمعُ بينهما ، وجاء موضِع "يُبدأ " " يُفتَح " ، وجاء موضِـع " الحمد " " الذّكر" ، وجاء موضِع "الحمد" أيضاً " بسمِ الله الرّحمنِ الرّحيم" } وساق جميع هذه الرّواياتِ بأسانيدها وبيّن أحكامها في مقدّمة كتابه "الطّبقات الكبرى" ، ٧/١-٢٤ .

أمّا كلمة (خِداج) فقد وردَت في حديث القراءةِ في الصّلاة :﴿ كلّ صلاةٍ ليست فيها قراءةٌ فهي خِداج ﴾ قال الأصمعي وأبو عبيد : الخِداجُ النّقصان . أنظر غريب الحديث ، لأبي عبيد ، ٦٥/١ .

(١) ساقطة من (ب) و (د) .

(٢) أي حرْفُ " الباء " في اسْمِ " الله" في قولنا : بسْمِ الله الرّحمنِ الرّحيم .

(٣) ساقطة من (أ) و (ج) و (د) .

بطريق الاستعارة(١) .

(١) للباءِ معانٍ متعدّدة ، والإلصَـــاقُ معنىً لا يفارِقُها ، لذلك ذهب أكثرُ العلماء إلى أنّه حقيقتُـه ، وعلى هذا المعنى اقتصر سيبويه وغيره .

والمعنى الثاني : الاستعانة ، وهي الدّاخلةُ على آلةِ الفعْل ، نحو : كتبتُ بالقلم ، ومنه "باء" البسْملة ، وقيـل : "باء" الابتداء .

الثالث : المصاحبة ، نحو قوله تعالى :﴿ إهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾ .

٤) التّعدية ، وتسمّى "باء" النّقلِ أيضاً ، نحو قوله تعالى :﴿ ذهَبَ ا للهُ بِنُورِهِم ﴾ .

٥) السببيّة ، نحو قوله تعالى :﴿ إنّي جَزَيْتُهُمُ اليَوْمَ بِمَا صَبَرُوا ﴾ .

٦) الظّرفيّة ، نحو : أقمتُ بمكّة ، وقوله تعالى :﴿ ولَقَدْ نَصَرَكُمُ ا للهُ بِبَدْرٍ ﴾ .

٧) الإضافة ، نحو : مررتُ بزيد .

٨) البدل ، كقول الشّاعر :

فليتَ لي بهم قوماً إذا رَكِبوا ... شَنُّوا الإغارَةَ فُرساناً ورُكباناً

٩) المقابلة ، وهي الدّاخلةُ على أحدِ العِوَضين ، نحو : إشتريتُه بألف .

١٠) المجاوزة ، فتكون بمعنى "عن" ، نحو قوله تعالى :﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ .

١١) الاستعلاء ، فتكون بمعنى "على" ، نحو قوله تعالى :﴿ مَنْ إنْ تَأْمَنْهُ بقِنْطَارٍ ﴾ .

١٢) التّبعيض ، فتكون بمعنى "مِنْ" ، نحو قوله تعالى :﴿ عَيْناً يشْرَبُ بها عِبَادُ ا للهِ ﴾ ، ومنـه قـولُ الشّاعر :

شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثمّ ترفّعتْ ... متى لُجَجٌ خُضْرٌ لهنّ نئيـــجُ

وأنكَر ابن جنّي أنْ تكون " الباء " للتّبعيضِ وقـال :{ شـئٌ لا يعرفُـه أصحابنـا ولا ورَدَ بـه ثبـتٌ } ، وتابعه على ذلك إمام الحرمين وقال :{ هو خُلْفٌ من الكلامِ لا حاصِلَ له} وكذا قال الحنفيّة ، ولكنّ القاضي الإمام أبا زيد الدبّوسي ذكَرَ أنّها تأتي للتّبعيضِ ، واستدلّ بها علـى أنّ الواجِـبَ مسْـحُ بعـضِ الرّأس .

١٣) القَسَم ، وهو أصْلُ حرفِه ، تقول : با للهِ لأفعلنّ .

١٤) الحال ، تقول : خرجَ بثيابه .

١٥) أنْ تكون زائدة ، ولها مواضِع متعدّدة .

١٦) التّوكيد .

أنظر : كتاب معاني الحروف ، للرمّاني ، ص ٣٦ ـ ٤٠ ، الصّاحبيّ ، لابن فارس ، ص ١٣١-١٣٦ ، سرّ صناعة الإعراب ، لابن جنّي ، ١/١٢٠-١٢٣ ، = = =

ثمّ لمّا كانت حقيقتُها للإلصاقِ إقتضتْ وجودَ المُلصَقَ والمُلصَقَ بـه ، فلذلك وقعَ قولُه : إنْ أخبرْتني بقدومِ فلان ، على الصِّدْق ، وهـو إنما يتحقّقُ في الإخبارِ الذي يكون بعد وجودِ القُدُوم ، فيكون معنى كلامه : إنْ أخبَرْتني خبَراً مُلصَقاً بقدُومِ فلان ، والقُدُومُ (اسمٌ)(١) لفِعْلٍ موجود ، فلا يتناولُ الخبَرَ الباطِل ، بخـــلافِ قوله : إنْ أخبَرْتني أنّ فلاناً قدْ قدِم ، فإنّه يقعُ على الخبَر ، (والخبَرُ)(٢) يكون حقّاً وباطلاً ، حتى إذا أخبَرَه بـالقدُومِ و لم يقـدُمْ يحنـثْ ؛ لأنّه لم يذكر " الباء " ، فصار كأنّه [٢٠١/جـ] قال : إنْ أخبَرْتني بخـبرِ قـدُومِ فلان .

الخبَرُ اسمٌ لكلامٍ دالٍّ على أمْرٍ كان أو سيكون، غير مضافٍ [١٧٦/د] كينونته إلى الخبَر ، فكان الخبَرُ دالاً على القُـدُوم ولا يوجـد عنـده القـدُومُ لا محالة .

فإنْ قلت : يُشكِلُ على هذا الفرْقِ قولُه : إنْ أعلمتني أنّ فلاناً قدْ قدِم ، أو قال : بقدُومِه ، فقال المخاطَب له(٣) : قدْ قدِمَ فـلان ، و لم يقـدُم بعـدُ ، لم يحنثْ في الفصْلين ، و لم يختلف الحكمُ بين وجودِ " الباء " وعدمها !

= = المقتصد ، للجرجاني ، ٨٢٥/٢-٨٢٧ ، المفصّل ، للزمخشري ، ص ٢٨٥ ، مغني اللّبيب ١٠١/١-١٠٦ ، شرح ابن عقيل ، ٢١/٢-٢٢ ، أصول الشاشي ص ٢٤٠ ، الأسـرار ، لأبي زيد الدبّوسي (١٠ - ب) ، أصول السرخسي، ٢٢٧/١ ، التوضيح ، ١١٤/١ ، شرح اللّمع ، للشّيرازي ، ٥٣٩/١ ، البرهان ، للجويني ، ١٨٠/١ ، المحصـول ، للرازي ، ٥٣٢/١/١ ، الإحكام ، للآمدي ، ٤٧/١ ، شرح المنهاج ، للأصفهـاني ، ٢٧٣/١-٢٧٤ ، جمع الجوامع ، لابن السّبكي ، ٣٤٢/١-٣٤٣ ، البحر المحيط ، ٢٦٦/٢-٢٦٩ ، شـرح الكوكب المنير ، ٢٦٧/١-٢٧١ .

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) في (ج) : المخاطب به .

قلت : لأنّ الإعلامَ بالقدُومِ لا يتحقّقُ قبْلَه ، فـإنّ محـلَّ الانفعـالِ هنـاك القلب ؛ بحصُولِ العلْمِ به(١) ، وذلك لا يحصُلُ بالخَبَرِ الكـذب ، بخـــــلافِ الإخبار ، ألا ترى أنّه يقال في العُرْف : هذا خبرٌ بـاطِلٌ وزورٌ وكـذِب ، ولا يقال مثْله في لفظِ العلْم ، فلذلك لم يحنث . كـذا ذكـرَ الجـوابَ الإمـام شمس الأئمّة السّرخسي(٢) ـ رحمه الله ـ في "الجامع الكبير"(٣) .

---

(١) في (ب) و (ج) و (د) : بحصُولِ العلْمِ به له .

(٢) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٨٣) .

(٣) أي "شرح الجامع الكبير" وقد سبق التّعريف به في القسم الدّراسي ص (١١٥) ولكن ذكره أيضاً في "أصوله" ـ رحمه الله ـ ، ٢٢٨/١ .

وانظر أيضاً : الجامع الكبير ، للإمام محمد بن الحسن ، ص ٤٩ـ٥٠ ، أصول الشّاشي، ص ٢٤٠ـ٢٤١

[حــرْفُ على]

[و " على " للإلزام في قوله : علي ألف ، ويستعمل للشرط ، قال الله تعالى : ﴿ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أنْ لا يُشْرِكْنَ با لله شَيْئاً ﴾ ، ويستعار لمعنى " الباء " في المعاوضات المحضة ؛ لأنّ الإلصاق يناسب اللزوم] .

ثمّ ذكَرَ كلمة "على" ؛ لأنّ معناها يقرُبُ من معنى " الباء " ، حتى استعيرت هي لـ"الباء" في المعاوضات المحضة(١) .

---

(١) كلمة "على" إذا كانت حرفاً فإنّها تستعملُ في عدّةِ معان ، منها :

١) الاستعلاء ، ــ إمّا حِسّاً نحو قوله تعالى :﴿ وعَلَيْهَا وعَلَى الفُلْكِ تُحمَلُون ﴾ .

ــ أو معنىً نحو قوله تعالى :﴿ ولَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ ﴾ وقوله تعالى :﴿ فضّلنا بعضَهم على بعْض ﴾ .

٢) المصاحبة ، فتكون بمعنى "مع" ، نحو قوله تعالى :﴿ وإنّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ للنّاسِ عَلَى ظُلْمِهِم ﴾

٣) المجاوزة ، فتكون بمعنى "عن" ، ومنه قول الشّاعر :

إذا رضِيتْ عليّ بنو قُشيْرٍ   لعمْرُ ا للهِ أعجبني رِضَاها

٤) التّعليل ، فتكون بمعنى " اللاّم " ، نحو قوله تعالى :﴿ ولِتُكبِّروا ا للهَ عَلَى مَا هَدَاكُم ﴾ .

٥) الظّرفيّة ، فتكون بمعنى" في "، نحو قوله تعالى :﴿ واتّبَعُوا مَا تتْلُوا الشّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُليمَان ﴾ أي في زمنِ مُلْكِه .

٦) أنْ تكون بمعنى " الباء " ، نحو قولهم : إركبوا على اسمِ ا لله .

٧) أنْ تكون بمعنى " مِنْ " ، نحو قوله تعالى :﴿ إذَا اكْتَالُوا عَلَى النّاسِ يَسْتَوفُون ﴾ .

٨) الاستدراكُ والإضراب ، ومنه قول الشّاعر :

فوا لله لا أنْسَى قتيلاً رُزِئْته   بجانبِ قوسي ما بقيتُ على الأرضِ

على أنّها تعفُو الكُلُومُ وإنّما   نوكّلُ بالأدْنى وإنْ جلّ ما يمضي

٩) الثّبات على الأمر ، تقول : أنا على ما عرفتني .

= = =

وأمّا حقيقتُها فللإلزام(١) ؛ لأنّ معنى حقيقة الكلمة منْ عُلوّ الشّئِ على الشّئِ وارتفاعِه فوقَه ، ولهذا المعنى تجئُ هي اسماً وفعْلاً وحرْفاً ـ لما عُرف ـ(٢) وقضـــــيّةُ الارتفاعِ في الوجوبِ واللّزوم ، ولهذا لو قال : لفلانٍ عليَّ ألـفُ درهـم ، أنّ مطلَقَـه محمـولٌ علـى الدّيْـن ، إلاّ أنْ يصِـلَ بكلامِـه وديعـة ، لأنّ حقيقةَ اللّزومِ في الدّيْن .

ثمّ قدْ تســــتعملُ للشّرْط ، باعتبارِ أنّ الجزاءَ يتعلّقُ بالشّرطِ ويكـون لازماً عند وجودِه ، كما في قوله تعالى :﴿ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أنْ لا يُشْـرِكْنَ بِـا لله شَـيْئاً ﴾(٣) .

= =

١٠) العزْم ، تقول : أنا على الحجِّ العام .

١١) الشّرطُ والإلزام ، نحو قوله تعالى :﴿ يُبايِعْنَكَ عَلَى أنْ لا يُشْرِكْن ﴾ .

أنظر : كتاب معاني الحروف ، للرمّاني ، ص ١٠٨ ، الصّاحبيّ ، ص ٢٣٤ ، المفصّل ، للزمخشـري ، ص ٢٨٧-٢٨٨ ، مغـني اللّبيب ، ١/١٤٢-١٤٥ ، شرح ابن عقيل ، ٢/٢٢-٢٣ ، الإحكام ، للآمدي ١/٤٧ ، جمع الجوامع ، لابن السّبكي ، ١/٣٤٧ ، البحر المحيـط ، ٢/٣٠٥-٣٠٦ ، شـرح الكوكـب المنير ، ١/٢٤٧ .

(١) أنظر : شرح اللّمع ، للشّيرازي ، ١/٤٥٠ ، شرح الكوكب المنير ، ١/٢٤٧ .

(٢) يقول إمام الحرمين الجويني ـ رحمه الله ـ :{ وأمّا "على" فلفظـةٌ تقـعُ اسمـاً وفعْـلاً وحرْفـاً ، فأمّـا الفعْـلُ فمِنْ علا يعلو ، وأمّا الاسمُ فتقول : أخذتُه منْ على الفرَس ، وأمّا الحرْفُ فتقول : دخلتُ على فلان ، ودخلَ عليّ } . البرهان ، ١/١٩٣ .

وانظر أيضاً : كتاب معاني الحـروف ، للرمّـاني ، ص ١٠٧-١٠٨ ، الإحكـام ، للآمـدي ١/٤٧ ، جمع الجوامع ، ١/٣٤٧-٣٤٨ .

(٣) الآية (١٢) من سورة الممتحنة .

ومن مسائلِ الفقه :

ما إذا قال رأسُ الحِصْنِ : أمِّنونـي علـى عشَـرةٍ مـنْ أهْـلِ الحِصْـن ، أنّ العشَرةَ سِواه(١) والخِيارُ في تعيينِهم إليه ؛ لأنّه شرَطَ أمانَ عشَرةٍ منكّرة بكلمـةِ "على" مع أمَانِ نفسِه ، (عرفنا أنّ العشَرةَ سِواه(١) ، بخـــلافِ ما لو قال : أمِّنوني (وعشَرة) أو فعشَـرة ، كـان الخيـــارُ في تعيـينِ العشَـرةِ إلى مـنْ أمّنَهم ؛ لأنّ المتكلِّمَ عطَفَ أمَانَهم على أمَانِ نفسِه)(٢) من غيرِ أنْ شرَطَ لنفسِه في أمَانِهم شيئاً(٣) .

قوله:{ في المعاوضات المحضة}وإنما قيّدَ بالمحْضة ؛ لأنّ في المعاوضاتِ غير المحْضةِ كالطّلاقِ على مال ، تكـون كلمة "على" للشّرطِ عند **أبي حنيفـة** ـ رحمه الله ـ غير مستعارٍ لـ" الباء "، **وعندهما** : تستعارُ لـ" الباء " فيه أيضاً كما في المعاوضاتِ المحْضـةِ [**٢٣٠**/أ] في قوله : بعْتُ منكَ هـذا الشّئَ علـى ألفِ درهم ،أو أجّرتُكَ شيئاً على (ألفِ)(٤) ، يكون بمعنى " الباءِ " بالاتّفاق لأنّ البيعَ والإجارةَ لا يحتملانِ التّعليقَ بالشّرط ، فيُحمل على هذا المسـتعارِ لـه لتصحيحِ الكلام .

---

(١) في (ب) : سواء .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) ، وكلمة (عشرة) التي بين القوسين أيضاً ساقطة من (ب)

(٣) أنظر هذه المسألة في : شرح السِّير الكبير ، للسرخسي ، ٢/٤٢١-٤٢٤ .

(٤) ساقطة من (أ) و (ج) و (د) .

أمّا لو قالت المرأةُ لزوجِها : طلِّقني ثلاثاً على ألفِ درهم ، فطلّقها واحدة ، فعند أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ : يقعُ الطّلاقُ ولا يجِبُ عليها شئ ، وعندهما : يجِبُ ثُلُثُ الألف ، بمنزلةِ ما لو قالت : بألفِ درهم ؛ لأنّه في معنى الخُلع ، فيعتبرُ بسائرِ المعاوضات .

ولأبي حنيفة ـ رحمه الله ـ : أنّ الطّلاقَ في أصْلِه يحتملُ التّعليقَ بالشّرط ـ وإنْ كان مع ذِكْرِ العِوَضِ ـ (لأنّه)[١] من الإسقاطات ، ولهذا كان بمنزلةِ اليمينِ من الزّوج ، حتى لا يملِك الرّجوعَ عنه (قبْلَ)[٢] قبُولِها ، واستعمالُ كلمة (على)[٣] للشّرطِ أحدُ نوعي الحقيقة ، واستعمالُها بمعنى " الباء " مجازٌ محْض ، فيُحملُ على حقيقتِها ما أمكن ، وقد أمكن فيُحملُ عليها[٤] .

ولهذه الفائدة ذكرَ المصنّف ـ رحمه الله ـ لفظ { يستعمل } في حقِّ الشّرْطِ دون " يستعار " ، وذكرَ لفظ { يستعار } في حقِّ معنى " الباء " دون " يستعمل " إشارةً لما قلنا إنّها للشّرطِ حقيقةً ، كما أنّها للإلزامِ حقيقة .

---

(١) ساقطة من (د) .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) أنظر : المختلف ، لأبي اللّيث السّمرقندي (٥٨ ـ أ) ، المبسوط ، للسرخسي ، ١٧٤/٦-١٧٥ ، أصول البزدوي مع الكشف ، ١٧٤/٢ ، تبيين الحقائق ، ٢٧٠/٢-٢٧١ ، الهداية مع شروحها ، ٢٢٦/٤-٢٢٧ ، التوضيح ، ١١٥/١ .

[حـــرْفُ مِنْ]

[و " من " للتبعيض ، ولهذا قال أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ فيمن قال : أعتق من عبيدي من شئت عتقه ، كان لـه أن يعتقهم إلا واحدا منهم ، بخلاف قوله : من شاء ؛ لأنه وصفه بصفة عامة ، فأسقط الخصوص] .

قوله :{ ولهذا قال أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ فيمن قال : أعتق من عبيدي من شئت عتقه} إلى آخِره(١) وأصْلُ هذا أنّ كلمةَ " مَنْ "(٢) عامٌّ (بمعناه)(٣)

(١) إذا اجتمع في الكلامِ لفظتي "مِنْ " التّبعيضيّة الدّالةِ على الخصوص ، و "مَنْ " الدّالّةِ على العموم ، ووُصِفت هذه الكلمة بصِفةٍ عامّة ــ كالمشيئةِ مثلاً ــ فههنا ينبغي التفريقُ بين مسألتين :

المسألة الأولى :

إمّا أنْ تضافَ هذه الصّفةُ العامّة ــ المشيئةُ مثلاً ــ إلى كلمةِ "مَنْ " ، ففي هذه الحالة : هلْ يرجَّحُ جانبُ العمومِ الذي دلّت عليه كلمة "مَنْ " ، ويُلغى جانبُ الخصوصِ الذي دلّت عليه كلمة "مِنْ " ، أو تحمل على بيانِ الجنْس ، ومثاله قولُ من قال : مَنْ شاءِ مِنْ عبيدي عتْقَه فأعتِقه ، له أنْ يُعتِقَهم جميعاً إذا شاؤا ؟

المسألة الثانية :

وإمّا أنْ تضافَ هذه الصّفةُ العامّةُ ــ المشيئة ــ إلى المخاطَبِ دون كلمة "مَنْ " ، كقوله : أعتِقْ مِنْ عبيدي مَنْ شئتَ عتْقَه ، ففي هذه الحالة أمكنَ العملُ بالعمومِ وبالخصوصِ معاً إذا شاءَ أنْ يُعتِقَهم جميعاً ، فهل يُحمل الكلامُ على العمومِ فيُعتِقَهم كلّهم ؟ أم يجوزُ له أنْ يُعتِقَ مَنْ شاء إلى أنْ يبقى منهم واحداً ؟

وسيأتي تفصيلُ الكلامِ على هاتين المسألتين في كلامِ السّغناقي ـ رحمه الله ـ .

أنظر : نور الأنوار ، لملاجيون ، ١/٣٤١-٣٤٢ .

(٢) في (أ) وردَت العبارةُ هكذا : وأصْلُ هذا الكلامِ أنّ كلمة "مَنْ " .

(٣) ساقطة من (ب) .

دون صيغتِه ، فلذلك اعتبرَ جانبُ المعنى مرّةً واعتبرَ جانب الصّيغةِ أُخرى في جمْعِ(١) صِلَتِه وأفرادِها ، قال الله تعالى :﴿ ومِنهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾(٢) نظراً إلى جانبِ المعنى ، وقال تعالى :﴿ ومِنْهُمْ مَنْ ينظُرُ إلَيْكَ ﴾(٣) نظراً إلى جانب الصّيغة ، فإذا كان كذلك ترجّحَ أحدُ الجانبين على الآخَرِ عند وجودِ المرجِّح ، ويُلغى الآخَر ، وكلمةُ " مِنْ " للتّبعيض(٣) .

---

(١) في (د) : جميع .

(٢) الآية (٤٢) من سورة يونُس .

(٣) الآية (٤٣) من سورة يونُس .

(٣) حرْفُ "مِنْ " قيل : معناهُ ــ على الحقيقةِ ــ ابتداءُ الغاية ، قال ابن هشام :{ وهو الغالبُ عليها ، حتى ادّعى جماعةٌ أنّ سائرَ معانيها راجعةٌ إليه } وقيل : معناهُ التّبعيضُ حقيقةً وما عداهُ فمجاز ، وقيل : هي حقيقةٌ في التّبيين ، فمن المعاني التي ذكرها العلماءُ لهذا الحرْف :

١) إبتداءُ الغايةِ في المكان ، نحو قوله تعالى:﴿ مِن المسْجدِ الحَرَامِ ﴾ ، وتكون لابتداءِ الغايةِ في الزّمان عند الكوفيين والأخفش والمبرّد وابن درستويه ، وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان ، نحو قوله تعالى:﴿ مِنْ أوّلِ يَوْمٍ ﴾ .

٢) التّبعيض ، نحو قوله تعالى :﴿ مِنْهُم مَنْ كلّمَ الله ﴾ ، وقولهم : أكلتُ من الرّغيف .

٣) بيان الجنْس ، نحو قوله تعالى :﴿ فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأوْثَان ﴾ ، وقوله :﴿ إلتمسْ ولو خاتماً من حديد ﴾ .

٤) التّعليل ، نحو قوله تعالى :﴿ مِمَّا خَطِيئاتِهم أُغرِقُوا ﴾ .

٥) البَدَل ، نحو قوله تعالى :﴿ أَرَضِيتُم بالحَيَاةِ الدُّنيا مِن الآخِرَةِ ﴾ .

٦) إنتهاء الغاية ، نحو : رأيتُ من ذلك الموضِع ، فجعلتَه غايةً لرؤيتك ، وضُعِّف هذا الوجه .

٧) الفصْل ، نحو قوله تعالى :﴿ والله يعْلَمُ المُفسِدَ مِنَ المُصْلِح ﴾ ، وقوله تعالى:﴿ حتّى يَمِيزَ الخَبِيثَ مِن الطَّيِّب ﴾ .

٨) التّنصيصُ على العموم ، تقول : ما جاءني من رجل .

٩) مجيئُها بمعنى " الباء " ، نحو قوله تعالى :﴿ ينْظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيّ ﴾ أي بطرْفٍ خفيّ .

١٠) مجيئُها بمعنى " في " ، نحو قوله تعالى :﴿ فإنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لكُمْ ﴾ أي في قومٍ عدوٌّ لكم وهو مؤمن .

= = =

ثمّ في قوْلِ من قال : مَنْ شاءَ مِنْ عبيدي العتْقَ فهو حُرّ ، فشاؤا جميعـاً عتقوا مع أنّ (في)[١] هذا القولِ اجتمعت صيغتانِ متنافيتان :

إحداهما : تقتضي التّعميمَ وهي " مَنْ " .

والثانيـة : تقتضي التّبعيضَ وهي " مِنْ " .

ولكن لما وُصفت كلمةُ " مَنْ " بصفةٍ[**٢٥٧/ب**] عامّةٍ - وهي المشيئة - ترجّحَ جانبُ المعنى ، فعمَّ العتْقُ كلَّ من شاءَ من العبيدِ العِتْق ، وحُملت كلمةُ " مِنْ " لتمييزِ الجنْس كما في قوله تعالى :﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾[٢] وهذا بالاتّفاق لَمَا أنّ (الكلمةَ)[٣] الموضوعةَ للخصوصِ لّما كانت تعمّ بعمومِ الصّفةِ في قوله : لا يكلِّمُ إلاّ رجلاً كوفيّاً ، فلأنْ يعمّ ما هو الموضـوعُ للعمـومِ من حيثُ المعنى بالطّريقِ الأوْلى .

= =

١١) مجيئُها بمعنى " عند " ، نحو قوله تعالى :﴿ لنْ تُغنِيَ عَنْهُم أمْوَالُهم ولاَ أوْلادُهُمْ مِنَ ا لله شَيْئاً ﴾

١٢) مجيئُها بمعنى "على" ، نحو قوله تعالى :﴿ ونصَرْناهُ مِنَ القَوْمِ الّذِينَ كَذَّبُوا بآيَاتِنا ﴾ .

١٣) مجيئُها بمعنى "عن" ، نحو قوله تعالى :﴿ فَوَيْلٌ للقَاسِيةِ قُلُوبُهم مِن ذِكْرِ ا لله ﴾ .

أنظر : كتاب معاني الحروف ، للرمّاني ، ص ٩٧-٩٨ ، الصّاحبيّ ، لابن فارس ، ص ٢٧٣ ، المقتصد للجرجاني ، ٨٢٣/٢-٨٢٤ ، المفصّل ، للزمخشري ، ص ٢٨٣ ، مغني اللّبيب ، ٣١٨/١-٣٢٢ ، شرح ابن عقيل ، ١٥/٢-١٧ ، أصول البزدوي مع الكشف ، ١٧٦/٢ ، أصول السرخسي ، ٢٢٢/١ الفوائد ، لحميد الدّين الضّرير (١٠٥ - ب)، شرح اللّمع ، للشيرازي، ٥٣٦/١ ، البرهان ، للجويني ١٩١/١ ، المحصـول ، ٥٢٩/١/١-٥٣٠ ، الإحكام ، للآمدي ، ٤٦/١ ، شرح المنهاج ، للأصفهاني ٢٧٣/١ ، جمـع الجوامع ، ٣٦٢/١-٣٦٣ ، البحر المحيط ، ٢٩٠/٢-٢٩١ ، شرح الكوكب المنير ، ٢٤١/١-٢٤٤ .

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) الآية (٣٠) من سورة الحجّ .

(٣) ساقطة من (أ) .

ثمّ اختلفَ علمـــاؤنا ـ رحمهم الله ـ فيما إذا وقعت المشيئةُ أو الضّربُ أو غيرهما من الأفعالِ صِفةً للمخاطَب ، حتّـى خصّـت الصّفـة ، ودخلـت في ذلك الكلامِ " مِنْ " التّبعيضيّة ، هلْ تبقى كلمـةُ " مَـنْ " علـى عمومِهـا كمـا كانت ، أمْ لا ؟

فعند أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ : يُعملُ بهما ، أي بالتّعميمِ والتّبعيض ، **وعندهما** : تبقى عامّةً كما إذا عمّت الصّفة .

بيـــــانُ هذا : فيما إذا قال لغيره : مَنْ شئتَ مِنْ عبيدي (عتْقَه)[١] فهو حُرّ ، أو قال : أعتِقْ مِنْ عبيدي مَنْ شئتَ عتْقَه ، **فعند أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ** : كان له أنْ يُعتِقَهم جميعاً (إلاّ واحداً منهم ، **وعندهمـا** : للمـأمورِ أنْ يُعتِقَهم جميعاً)[٢] ؛ لأنّ كلمـةَ " مَـنْ " تعـمُّ العبيـد ، و " مِـنْ " لتمييـزِ هـذا الجنْسِ من سائر الأجناسِ ، بمنزلةِ قوله تعـــــالى :﴿ فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِن الأوثان ﴾[٣] ، وإضافةُ المشيئةِ إلى خاصٍّ لا يغيّرُ العمومَ الثّـابتَ [٢٠٢/جـ] بكلمة " مَنْ " كما في قوله تعالى :﴿ فَأْذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُم ﴾[٤] وقال تعالى ﴿ تُرْجِي مَنْ تشَاءُ مِنْهنّ ﴾[٥] .

---

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٣) الآية (٣٠) من سورة الحجّ .

(٤) الآية (٦٢) من سورة النّور .

(٥) الآية (٥١) من سورة الأحزاب .

ولأبي حنيفةَ ـ رحمه الله ـ : أنّ المولْى جَمَعَ بين كلمةِ العمومِ والتّبعيض لأنّ كلمةَ " مَنْ " للتّعميم(١) ، و" مِنْ " للتّبعيضِ هو الحقيـــقة ، فإذا أضافَ (المشـــيئةَ)(٢) إلى العامِّ الدّاخِلِ تحت كلمةِ " مَنْ " ـ أي (إلى)(٣) صِلَةِ " مَـنْ " ـ يـترجّحُ جـانبُ العمـومِ فيـه ، وإذا أضافَهـا إلى خـاصٍّ يـدلُّ علـى الخُصوص ، فيترقّى عـن الواحِدِ لاعتبـارِ العموم ، ولا يتنـاولُ الكـلَّ لاعتبـارِ الخُصوص ، فلذلك كان له أنْ يُعتِقَهم إلاّ واحداً(٤) .

ثمّ إنما رجّحنا معنى العمومِ في هاتين الآيتيْنِ بالقرينةِ المذكـورةِ فيهمـا ، وهي :(قوله تعالى :﴿ واسْتَغْفِرْ لهُـم الله ﴾(٥))(٦) ، وقولـه تعـالى :﴿ ذَلِـكَ أَدْنَى أنْ تَقَرَّ أعيُنُهنّ ﴾(٧) .

---

(١) في (ج) : لعموم .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) أنظـر هـذه المسألة في : أصـول البزدوي مـع الكشـف ، ٢/ ٦ ـ ٧ ، أصـول السرخسـي ، ١/١٥٥-١٥٦ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنّسفي ، ١/١٨٠ ، الإقليد ، للجنَدي (٤ ـ أ) ، نور الأنوار ، لملاّجيون ، ١/٣٤١-٣٤٢ .

(٥) الآية (٦٢) من سورة النّور .

(٦) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقط من (ب) .

(٧) الآية (٥١) من سورة الأحزاب .

قوله : { لأنّه وصَفَه بصِفَةٍ عامّة فأسقط الخصوص } أي وصَفَ لفـظَ "مَنْ" بصفةٍ عامّة ، وهي عمومُ المشيئة في قوله : مَنْ شَاء(١) .

فإنْ قلت : فعلى هـذا ينبغـي أنْ يعـمّ الكـلّ في قولـه : مَـنْ شئتَ مِـنْ عبيدي عِتْقَه أيضاً ؛ لأنّ محلَّ مشيئة العِتْقِ عامٌّ ــ وهو العبيد ـــ ، وكذلـك في قوله : أيّ عبيدي ضربْتَه (فهو)(٢) حُـرّ ، ينبغـي أنْ يعـمَّ الكـلّ ؛ لأنّ صِفَـةَ المضروبيّةِ عامّة !

قلت : الاعتبارُ في الصّفةِ جِهةُ الفاعِلِ لا جِهةُ المفعول ، والمشـــيئةُ في قوله : أعتِقْ مِنْ عبيدي مَنْ شِئتَ عِتْقَه ، خاصّـــــةٌ باعتبارِ الشّائي ــ وهـو المخاطَب ــ ، وإنْ كانت (عامّةً)(٣) باعتبارِ المفعول ، والاعتبارُ للفاعِلِ ؛ لأنّ الفاعِلَ بمنزلةِ جُزءِ الفعْل ، والمفعولُ فُضْلة ، وكذلك الضّرب . إلى هذا المعنـى لّمحَ(٤) القاضي الإمام فخر الدِّين خان(٥) ـ رحمه الله ـ في "الجـامع الكبـير"(٦) [١/٢٣١أ][١٧٧/د](٧) .

---

(١) في (د) : إنْ شَاء .

(٢) ساقطة من (د) .

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) في (ب) : يُلحّ .

(٥) سبقت ترجمته ص (٣٦) من هذا الكتاب .

(٦) أي في "شرح الجامع الكبير" وقد سبق التّعريف به في القسم الدّراسـي ص (١١٦) ، ولم أقِف عليه ، ولكن أشـــارَ الشّيخ عبدالعزيز البخاري ـ رحمه الله ـ إلى مثلِ هذا النّقل .

أنظر : كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢/ ٧ ـ ٨ .

(٧) وبنهاية هذه الكلمة توافقت النسختان (أ) و (د) في نهاية هذه اللّوحة .

[حــرْفُ إلى]

[و " إلى" لانتهـــــــــاء الغاية] .

أي ما دخَلَ عليه يكون للغاية(١) ، كما يقال : " إنْ " للشّرْط ، أي ما دخلَ عليه " إنْ " يكون للشّرْط ، فمعنى قوله :{ لانتهاء الغايـة } أي الغايـةُ التي ينتهي بها صدْرُ الكلام ، كما أنّ " مِنْ " لابتداءِ الغاية ، (أي الغاية)(٢) التي يُبتدأُ بها(٣) صدْرُ الكلامِ فيقال : خرجتُ من البصْرةِ إلى الكُوفة(٤) .

---

(١) في (ب) وردَت العبارةُ هكذا : أي ما دخلت عليه للعامِّ ، كما يقال ...

(٢) ساقطة من (أ) و (ب) .

(٣) في (ج) : التي يُبتدأُ بعدها .

(٤) إنتهاءُ الغايةِ هو معناه الحقيقيّ ، سـواءٌ كانت الغايةُ زمانيّةً نحو قوله تعالى :﴿ إلى اللّيْـل ﴾ أو مكانيّةً نحو قوله تعالى :﴿ إلى المسْجدِ الأقْصَى ﴾ ، ولها معانٍ أُخَر ، منها :

١) أنْ تكون بمعنى "مع" ، نحو قوله تعالى :﴿ مَنْ أنْصَاري إلى الله ﴾ ، وقولهـم : الذّود إلى الذّودِ إبل ، والذّودُ من ثلاثة إلى عشَرة ، والمعنى : أنّ القليلَ إذا جُمعَ إلى مثْلِه صار كثيراً .

٢) التّبيين ، نحو قوله تعالى :﴿ قالَ رَبِّ السِّجْنُ أحَبُّ إليّ ﴾ .

٣) أنْ تكون بمعنى " في " ، تقول : زيدٌ إلى الكوفة ، ومنه قولُ الشّاعر :

وإنْ يلتَقِ الحَيُّ الجميـعَ تُلاقِني ... إلى ذِرْوَةِ البيْتِ الرّفيعِ المُصمَّدِ

٤) أنْ تكون بمعنى " عند " ، ومنه قول الشّاعر :

لعمْرُكَ إنّ المسَّ من أمِّ جـابرٍ ... إليَّ وإنْ ناشَرْتُها لبغيـــضُ

٥) التّوكيد ، وهي الزّائدة .

= = =

ثمّ من الغـــــــــايات :

[١] ما لا يدخلُ فيه غايةُ الابتــداءِ وغايةُ الانتــهاء ، كقولك : بِعْتُ منكَ (مِنْ)(١) هذا الحائطَ إلى هذا الحائط .

[٢] ومنها ما يدخلُ الغايتان ــ الابتداءُ والانتهاء ــ (كمـا في)(٢) الإباحـةِ وإظهارِ السّماحة ، كما إذا قال لغيره :خُذْ مِنْ مالي (مِنْ)(٣) درهمٍ إلى مائة

[٣] ومنها ما يدخلُ الابتداءُ دون الانتهاء ، كمسألةِ الطّلاقِ في قوله : أنتِ طالقٌ من واحـدٍ إلى الثـلاث ، تقـعُ ثنتـانِ عنـد أبـي حنيفـة ــ رحمـه الله ــ ، وعندهما : تقعُ الثلاث(٤) ، وكذلك في الإقرار .

ولم يوجد مـن (القِسـمةِ)(٥) العقليّـةِ دخـولُ الانتهـاءِ دون الابتـداء ، ووجدت الثلاثُ وهي ما ذكرنا .

= = أنظـر : كتاب معاني الحروف ، للرمّـاني ، ص ١١٥ ، الصّـاحبيّ ، لابـن فـارس ، ص ١٧٩ـ١٨٠ ، المقتصد ، للجرجاني ، ٨٢٤/٢ ، المفصّل ، للزمخشري ، ص ٢٨٣ ، مغني اللّبيب ، ٧٤/١ـ٧٦ ، أصول البزدوي ، ١٧٧/٢ ، أصـول السرخسـي ، ٢٢٠/١ شرح اللّمـع ، للشّـيرازي ، ٥٣٧/١ ، البرهـــان ، للجويـــني ، ١٩٢/١ ، الإحكـام ، للآمـــدي ، ٤٦/١ ، البحــر المحيــط ، ٣١٢/٢ـ٣١٥ ، شرح الكوكب المنير ، ٢٤٥/١ـ٢٤٦ .

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) ساقطة من (أ) .

(٣) ساقطة من (د) .

(٤) وقال زُفر ـ رحمه الله ـ : يقعُ مـا بـين الغـايتين إنْ كـان بينهمـا شـئٌ ، وإلاّ فـلا . قـال الصّـدر الشّهيد :{ وهو القياس } شرح الجامع الصّغير (٦٨ ـ أ ـ ب) .

(٥) ساقطة من (ب) .

والوجـــــهُ في الكلّ : هو أنّ الكلامَ إذا خرجَ على وجهِ المسامحة ، أو غلبَ العُرْفُ في دخولِ الغايتيْن ، كما في قوله : قرأتُ القُرآنَ مِنْ أوّلِـه إلى آخِرِه ، تدخلُ فيه الغايتان .

ومتى كانت الغايةُ شيئاً قائماً بنفسِه ــ ومعنى القيام بنفسِه: أنّه لايفتقِرُ في وجودِه واستحقاقِ اسْمِه إلى محلٍّ آخَر ــ لا تدخلُ الغايتان ، وهو الأصْل ، كالحائطِ ، وكقولِه تعالى :﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إلى اللَّيْلِ ﴾ بعدَ قوله تعـــالى : ﴿ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ ﴾(١) .

وإنْ لم تكن قائماً بنفسِه ــ وهو أنْ يفتقِرَ في وجودِه واستحقاقِ اسْمِه إلى ما وراءَ الغاية ، بأنْ يكون صدْرُ الكلامِ واقِعاً على الجملة ــ تدخـلُ الغايـةُ تحت المُغَيّا ، فكان ذِكْرُ الغايةِ لإخراجِ ما وراءَها ، مثْلُ قولـه تعـــــــالى : ﴿ وأيْدِيَكُم إلى المَرَافِق﴾(٢) ؛ لأنّ صدْرَ الكلامِ تناولها ، فلا يكون ذِكْرُ الغايةِ لمدِّ الحكمِ إليها ، فإنّ الحكمَ ممدودٌ إليها وإلى ما وراءَها بدون ذِكْرِها ، فكـان ذِكْرُها لإسقاطِ ما وراءَها ، كمـا في هـذه الآيـة ، وقـوْلِ مـن قـال : والله لا أُكلِّمُ فلاناً شهْراً ، صدْرُ الكلامِ يتناولُ الشّهْرَ فما فوقَه ، فكان ذِكْرُ الشّهْرِ(٣) لإخراجِ ما وراءه عن صدْرِ الكلام ، لا لمدِّ الحكمِ إليه ، بخلافِ الصّـوم ؛ لأنّ مطلقَه يتناولُ ساعة ، فكان ذِكْرُ الغايةِ لمدِّ الحكمِ (إليه)(٤) ، فـلا يدخـلُ في الحكم(٥) .

---

(١) الآية (١٨٧) من سورة البقرة .

(٢) الآية (٦) من سورة المائدة .

(٣) في (ج) : فكان ذِكْرُ الشّئ .

(٤) ساقطة من (ب) .

(٥) أنظر : أصول السرخسي ، ١/٢٢٠-٢٢١ ، الهداية مع شروحها ، ٤/١٨-٢٢ ، تبيين الحقـائق ٢/٢٠١-٢٠٢ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ٢/١٧٨ ، التوضيح ، ١/١١٦ .

ثمّ قال أبو يوسف ومحمد ـ رحمهما الله ـ : تدخـــلُ الغايتانِ في مسألةِ الطّلاق[١] ؛ لأنّ هذه (الغايةَ)[٢] لا تقومُ بنفسِها ، فلا تكون غايةً ما لم تكن ثابتة ، وثبوتُ الطّلاقِ [٢٥٨/ب] بالوقوع .

وقال أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ : الأصْلُ أنْ لا تدخلَ الغايةُ تحت المُغَيّا ؛ لأنّها للمنْع ، وفي الطّلاقِ دخولُ الأولى[٣] لترتيبِ الثّانيةِ عليها ، إذْ لا يتصوّرُ وجودُ الثّاني بدونِ الأوّل ، فبقِيَ الباقي على ما يقتضِيه الدّليل ، بخلافِ المرافِق لأنّ الغايةَ هناكَ للإسقاطِ ـ على ماذكرنا ـ[٤] .

---

(١) في (أ) : مسألة الطريق . ومسألة الطّلاق سبق ذكرها قبل قليل ص (١٦٨٨) .

(٢) ساقطة من (ج) .

(٣) في (أ) و (ب) و (ج) وردَت العبارةُ هكذا : وفي الطّلاقِ بالوقوعِ دخولُ الأولى .... ، ولعلّ كلمة (بالوقوع) زائدة ، والصّوابُ ما هو الثابتُ في النسخة (د) وهو حذْفُ هذه الكلمة ؛ لأنّه لا معنى لها في هذا المقام .

(٤) أنظر : أصول السرخسي ، ٢٢١/١ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنّسفي ، ٣٤٥/١ .

[حَـرْفُ فِيْ]

[و " فـي " للظـرف ، ويفـرق بيـن حذفـه وإثباتـه ، فقولـه : إن صمت الدهر ، فواقع على الدهر ، وفي الدهر على ساعته .

وتســـتعار للمقارنة إذا نُسِب إلى الفعل ، في نحو قوله : أنـت طالق في دخولك الدار] .

قــوله :{ و" في " للظرف }(١) . ذكَرَ الإمام شمس الأئمّة السّرخسي

---

(١) وهو معناها الحقيقيّ ، ســواءٌ كان ظرْفَ مكان أو زمان ، وقد اجتمعا في قولـه تعـالى :﴿ آلم . غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وهُم مِنْ بَعْدِ غَلَبِهم سيَغْلِبُون . فِي بِضْعِ سِنِين ﴾ .

وبالنّظــــر إلى الظّرْفِ والمظروفِ قد يكونا حِسِّيــين ، كقولك : زيدٌ في الدّار ، وقد يكونا معنويّين ، كقولك : البَركةُ في القناعة ، وقد يكون الظّــــرْفُ حِسّاً والمظروفُ معنىً ، كقولـك : الإيمانُ في القلْب ، وقد يكون الظّــــرْفُ معنىً والمظروفُ حِسّاً ، نحو قوله تعالى :﴿ بَلِ الذّين كفَرُوا في تكْذِيب ﴾ ، وتأتي أيضاً بمعان أُخَر ، منها :

١) المصاحبة ، بمعنى "مع" ، نحو قوله تعالى :﴿ قَالَ ادْخُلوا فِي أُمَم ﴾ .

٢) التّعليلُ أو السّببيّة ، نحـو قوله تعالى :﴿ فذَلِكُنَّ الّذِي لُمْتُنّني فيه ﴾ ، ومنه أيضاً قولــــه ﷺ : ﴿ دخلت امرأةٌ النّارَ في هِرّة ﴾ ، وأنكرَ مجيئها للسببيّةِ الإمام الرازي والقاضي البيضاوي ، فقال الإمام { لأنّ أحداً من أهلِ العربيّةِ ما ذكَرَ ذلك } .

٣) الاستعلاء ، بمعنى " على " ، نحو قوله تعالى :﴿ ولأُصَلِّبَنّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ وجعلها بعضُهم هنا في هذه الآيةِ بمعنى الظّرفية ، كأنّ الجِذْعَ صار ظرْفاً للمصلوب ؛ لَمّا تمكّن عليه تمكُّن المظروفِ مـن الظّرْف .

٤) المقايســـة ، وهي الدّاخِلةُ بين مفضولٍ سابقٍ وفاضِلٍ لاحِق ، نحو قوله تعالى :﴿ فَمَا مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنيَا فِي الآخِرَةِ إلاّ قَلِيل ﴾ .

= = =

ـ رحمه الله ـ(١) { الظَّرْفُ على ثلاثةِ أنواع : ظَرْفُ الزّمانِ ، وظَرْفُ المكانِ ، وظَرْفُ الفعْل .

أمّا ظَرْفُ الزّمان ، ففي نحو ما قال لامرأتِه : أنتِ طالقٌ في غدٍ ، فإنّها تطلقُ غداً ؛ باعتبارِ أنّه جعلَ الغدَ ظرْفاً .

وأمّا ظَرْفُ المكان ، ففي نحو قوله : أنتِ طالقٌ في الدّارِ أو في الكوفة ، فإنّه يقعُ الطّلاقُ عليها في الحالِ حيثما كانت ؛ لأنّ المكانَ لا يصلحُ ظرْفاً للطّلاق ، لأنّ الطّلاقَ إذا وقعَ في مكانٍ فهو واقِعٌ في الأمكِنةِ كلّها ، إلاّ أنْ يقول : عنيْتُ إذا دخلتِ (الدّار)(٢)، لايقعُ ما لم تدخل(٣)، باعتبارِ أنّه

==

٥) التّعويض ، وهي الزّائدةُ عِوَضاً من " في " أخرى محذوفة ،كقولك : ضربتُ فيمن رغبت ، أصلُه ضربتُ من رغبتُ فيه .

٦) أنْ تكون بمعنى " إلى " ، نحو قوله تعالى :﴿ فردُّوا أيْدِيَهُم إلى أفْوَاهِهِم ﴾ .

٧) أنْ تكون بمعنى " مِنْ " ، كقول الشّاعر :

ألاَ عِمْ صبَاحاً أيّها الطّللُ البَالي ... وهلْ يَعِمْنَ مَنْ كان في العُصُرِ الخالي ؟

وهلْ يعِمْنَ مَنْ كان أحْدَثُ عهْدِهِ ... ثلاثين شهْراً في ثلاثةِ أحوالِ ؟

وقال الرمّاني :{ بلْ هي هنا بمعنى " مع " ، أي مع ثلاثةِ أحوال } .

٨) أنْ تكون بمعنى " الباء " ، كقول الشّاعر :

ويرْكبُ يوْم الرّوعِ منّا فوارسٌ ... بصيرونَ في طعْنِ الأبَاهِرِ والكُلَى

أنظر : كتاب معاني الحروف ، للرمّاني ، ص ٩٦ ، الصّاحبيّ ، لابن فارس ، ص ٢٣٩ ، المقتصد ، للجرجاني ، ٨٢٤/٢ـ٨٢٥ ، المفصّل ، للزمخشري ص ٢٨٤ ، مغني اللّبيب ، ١٦٨/١ـ١٧٠ ، أصول البزدوي ، ١٨١/٢ ، أصول السرخسي ، ٢٢٣/١ ، شرح اللّمع ، للشّيرازي ، ٥٤٠/١ ، المحصول ، ٥٢٨/١/١ـ٥٢٩ ، الإحكام ، للآمدي ، ٤٧/١ ، شرح المنهاج ، للأصفهاني ، ٢٧٢/١ ، جمع الجوامع ، ٣٤٨/١ـ٣٤٩ ، شرح الكوكب المنير ، ٢٥١/١ـ٢٥٤ .

(١) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٨٣) .

(٢) ساقطة من (ب) و (ج) و (د) .

(٣) في (ب) و (د) : لا يقعُ الطّلاقُ ما لم تدخل .

كنّى بالمكانِ عن الفعْلِ الموجودِ فيه ، أو أضْمرَ الفعْلَ في كلامِه ، فكأنّه قال : أنتِ طالقٌ في دخولِكِ الدّار ــ **وهذا هو ظــرْفُ الفِعْل** ــ ، على معنى : أنّ الفعْلَ لا يصلُحُ ظرْفاً للطّلاقِ حقيقةً ، ولكن(١) بين الظّرْفِ وبين الشّرْطِ مناسبةٌ من حيثُ المقارنة ، فإنّ بين الظّرْفِ والمظروفِ مقارنةٌ بحيثُ لا يتخلّلُ بينهما زمان ، وكذلك بين الشّرْطِ والمشروط ، (أو)(٢) من حيثُ إنّ تعلّقَ الجزاءِ بالشّرْطِ بمنزلةِ قوامِ المظروفِ [**٢٠٣/جـ**] (بالظّرْف)(٣) }(٤) .

ثمّ في ظـرْفِ الزّمانِ لا يفترِقُ(٥) الحكمُ عندهما بين ذِكْرِ " في " وحذْفِها ؛ لأنّ الظّرْفَ هو الغَدُ في الحقيقة ، فلا يختلفُ بالحذْفِ والإثبات(٦) كقولهم : إنْ دخلتِ (الدّارَ)(٧) أو في الدّار .

---

(١) في (ب) : وليكن .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) إنتهى كلام شمس الأئمة السرخسي ــ رحمه الله ــ من كتابه "الأصول" بتصرّفٍ يسير ، ٢٢٣/١-٢٢٤ . وانظر أيضاً : الهداية مع شروحها ، ٢٤/٤ ، تبيين الحقائق ، ٢٠٣/٢ .

(٥) في (أ) : لا يفتقِرُ ، وفي (ج) : لا يفترِقُ الحكمُ بينهما عندهما .

(٦) قال الشّيخ عبدالعزيز البخاري :{ قال أبو يوسف ومحمد ـ رحمهما الله ـ: هما سواء ــ أي قوله أنتِ طالقٌ غداً ، أو أنتِ طالقٌ في غدٍ ــ سواءٌ في الحكم ، حتى لو نوى آخِرَ النّهارِ في قوله : في غدٍ ، لا يصدّقُ قضاءً ؛ لأنّ حذْفَ حرْفَ " في " وإثباتَه في الكلامِ سواء ، إذْ لا فرْقَ بين قوله : خرجتُ يومَ الجُمُعة ، وخرجتُ في يومِ الجُمُعة } كشف الأسرار ، ١٨١/٢ .
وانظر أيضاً : أصول البزدوي ، ١٨١/٢ ، أصول السرخسي ، ٢٢٣/١ ، الهداية ، للمرغيناني ، ٢٣٤/١ ، الفوائد ، لحميد الدّين الضّرير (١٠٦ ـ ب) ، المغني ، للخبازي ، ص ٤٢٧ـ٤٢٨ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنّسفي ، ٣٤٥/١-٣٤٦ ، تبيين الحقائق ، ٢٠٤/٢ .

(٧) ساقطة من (أ) .

ولأبي حنيفة ـ رحمه الله ـ: أنّ حرْفَ الظّرْفِ[١] إذا سقَطَ اتّصَلَ الفِعْلُ ـ وهو الطّلاقُ ـ بالغدِ بلا واسطة ، فكان جميعُ الغَدِ مفعولاً ، وإذا قال : في غدٍ ، جُعلَ المفعولُ جُزءاً من الغَد ؛ لأنّ قدْرَ ما يشغلُه حرْفُ الجرِّ لا يستوعِبُه الفِعْل ، والجزءُ من الغدِ مُبهَم ، فإليه تعيينُه ، فيصدّقُه القاضي فيما عيّنه ؛ لأنّ الإبهامَ جاءَ منه ، فيُسمع بيانُه ، كما في قوله : لفلانٍ عليّ (شيءٌ)[٢] ، إلاّ أنّه إذا لم تكن له نيّةٌ يقعُ في الجزءِ الأوّلِ من الغَد ، لعدَمِ المزاحمةِ فيه .

قال الشّيخ[٣] ـ رحمه الله ـ في هذا الموضِع[٤] : { ألا ترى أنّ الله تعالى كيف ذكَرَ نُصرْةَ الرّسُلِ والمؤمنينَ في الدّنيا [**٢٣٢**/أ]مقرونـةً بحرْفِ " في " ، ونُصرْتَهم في الآخِرة بحذْفِ " في " في قوله تعالى :﴿ إنّا لنَنْصُرُ رُسُلَنا والذّين آمنُوا في الحَياةِ الدُّنْيا ويَوْمَ يقُومُ الأشْهَاد ﴾[٥] ، إشارة لما قلنا من نُصْرةِ الله تعالى إيّاهم مستوعِبَةً أيّامَ الآخِرة؛ لأنّ دارَ الآخِرة[٦] دارُ تنفيذِ الحكم، وإظْهارَ العدْلِ والفضْل ، وهو في نُصْرةِ أوليائه ، وأمّا في الدّنيا فقد يقعُ الانهزامُ على المؤمنينَ وقدْ تقَعُ النّصْرة ، لأنّ الدّارَ دار ابتلاء ، فلم يستغرِق نُصْرَته إيّاهم تحقيقاً للابتلاء[٧] .

---

(١) في (ج) : أنّ ظرْفَ الظّرْفِ .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) يقصِدُ به شيخُه حافظ الدِّين البخاري الكبير ـ رحمه الله ـ وقد سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٣٤) .

(٤) لعلّه من كتاب "الأصول" له ، وقد سبق التّعريفُ بهذا الكتاب في القسم الدّراسي ص (١٢٠)

(٥) الآية (٥١) من سورة غافر .

(٦) في (د) : لأنّ دارَ الرّحمة .

(٧) أنظر هذا المثال أيضاً في : العناية ، للبابرتي ، ٢٨/٤ ، حاشية الشّيخ أحمد الشّلبي على "تبيين الحقائق" ٢٠٤/٢ .

وكذلك أخبرَ الله تعالى عن قوْلِ إبليسَ ـ لعنه الله ـ وغايةِ كيْدِه وعداوتِه ، بحذْفِ حرْفِ الجرِّ في قوله تعالى :﴿ لأقْعُدَنَّ لَهُم صِرَاطَكَ المُسْتَقِيم ﴾(١) (إرادةً للاستيعاب(٢) ، فلقّنَنا الله تعالى بفضْلِه دُعاءً بمقابلتِه بحذْفِ حرْفِ الجرِّ إرادةً للاستيعاب(٢) ، بردِّ جميعِ مكائدِه بقوله تعالى : ﴿ إهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيم ﴾(٤))(٥) }(٦) .

ومن هذا افترقَ المعنى في : مسحتُ رأسَ اليتيم ، ومسحتُ برأسِ اليتيم ، بالاستغراقِ وعدَمِه .

---

(١) الآية (١٦) من سورة الأعراف .

(٢) في (أ) : للاستغاثة .

(٤) الآية (٦) من سورة الفاتحة .

(٥) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقط من (د) ، وفي داخلِ هذا القوس من قوله : (فلقّننا ..... إلى نهايةِ قوله : إرادةً للاستيعاب) ساقط من (ج) ، وجملة (بقوله تعالى) داخلَ القوسِ أيضاً ساقطة من (أ) .

(٦) لعلّه إلى هنا إنتهى النّقلُ من كتاب شيخه حافظ الدِّين البخاري ـ رحمه الله ـ .

[ثالثاً : حرُوفُ الشّـرْط]

[حـرْفُ إنْ]

[ومن ذلك حروف الشرط ، وحرف " إن " هو الأصـل في هذا البـاب] .

أخّرَ حروفَ الشّرْطِ عن غيرها ؛ لأنّ الشّرطَ أقربُ إلى العدَمِ من الوجود ، من حيثُ الحدُّ ومن حيث الاستعمال .

أمّا الحـدّ :

فقد ذكر صاحب "الهداية"(١) :{ الشّرطُ هو ما يكون معدوماً على خطَرِ الوجودِ ، وللحكمِ تعلّقٌ به }(٢) .

وأمّا من حيث الاستعمال :

فإنّ حذْفَ المستثنى منه إنما يصحُّ في المنْفِيِّ(٣) لا في المُثْبَت ، ثمّ يجوزُ الحذْفُ في موضِعِ الشّرطِ كقوله : إنْ كان في الدّارِ إلاّ زيدٌ فعبـْدُه حُرٌّ ، أنّ

---

(١) وهو برهان الدِّين المرغيناني ، وقد سبقت ترجمته ص (١٣١٥) من هذا الكتاب .

(٢) الهداية ، للمرغيناني ، ٢٣٧/١ .

وقال شمس الأئمة السرخسي :{ الشّرطُ فعلٌ منتَظرٌ في المستقبَلِ هو على خطَرِ الوجودِ ، يُقصد نفيُه أو إثباتُه } . أصول السرخسي ، ٢٣١/١ .

(٣) في (ب) : إنما يصحُّ في المنْع .

المستثنى منه بنو آدَم ، وهو محذوفٌ كما ترى ، ولا يقال : إنّ " إنْ " ههنا بمعنى النّفي(١) .

لأنّا نقول : لا يستقيمُ المعنى عند الحمْلِ على النّفْي ، ولأنّ " الفاء " في " فعبْده " دليلٌ ظاهرٌ على أنّه حرْفُ الشّرط .

(ثمّ)(٢) لمّا كان الشّرطُ أقربَ إلى العدَمِ من الوجود ، والموجودُ خيْرٌ من المعدوم ، كان تقديمُ ما هو خيْرٌ أوْلى ، وقدْ قدّمنا في أوّلِ هذا البابِ عُذْره تسميَةَ حروفِ الشّرْط(٣) ، مع أنّ أكثرَها أسماء ، ولأنّ أصْلَ كلماتِ الشّرْطِ كلمةُ " إنْ " وغيرها تبعٌ لها ، فغلبَ اسمُ الأصْلِ (على)(٤) جميعها .

---

(١) لأنّ " إنْ " يمكن أنْ تأتيَ بمعنى النّفْي ، خصوصاً إذا جاءَ بعدها " إلاّ " أو " لمّا " المشدّدة ، وهو شرْطُها في كونها للنّفْي ، وإذا كانت نافيةً أمكنَ أنْ تدخلَ على الجملةِ الاسميّة ، نحو قوله تعالى : ﴿ إنْ أُمَّهَاتُهُم إلاّ اللاّئي وَلَدْنَهُم ﴾ ، وقوله تعالى :﴿ وإنْ مِنْ أهْلِ الكِتَابِ إلاّ لَيُؤمِنَنَّ بـه ﴾ ، وقوله تعالى :﴿ وإنْ منْكُم إلاّ وارِدُها ﴾ ، وتدخلُ على الجملة الفعليّة ، نحو قوله تعالى :﴿ إنْ أَرَدْنا إلاّ الحُسْنَى ﴾ ، وقوله تعالى :﴿ إنْ يقُولونَ إلاّ كَذِباً ﴾ ، وقوله تعالى :﴿ إنْ لبِثْتُم إلاّ قَلِيلاً ﴾ .

ومثالُ دخول " لمّا " عليها قوله تعالى :﴿ إنْ كُلُّ نفْسٍ لمّا عَلَيْهَا حَافِظ ﴾ ، أمّا المثال المذكورُ في الكتاب ، فلا يمكن حمْلُه على النّفْي لما ذكر .

أنظر : مغني اللّبيب ، ١/٢٢-٢٣ .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) ص (١٦١٠) من هذا الكتاب .

(٤) ساقطة من (أ) .

قوله : { وحرف " إنْ " هو الأصل في هذا الباب } أي في بابِ الشّرْط وإنما جعلَ (هو " إنْ ")[١] أصْـــــــلاً :

[١] لأنّه خالِصٌ للشّرْط ، ليس فيه معنىً آخَرَ سـوى الشّـرْط[٢] ، بخـلافِ سائرِ كلماتِ الشّرْط ، فإنّها تُذكرُ [١٧٨/د] لمعانٍ أُخَـر : مـن كـونِ معنـى الوقت كـ"متى" و " إذا " ، وكونه اسمَ من يعقِل كـ" مَنْ " ، واسمَ ذات من لا يعقِل أو صفاتِ من يعقِل كـ"ما " .

[٢] ولأنّ سائرَ كلماتِ الشّرطِ إنما تكون للشّرطِ إذا كانت بمعنى " إنْ " ، ولا تكون للشّرطِ عند انعدامِ معناه .

---

(١) ما بين القوسين ( ) هكذا ساقط من (أ) و (ب) و (د) .

(٢) ومعنى الشّرطيّة : هو ربْطُ إحدى الجملتين بالأخرى على أنْ تكون الأولى شرْطاً والثّانيةَ جـــزاءً يتعلّقُ وقوعُها بوقوعِ الأولى ، كقولك : إنْ تأتِني أُكرِمْكَ ، يتعلّقُ الإكرامُ بالإتيان ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إنْ ينْتَهُوا يُغفَرْ لَهُم مَّا قدْ سَلَف ﴾ .

وتأتي بمعنى النّفْي ، وقد سبق الكلامُ عليها ، وقدْ تكـــون مخفّفةً من " إنّ " الثقيلة ، وتعملُ عملَها تنصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبر ، نحو قوله تعالى :﴿ وإنْ كُلاً لّما ليُوفّينَّهُم ربُّكَ أعمــالَهم ﴾ ، وقولـه تعالى :﴿ وإنْ كلٌّ لّما جميعٌ لديْنا مُحْضَرون ﴾ ، وقدْ تكون زائدةً كقول الشّاعر :

ما إنْ أتيتُ بشيءٍ أنتَ تكرَهُه　　　إذنْ فلا رفَعتْ سوْطي إليّ يدِي

أنظـر : كتاب معاني الحروف ، للرّماني ، ص ٧٤-٧٧ ، التعليقة ، لأبي علي الفارسي ، ٢٦٤/٢ ، الصّاحبيّ ، لابن فارس ، ص ١٧٦-١٧٧ ، المفصّـــل ، للزمخشري ، ص ٣٢٠-٣٢٢ ، مغني اللّبيب ، ٢٢/١-٢٥ ، شرح ابن عقيل ، ٣٧٠/٢-٣٧٥ ، البحر المحيط ، للزركشي ، ٢٧٨/٢ .

[٣] ولأنّ حرْفَ " إنْ "(يستعمل)[١] في معدومٍ متردِّد الوجود ، كما هو حدُّ الشّرط الحقيقيّ ، فلذلك قبُحَ قولهم : إنْ احمرَّ البُسْر[٢] ؛ لأنّ احمرَاره من الأمورِ الكائنة .

بخـــــــلافِ " إذا " فإنّها تستعملُ في الأمورِ الكائنة ، كقوله تعالى : ﴿ إذَا الشَّمْسُ كُوِّرَت ﴾[٣]، ومنه قوله تعالى:﴿ إذا قُمْتُمْ إلى الصَّلاةِ فاغْسِلُوا وجُوهَكُم ﴾ [٤] ، وقوله تعالى :﴿ وإنْ كُنتُمْ جُنُباً فَـاطَّهَّرُوا ﴾[٤] فـإنّ القيـامَ إلى الصّلاةِ من الأمورِ الكائنةِ [٢٥٩/ب] نظراً إلى إسلامِ المخاطَبين ، بخـلافِ الجنابةِ فإنّها ليست من الأمورِ اللاّزمةِ للإسلام .

---

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) في (أ) و (ج) و (د) : البشر ، وفي (ب) : اليُسْر ، والصـــــوابُ ما أثبتّه وهو البُسْر ، وهي هكذا في "المفصّل" ، والبُسْرُ بضمِّ " الباء " هو الرّطب قبْـلَ أنْ يحمـرّ فـإذا نضِـجَ فقـد أرطـب ، والبَسْر بفتْحِ " الباء " الخَلْط أي خلْطُ البُسْرِ بالرّطب وانتباذُهما معاً ، وقدْ نُهِي عنه .

أنظـــــر : غريب الحديث ، لأبي عبيد ، ٣٠٠/٤ ، تهذيب اللّغة ، ٤١٢/١٢ ، غريب الحديـث ، لابن الجوزي ، ٩٦/١ ، المصباح المنير ، ص ٤٨ ، النهاية ، لابن الأثير ، ١٢٦/١ .

واحمرارُ البُسْرِ من الأمورِ الكائنة ، أي المتحقّقة الوجود ، فلا يصـــحّ دخول " إنْ " عليها ؛ لأنّ من شرْطِها كما ذكر دخولها في معدومٍ متردّد الوجود ، يقـــول الزمخشري في "المفصّـل" :{ ولا تسـتعملُ " إنْ " إلاّ في المعـاني المحتملـة المشـكوكُ في كونهـا ، ولذلـك قبُــحَ : إنْ احمـرَّ البُسْـر ، وإنْ طلعت الشّمسُ آتِك ، إلاّ في اليومِ المغيم ، وتقول : إنْ ماتَ فلان كان كذا ، وإنْ كان موتُه لا شُبهةَ فيه إلاّ أنّ وقتَه غير معلوم } . المفصّـــل ، ص ٣٢٢ .

(٣) الآية (١) من سورة التّكوير .

(٤) الآية (٦) من سورة المائدة .

[حــــرْفُ إذا]

[و " إذا " يصلح للوقت وللشرط على الســـــواء عند نحويي الكوفة ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه .
وعند البصريين ـ وهو قولهما ـ : هـي للوقـت ، ويجـازى بهـا من غير سقوط الوقت عنها ، مثل " متى " فإنها للوقت لا يسقط عنهـا بحال ، والمجازاة بها لازمة فـي غير موضـع الاستفهام ، وبـ" إذا " غير لازمة ، بل هي في حيز الجــــواز] .

قوله :{ و " إذا " يصلح للوقت وللشرط على السواء عند نحويي الكوفة وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه }(أي يستعملُ للوقتِ)(١) ويستعملُ للشّرطِ أيضاً وهو مشتركٌ بينهما ، ولكن إذا استعمل للشّرطِ يسقطُ عنه معنى الوقت أصْلاً كـ" إنْ "(٢) ، **وعندهما** : هي للوقتِ ولكن قد يستعملُ للشّرطِ مجازاً ، وعند استعمالِه للشّرطِ (لايسقطُ عنه)(٣) معنى الوقت أيضاً بمنزلةِ " متى "(٤) .

---

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) في (ب) و (ج) وردَت العبارة هكذا : يسقط عنه معنى الوقت أصلاً فكان .

(٣) ساقطة من (ج) .

(٤) في (ب) : بمنزلة " حتى " .

قال ابن هشام : " إذا "{ إذا لم تكن للمفاجأةِ فالغالبُ أنْ تكون ظرْفاً للمستقبلِ متضمِّنةً معنى الشّرْط ، وتختصُّ بالدّخولِ على الجملةِ الفعليّةِ عكس الفُجائيّة ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى :﴿ ثـمَّ إذَا دَعَاكُم دَعْوةً مِن الأرْضِ إذَا أنتُم تخرُجُون ﴾ ، وقوله تعالى :﴿ فإذا أصَابَ به منْ يشَاءُ مِـنْ عِبَـادِه إذا هُم يستَبْشِرون ﴾ } .
= = =

وثمرةُ الخِـــلافِ تظهرُ فيما إذا قال لامرأتِـه : إذا لم أُطلِّقْـكِ (فـأنتِ طالق)(١) فعلى قولِ أبي حنيفـة ـ رحمـه الله ـ : لا تطلُـق حتـى يمـوت(٢) ، وعلى قولهما : تطلقُ حين سكت (٣) .

فههنا ثلاثةُ ألفـاظ : " إنْ " و " متـى " و " إذا " ، ففـي قولـه : إنْ لم أُطلِّقكِ فأنتِ طالق ، (لا تطلق حتى يموت بالاتّفاق ، وفي قوله : متـى مـا لم أُطلّقكِ فأنتِ طالق)(٤) ، (تطلقُ)(٥) حين سكتَ بالاتّفاق .

واختلفوا في " إذا " ، فأبو حنيفة ـ رحمه الله ـ ألحقَها بـ" إنْ " ، وهمـا ألحَقَاها بـ" متى " ، ثمّ هذا الخلافُ فيمـا إذا لم يكـن لـلزّوجِ نيّـةٌ مـن الوقـتِ والشّرْط ، أما إذا نوَى الوقتَ يقعُ في الحالِ بالاتّفاق ، ولو نـوَى الشّـرطَ يقـعُ

= = أنظر : الصّاحبيّ ، لابـن فـارس ، ص ١٩٣ـ١٩٥ ، مغـني اللّبيـب ، ٩٣/١ ، أصـول البزدوي ، ١٩٣/٢ـ١٩٤ ، المبسـوط ، للسرخسي ، ١١٢/٦ ، الأصـول ، لـه ، ٢٣١/١ـ٢٣٢ ، جمع الجوامع ، ٣٤١/١ـ٣٤٢ ، البحر المحيط ، ٣٠٦/٢ـ٣٠٨ ، شرح الكوكب المنير ، ٢٧٢/١ـ٢٧٤

(١) ساقطة من (أ) .

(٢) في (أ) :حتى تموت ، وفي (ب) غير منقوطة ، وكلا اللفظين صحيح سواءٌ ماتَ هو أو مـاتت هي قبْلَه ، صرّح بذلك الصّدر الشّهيد فقال :{ لو قال : أنتِ طالقٌ إذا لم أُطلّقـكِ ، إنْ عنَـى الوقـوعَ في الحالِ يقعُ في الحال ، وإنْ نوَى الوقُوعَ في آخرِ عمره يقعُ حينئذٍ ، وإنْ لم تكنْ له نيّة قال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يقعُ حتى يموتَ هي أو هو ، وقال أبو يوسف ومحمّد ـ رحمهما الله ـ : تطلقُ حين سـكت ؛ لأنّ كلمة " إذا " للوقتِ مثْلُ " متى " ، ولأبي حنيفة : أنّ كلمة " إذا " قد تُستعملُ شرْطاً خالصـاً } شرح الجامع الصّغير (٦٩ ـ أ ـ ب) . ومثله صرّح الزيلعي في "التبيين" فقال :{ لا تطلقُ حتى يموتَ أحدهما قبْلَ أنْ يطلّق } . تبيـين الحقائق ، ٢٠٦/٢ . وانظر أيضا : كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٩٣/٢ .

(٣) في (أ) : حتى سكت .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (د) .

(٥) ساقطة من (ج) .

في آخرِ العُمُر بالاتّفاق ؛ لأنّ اللّفظَ يحتملهما ، والدّلائلُ من الجانبين مذكورةُ في النّسخِ المطوّلة(١) .

قـــوله :{ ويجازى بها من غير سقوط الوقت عنها } (أي تستعملُ " إذا " للشّرطِ من غيرِ سقوطِ الوقتِ عنها)(٢) . إنما ذكَرَ استعمالَ الشّرطِ بلفظِ " المجازاة " ؛ لأنّ الجزاءَ لازمٌ للشّرط ، ولأنّ المقصودَ من الشّرطِ جزاؤه فسمّى استعمالَ الشّرطِ باسمِ ما قُصدَ به .

قوله :{ فإنها للوقت } أي أنّ " متى " للوقت ، ولا يسقطُ معنى الوقتِ عنها في جميعِ الأحوال ، والحالُ أن استعمالَ " متى " للشرْطِ لازمٌ في غيرِ موضِعِ الاستفهام [**٢٣٣/أ**] (كما في : متى تخرُجْ أخرُج ، بخلافِ موضِعِ الاستفهام)(٣) كما في قوله متى القِتَال ؟ ومتى قدِمَ زيد ؟

وفي " إذا " معنى الشّرطِ ليس بلازِم ، بلْ يستعملُ للشّرطِ [**٢٠٤/جـ**] كما في قولِ الشّاعر(٤) :

---

(١) أنظر : المختلف ، لأبي اللّيث السّمرقندي (٥٤ ـ ب) ، المبسوط ، للسرخسي، ١١١/٦-١١٢ الهداية مع شروحها ، ٣٢/٤ـ٣٤ ، تبيين الحقائق ، للزيلعي ، ٢٠٦/٢ـ٢٠٧ ، البحر المحيط ، للزركشي ، ٣٠٧/٢ .

(٢) ما بين القوسين ( ) هكذا تكرّر في النسخة (ب) مرتين .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٤) وهو عبْد قيْس بن خِفاف بن عمرو بن حنظلة .

إستَغْنِ ما أغنَاكَ ربُّكَ بالغِنَى   وإذا تُصِبْكَ خصَاصةٌ فتجمَّلِ(١)

وقد تستعملُ لغير الشّرطِ كما في قوله تعالى :﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَت ﴾(٢) وهذا أمْرٌ كائنٌ لا محالة ، والشّرطُ اسمٌ لمعدومٍ متردِّدُ الوجود ، ثمّ لَمّا (لم)(٣) يسقُط معنى الوقتِ من " متى " مع أنّ معنى الشّرْطِ فيه لازمٌ في غيرِ موضِعِ الاستفهام ، فلأنْ لا يسقُط معنى الوقتِ من " إذا " ومعنى الشّرْطِ فيه ليس بلازمٍ بالطّريقِ الأوْلى .

وهذا دليلهما ، يُثبِتان بهذا معنى الوقتِ في " إذا " بالطّريقِ الأوْلى(٤) ؛ لأنّهم اتّفقوا في " متى " على معنى الوقت مع لزومِ معنى الشّرْط ، فإنّه لا يسقطُ عنه بحالٍ في غير موضِعِ الاستفهام ، ويسقطُ معنى الشّرْطِ(٥) عن "إذا" ـ على ما ذكرنا ـ ، فينبغي أنْ يثبتَ فيه معنى الوقتِ بالطّريقِ الأوْلى(٦) .

---

(١) قال هذا البيت في قصيدةٍ طويلةٍ يوصي ابنه جميلاً بآدابٍ وحكم ، منها :

وإذا همَمتَ بأمْرِ شرٍّ فاتّئدْ   وإذا همَمتَ بأمْرِ خيْرٍ فاعجلِ
وإذا افتقرْتَ فلا تكنْ متخشِّعاً   ترجو الفواضِلَ عند غيرِ المُفضِلِ
وإذا تشَاجرَ في فؤادِكَ مرّةً   أمْرانِ فاعمدْ للأعفِّ الأجمَلِ

في قصيدةٍ طويلة ذكرها ابن الهمام ـ رحمه الله ـ في " فتح القدير" ، ٤/٣٣-٣٤ ، وانظر أيضاً : مغني اللّبيب ، ١/٩٣ .

(٢) الآية (١) من سورة التّكوير .

(٣) ساقطة من (ب) و (د) .

(٤) في (ج) وردَت العبارةُ هكذا : وهذا دليلهما يثبتان بهذا معنى الوقت من " إذا " ومعنى الشرطِ فيه ليس بلازم بالطريقِ الأوْلى ؛ لأنّهم اتفقوا .....

(٥) في (د) : ويسقطُ من معنى الشّرط ، بزيادة (من) .

(٦) في (ب) : بالطّريقِ الوقتِ الأولى .

[حُرُوفُ " مَنْ " و "ما " و " كلّ " و " كلّما "]

[و " من " و " ما " و " كل " و " كلما " تدخل في هذا الباب ، وفي " كل " معنى الشرط أيضاً ، من حيث إن الاسم الذي يتعقبها يوصف بفعل لا محالة ليتم الكلام ، وهي توجب الإحاطة على سبيل الإفراد ، ومعنى الإفراد : أن يعتبر كل مسمى بانفراده كأن ليس معه غيره] .

قوله :{و " من " و "ما " و (كل)(١) و " كلما " تدخل في هذا الباب}

أي في بابِ الشّرْط .

أمّا " مَنْ " فنحو :

[أ] قوله تعالى :﴿ ومَنْ يعْمَلْ مِن الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أو أُنْثى وهُوَ مُؤمِنٌ ﴾(٢) .

[ب] وقولُ منْ قال : مَنْ شَاءَ مِنْ عبيدي عتْقَه فهو حُرّ ، فهو لذَاتِ منْ يعقِل .

---

(١) ساقطة من (ب) و (ج) و (د) .

(٢) الآية (١٢٤) من سورة النّساء .

وأمّـــا " ما " فنحو :

[أ] قوله تعالى :﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنْفُسِكُم مِنْ خيْرٍ تَجِدُوه عِنْدَ ا للهِ ﴾(١)

[ب] ونحو ما ذكر في الكفالةِ :{ مثل أنْ يقول : ما بـايَعْتَ فلانـاً فعَلَـيّ ، وما ذابَ(٢) لكَ فعَلَيّ }(٣) .

وهي تستعملُ في ذاتِ ما لا يعقِل(٤) ، وفي صِفاتِ مـن يعقِـل ، حتـى إذا قيل : ما زيدٌ ؟ يستقيمُ في جوابِه : عـالِمٌ أو عـاقِل ، وإذا قيـل : مـا في الدّارِ ؟ يستقيمُ في الجوابِ : فرَسٌ أو حمار ، ولا يسـتقيمُ في الجـوابِ رجـلٌ أو امرأة .

وأمّـــا " كلّما " فنحو :

[أ] قوله تعالى :﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدّلَنَاهُم جُلُوداً غَيرَها ﴾(٥) .

[ب] وكقوْلِ من قال : كلّما تزوّجتُ امرأةً فهي طالق ، يحنثُ بكلِّ مرّة ، ويتزوّجُ كلّ امرأة ؛ لأنّها لتعميمِ الأفعال ، ويـلزمُ مـن تعميـمِ الأفعـال تعميـمُ

---

(١) الآية (١١٠) من سورة البقرة .

(٢) وفي (ج) : وما دارَ .

(٣) لعلّه يقصد أبا الحسين القدّوري حين ذكر هذا النصَّ في "الكتاب" في كتـاب الكفالـة ، ١٥٥/٢ ولعلّه يقصد به برهان الدّين المرغيناني حين ذكر هذا النصَّ أيضاً بلفظِه في "الهداية" في كتـاب الكفالـة ٩٠/٣ .

وقوله :{ ما ذابَ } أي ما ثبتَ ووجب ، مأخوذٌ من ذوْب الشّحم ، أي مـا ثبـتَ ووجـبَ لكَ منْ شئٍ فهو عليّ .

أنظر : فتح القدير ، لابـن الهمـام ، ١٨٣/٧ ، اللّبـاب شـرح الكتـاب ، للغنيمـي ، ١٥٥/٢ ، كمـا وردت هذه اللّفظ في الجامع الصّغير ، للإمام محمّد بن الحسن ، ص ٣٧٣ .

(٤) في (ج) : من لايعقِل .

(٥) الآية (٥٦) من سورة النّساء .

الأسماء ، بخـــلافِ " كـلّ " فإنّـه لتعميـمِ الأسمـاء ، و لم يـلزم[١] مـن تعميـمِ الأسماءِ تعميمُ الأفعال ، حتى لو قال : كلّ امرأةٍ أتزوّجها فهي طالق ، فـتزوّجَ امرأةً فطلقت ، ثمّ تزوّجَ تلك المرأة ثانياً لا تطلق[٢] .

قوله :{ وفي " كل " معنى الشرط أيضا من حيث إن الاسم الذي يتعقبها يوصف بفعل لا محالة } وإنما احتاجَ إلى إثباتِ شرْطيّتِها بهذا التّعليلِ ؛ لما أنّ حرْفَ الشّرطِ الحقيقيّ يَلِي الفعْل ، إمّا ظاهراً ـ وهـو الأصْـل ـــ ، أو تقديـراً كقوله تعـــالى :﴿ وإنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُم ﴾[٣] ، وقوله تعالى :﴿ إنْ امرُؤٌ هلَكَ ﴾[٤] أي إنْ هلَكَ امرؤٌ هلك[٥] .

وكلمةُ " كلّ " لا تدخلُ إلاّ في الأسماء[٦] ، فلا تكون للشّرْط ، ولكن يوجدُ فيه حدُّ الشّرْط ، وهـو مـا قلنـا : إنّ الشّـرطَ اسـمٌ لمعـدومٍ علـى خطَـرِ الوجودِ[٧] وللحكمِ تعلّقٌ به ، وهذا المعنى فيه موجود ، فإنّه لو قال :كلّ عبْـدٍ اشتريتُه فهو حُرّ ، يصحّ ، ولذلك إنّها إنْ لم تَلِ الأفعال[٨] لكنّها تلـي الأسمـاءَ

---

(١) لو قال : ولا يلزم ، لكان أوْلى .

(٢) أنظر : المبسوط ، للسرخسي ، ٩٦/٦-٩٧ ، الهداية ، للمرغيناني ، ٢٥٠/٢ـــ٢٥١ ، خلاصة الفتاوى ، لطاهر بن أحمد البخاري (١٢٣ ـ ب) كشف الأسرار شرح المنار ، للنّسفي ، ١٨٣/١ ، تبيين الحقائق ، للزيلعي ، ٢٣٣/٢-٢٣٥ .

(٣) الآية (٧) من سورة الزُّمَر .

(٤) الآية (١٧٦) من سورة النّساء .

(٥) أنظر : كتاب معاني الحروف ، للرمّاني ، ص ٧٤ ، كشف الأسرار ، للبخاري ، ١٩٣/٢ .

(٦) لو قال : لاتدخُلُ إلاّ على الأسماء ، لكان أوْلى .

(٧) في (ج) : على خطَرِ الزّوال .

(٨) في (ب) : إنّها إنْ لم تدخل الأفعال .

التي تلِيها الأفعال أو معنى الأفعال ، فكان فيها معنى الشّرطِ منْ هذا الوجْه(١) نحو قوله تعـــالى :﴿ كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا ﴾(٢) ، وقولـه تعـالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الموْت ﴾(٣) .

قوله :{ وهي توجب الإحاطة على سبيل الإفراد } بكسْرِ الهمـزة علـى المصـــدر ، بدليل (ذِكْر)(٤) لفظ " الإنفراد " مقامَه في "أصـول الفقـه"(٥) لفخر الإسلام(٦) ـ رحمه ا لله ـ .

ثمّ يستـــفادُ معنى الإحاطـة مـن لفـظِ [٢٦٠/ب] " كـلّ " ، والإفراد من " المضافِ إليه " ، وهو النّكرةُ في موضِعِ الإثبات ، بخلافِ كلمـة " مَنْ " فإنّه ليس فيه معنى الإفراد ، وهي(٧) تحتملُ الخصوصَ أيضاً مثْل كلمـة

---

(١) أنظر ذلك في : الهداية ، للمرغيناني ، ٢٥١/٢ ، تبيين الحقائق ، للزّيلعي ، ٢٣٣/٢-٢٣٤ .

(٢) الآية (١١١) من سورة النّحل .

(٣) الآية (١٨٥) من سورة آل عمران .

(٤) ساقطة من (د) .

(٥) في النسخة المطبوعة من "أصول فخر الإسلام" ـ رحمه ا لله ـ (الإفراد) وليس (الإنفـراد) كمـا ذكر السِّغناقيّ ـ رحمه ا لله ـ ، قال فخر الإسلام :{كلمةُ " كلّ " وهي للإحاطة علـى سـبيلِ الإفـراد ، قال ا لله تعالى :﴿ كلُّ نفْسٍ ذائقَةُ الموْت ﴾ ، ومعنى الإفـراد : أنْ يُعتبرَ كلّ مسمّىً منفرداً ليـس معـه غيره ، وهذا معنىً ثبتَ لهذه الكلمة لغةً فيما أُضيفت إليه كأنّها حاصلة ، حتى لم تستعمل مفردة } . أصول البزدوي ، ٨/٢ . فلعلّ الشّيخ ـ رحمه ا لله ـ كانت عنده نسخةٌ غير النّسخة التي اعتُمِـدَ عليهـا في الطّبع .

وانظر معنى كلمة " كلّ " أيضاً في : مغني اللّبيب ، ١٩٣/١ ، أصول السرخسي ، ١٥٧/١ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنّسفي ، ١٨٢/١ .

(٦) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٧٠) .

(٧) أي كلمة " كلّ " .

(مَنْ)(١) ، إلاّ أنّها عند العمومِ(٢) تخالِفُها في إيجابِ الأفراد ، أعني أنّ أفرادَ كلمة " كلّ "(إذا)(٣) وُجدت معاً يُعتبرُ كلّ واحدٍ منها كأنْ ليس معه غيرُه ، وليس هذا المعنى في أفرادِ "مَنْ " فإنّها إذا وُجدت معاً يُعتبرُ صِفةُ الاجتماع(٤) لا الإنفراد(٥) .

ويظهرُ ذلك فيما ذكره محمد ـ رحمه الله ـ في "السِّيَر الكبير"(٦) : إذا قال : مَنْ دخلَ منكم هذا الحِصْنَ أوّلاً فله من النّفْلِ كذا ، فدخلَ جماعةٌ معاً لم يكن لواحدٍ منهم شئ ، ولو قال : كلّ مَنْ دخلَ منكم هذا الحِصْنَ أوّلاً فله عشَرة ، فدخلَ عشرةٌ معاً ، إستحقَّ كلُّ واحدٍ منهم النّفْلَ تامّاً ؛ لأجْلِ الإحاطةِ في كلمة " كلّ " على وجهِ الإفراد ، فكان كلُّ واحدٍ من الدّاخلين كأنّه فرْدٌ ليس معه غيرُه ، وهو أوّلُ من النّاسِ الذين تخلّفوا و لم يدخلوا ، وهو أوّلُ أيضاً من التّسعةِ الذين دخلوا معه(٧) [١٧٩/د] (لأنّه لمّا اعتُبِر في نفسِه

---

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) في (د) : إلاّ عندها عندَ العموم .

(٣) ساقطة من (أ) .

(٤) في (أ) : الإجماع ، وفي (ب) : الاحتمال .

(٥) أنظر الفرْق بين كلمة " كلّ " و " مَنْ " و " جميع " في :
أصول البزدوي ، ٩/٢ ، أصول السرخسي ، ١٥٥/١ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، كشف الأسرار شرح المنار ، للنّسفي ١٨٢/١ ، ١٨٤-١٨٥ .

(٦) أنظر : السِّيَر الكبير ، للإمام محمّد بن الحسن مع شرحه للسّرخسي ، ٨٥٦/٣-٨٥٨ .

(٧) أي لو أخذنا واحداً من أولئك العشرة الذين دخلوا الحِصْنَ أوّلاً ، فبالنّظرِ إلى عامّةِ النّاسِ الذين لم يدخلوا هو أوّلهم ، فاستحقّ لذلك النّفل ، وبالنّظرِ إلى التسعةِ الذين دخلوا معه فهو أيضاً أوّلهم كأنّه ليس معه غيرُه ، فاستحقّ لذلك النّفْل .

كأنّه فرْدٌ ليس معه)(١) غيرُه ، كان هو أوّل ممن سِواه ، فلذلك استحقّ النّفْـلَ كاملاً ؛ لأنّ اسمَ الأولويّة تحقّقَ في كلّ فرْدٍ منهم ، وفي كلمـــــة " مَــنْ " (وجبَ)(٢) اعتبارُ جماعتِهم ، وذلك ينافي الأولويّة ، ولو دخلَ العشَرةُ على التّعاقُبِ كان النّفْلُ للأوّلِ خاصّةً في الفصْلين ؛ لاحتمـــالِ الخصوصِ في كلمة " كلّ " ، فإنّ [٢٣٤/أ] الأوّلَ اسمٌ لفرْدٍ سابقٍ لا يشارِكُه فيه غـيرُه ، وهـذا المعنى تحقّقَ للسّابِقِ منْ كلِّ وجْه .

وكلمةُ " الجميع " بمنزلةِ كلمة " كلّ " في أنّها توجِبُ الإحاطـةَ ولكـن على وجْهِ الاجتماعِ لا على وجْهِ الانفراد(٣) ، حتى لو قال : جميعُ مَـنْ دخـلَ منكم هذا الحِصْنَ أوّلاً فله كذا ، فدخلَ عشَرةٌ معاً ، إستحقّوا نفْـلاً واحـداً ، بخلافِ قولـه : كـلّ مـنْ دخـل ؛ لأنّ لفـظَ " الجميـع " للإحاطـةِ علـى وجْـهِ الاجتماع ، وهم سابَقون(٤) بـالدّخولِ علـى سـائرِ النّـاس ، وكلمـة " كـلّ " للإحاطةِ على وجْهِ الإفراد ، وكلّ واحـدٍ منهـم كـالمنفرِدِ(٥) بـالدّخولِ سـابقاً على سائرِ النّاسِ ممن لم يدخل .

---

(١) ساقطة من (ج) .

(٢) ساقطة من (ب) .

(٣) في (ب) و (ج) : الإفراد .

(٤) في (د) : وهم صادِقون .

(٥) في (أ) : كالمفرد .

فحصـــــلَ من هذا كلِّه ، (أنّ كلمةَ)(١) " **كلّ** " للعمومِ على سبيلِ الإفراد ، وكلمةَ " **جميع** " للعمومِ على سبيلِ الاجتماع ، وكلمة " **مَنْ** " علـى الإطلاق ، كما في حروفِ العطْف ، ولكن بطـلَ النّفْـلُ في قولـه : مَـنْ دخـلَ منكم هذا الحِصْنَ أوّلاً فله من النّفْلِ كذا ، فدخلَ جماعـةٌ ؛ لمـا أنّ الأوّلَ اسـمٌ لفرْدٍ سابِق ، وهو تصريـحٌ بـالخصوص ، فـلا يستحِقُّ [**٢٠٥/جـ**] النّفْـلَ إلاّ واحدٌ دخلَ سابِقاً على الجماعة ، وكلمةُ " مَنْ " وإنْ كانت عامّةً لكن تحتملُ الخصوص ، فترجّحَ جانبُ الخصوصِ بقِرانِ الأوّل ، بخـــلافِ كلمةِ " كلّ " و " الجميع " ، فإنّ كلاًّ منهمـا موضـوعٌ لمـا ذكرنـا مـن اعتبـارِ (معنـى)(٢) الإفرادِ ومعنى الاجتماع ، فأُوِّلَ اسـْـمُ الأوّلِ(٣) بمعنىً يليقُ بموضوعهما على ما ذكرناه . ـ والله أعلـــــم ـ .

---

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) ساقطة من (د) .

(٣) في (ج) : فأوّل أوّل اسمُ الأوّل .

[خاتِمةُ الكتاب]

يقـولُ العبْـدُ المفتقِـرُ إلى اللهِ المرشِـدِ إلى سـواءِ المنهَـاج ، والمُنَجِّـي مِـنْ وصْمةِ(١) الاتّسَام بسِمَةِ النَّفَاج(٢) ، المدْعو بحسين بن علـيّ بـن الحجّـاج(٣) ، ستَرَ الله عيوبَه ، وغفَرَ ذُنوبَه ، قد انتهى (لي)(٤) ما استمددتُ من الله موادَّ التّوفيق ، واستوهَبْته فيما نحوْتُه من التّحقيق ، فإنّـه بحمْـدِ الله قـدْ بـرَزَ مطّلعـاً على حَاقِّ المعنى(٥) وفَصِّ الحقيقة ، ونَجَمَ كاشِـفاً لما استُبهِمَ في (هـذه)(٦) الأوراقِ الوريقة ، ولكن مع ذلك لم أتَعَالَ عن جاهِـلٍ مُشِـطٍّ(٧) دَعَـاهُ فـرْطُ سِـفْلتِـه ، وذي غِلٍّ حمَـلَه(٨) خُبْـثُ دِخْلَتِـه ،

---

(١) في (ب) : وهْمة .

والوَصْمة : صِفةُ عيْبٍ تكون في الإنسان . أنظر : تهذيب اللّغة ، ١٢/٣٦١ .

(٢) النّفْجُ هو : الظّهورُ والارتفاعُ والخرُوج ، والنَّفَّاجُ هو : الرّجلُ يقولُ ما لا يفعل ، ويفتخِرُ بما ليس له ولا فيه . وفي هامش النسخة (د) : النَّفاجُ هو الذي يعِدُ فيُخلِف .

أنظـر : تهذيب اللّغة ، ١١/١١٥ ، الصّحاح ، ١/٣٤٥ ، معجم مقاييس اللّغة ، ٥/٤٥٧ ، لسان العرب ، ٢/٣٨٢ ، المصباح المنير ، ص ٦١٦ .

(٣) في (أ) : الحجّاج الصِّغناقيّ .

(٤) ساقطة من (أ) و (ب) و (د) .

(٥) في (ب) : حلق المعنى ، والصّوابُ ما أثبتّه ، وحاقّ المعنى حقيقتُه .

(٦) ساقطة من (ج) . والإشـارة في قوله (هذه الأوراق) عائدٌ على كتـاب " المختصر" أصْلِ هذا الكتاب لحسام الدِّين الأخسيكتي .

(٧) في (ج) : نشيط ، والصّوابُ ما هو الثّابت .

والشّططُ : مجاوزةُ القَدْر ، وشَطَّ الرّجلُ وأشَطَّ إذا جارَ في قضيّته ، والمُشِطّ اسمُ فاعِلٍ .

أنظر : تهذيب اللّغة ، ١١/٢٦٤ ، الصّحاح ، للجوهري ، ٣/١١٣٧-١١٣٨ ، معجم مقاييس اللّغة ٣/١٦٥-١٦٦ ، لسان العرب ، ٧/٣٣٤ ، المصباح المنير ، ص ٣١٣ .

(٨) في (ب) : جملةً .

إلى تهجينِ(١) ما هو حَرِيٌّ بأنْ يُنَمّقَ(٢) بالنّضـــارِ(٣) على بسيطِ الحَدَق(٤) ،

(١) التّهجينُ من هَجَنَ ، والهِجــانُ البياض ، وهو أحسنُ البياضُ وأعتَقُه في الإبلِ والرّجالِ والنّساء ، والهِجانُ الكرَم ، يقال امرأةٌ هِجان ، أي الكريمةُ الحَسَب ، والهجــينُ من الخَيْلِ الذي ولَدَتْهُ برذونَة من حصانٍ عربيّ ، والهجينُ الذي أبوهُ عربيّ وأُمُه أَمَة ، وقيل : الهجــينُ الـذي أبوهُ خـيْرٌ مـن أُمِـه ، قـال الأزهري :{ وهو الصحيح } والهُجْنةُ في الكـلام : مـا يـلزمُكَ منـه العيْـب ، وقيـل : هـو القُبْـحُ في الكلام ، وهو المرادُ هنا .

أنظر : تهذيب اللّغة ، ٥٨/٦-٦١ ، المصباح المنير ، ص ٦٣٥ .

(٢) النّونُ والميمُ والقافُ أَصْلٌ يدلّ على تحسينِ الشّيءِ وتجويدِه ، يقـال : نَمَقَ ونَمَّقَ ، ونَمّقتُ الكتابَ أي حسّنتُ الكتابَ ونقشتُه وصوّرتُه .

أنظـــر : تهذيب اللّغة ، ٢٠٣/٩ ، الصّحاح ، ١٥٦١/٤ ، معجم مقاييس اللّغة ، ٤٨٢/٥ ، لسان العرب ، ٣٦١/١٠ .

(٣) النّضَارُ والنّضَـارةُ البريقُ من النّعمة ، وهي في الأصْلِ حُسْنُ الوجه ، ومنه الحديث :﴿ نضّـرَ الله امرءاً سمِعَ مقالتي فوعاها ﴾ .

أنظـــــر : تهذيب اللّغة ، ٨/١٢ ـ ١٠ ، غريـب الحديـث ، لابـن الجـوزي ، ٤١٤/٢ ، النّهايـة ، لابن الأثير ، ٧١/٥ .

ومرادُه هنـــــا : أنّ هذا الجاهِلَ الذي أرادَ النَّيْلَ من هذا الكتابِ كان حَرِيّاً به أنْ يبحثَ في محاسِنه ومعانيه ، وأنْ يزيدَ من تجويدِه وتحسينِه بدلاً من تهجينه وتقبيحِه .

(٤) الحاءُ والدّالُ والقافُ أصْلٌ واحدٌ ، وهو الشّيْءُ يُحيطُ بالشّـيْءِ ، يقـــال : حَـدَقَ القـومُ بـالرّجلِ وأحْدَقوا به ، وحَدَقَةُ العيْنِ من هذا ، والجمْعُ حِداق ، والتّحديقُ شـدّةُ النّظـر ، والحديقـةُ الأرضُ ذاتُ الشّجر .

أنظر : تهذيب اللّغة ، ٣٣/٤-٣٤ ، معجم مقاييس اللّغة ، ٣٣/٢-٣٤ .

وكلا المعنيين صالحٌ للتعبيرِ عنه ، فلو كان المقصـــودُ من (الحَدَق) حَدَقَةُ العيْنِ فكأنّه قـال : بأنّ هذا الجاهِلَ حملَه حِقْدُه وخُبْثُه على تزويرِ ما هو حريٌّ بأنْ يكون حسَناً في أعينِ النّاظرين .

وإنْ كان المقصـودُ من (الحَدَق) الحديقةُ فكأنّه قال : حملَه ذلك على استقباحِ وتهجينِ مالا يمكنُ تقبيحُه ولا يصحّ تشويهُه ، وهي الحدائقُ الغَنّاء ذات العُشْبِ النّضيرِ والثّمرِ اليانِع .

وعلى تلحِينِ[١] ما هو أصَحُّ مِنْ بيْضِ النَّعَامِ في قُبْحِ[٢] الغَلَقِ[٣] ، (ولكن)[٤] طيّبتُ نفْسِي بأنّي لستُ بأوّل مَنْ عِييَتْ حالُه من الأنام ، وأوّل زُجاجةٍ كُسِرتْ في الإسلام .

يَهِرُّ جُرَيٌّ[٥] من الجُبْنِ عَنْبسَا عُثيثة تَقْرِمُ جِلْداً أملسَا[٦]

---

(١) اللّحنُ من الأضْداد فإذا أخْطأ فقد لَحَن ، وإذا أصابَ فقد لَحَن ، يقولُ عمر بن الخطّاب ﷺ { تعلّموا السّنّةَ والفرائضَ واللّحن } .

أنظر : الأضداد ، لابن الأنباري ، ص ٢٣٨-٢٣٩ ، الأضداد ، للصّغاني ، ص ٢٤٤ ، تهذيب اللّغة ٥/٦١-٦٢ .

والمرادُ به هنا : المعنى الأوّل .

(٢) في (أ) : فتح ، وهي في باقي النسخ غير منقوطة ، وما أثبتّه هو الصّحيح ؛ لأنّ حرْفَ (في) هنا للسببيّة ، أي بسببِ قُبْحِ أخلاقِه .

(٣) الغَلَقُ : الغضَبُ وضيقُ الخُلُق ، وقال المبرّد : الغَلَقُ ضِيقُ الصّدْرِ وقِلّةُ الصّبْر ، ولها معانٍ أُخَر ، ولكن المرادَ هنا ما ذكرتُه .

أنظر : تهذيب اللّغة (الجزء المستدرك) ص ١٣٩-١٤٦ ، الصّحاح ، ٤/١٥٣٨ ، المغرب ، ص ٣٤٢-٣٤٣ ، لسان العرب ، ١٠/٢٩٢ ، المصباح المنير ، ص ٤٥١ .

فكان المعنى : أنّ من شِدّةِ قُبْحِ أخلاقِ ذلك الشّخصِ الجائرِ في حكمِه عليّ أنّه خطّأني فيما كتبتُه حتى ولو كان ذلك أصحّ من بيْضِ النَّعَام – وهو مثَلٌ يُضربُ لصحّةِ الشّئ – .

(٤) ساقطة من (ج) .

(٥) في هامش النسخة (د) : جُرَيّ تصغيرُ جروْ .

(٦) لم أهتَدِ إلى قائله ، ولعلّه من أرجاز رؤبة ، ولكن وجدتُ أنّ الأحنف بن قيس استشهدَ به على حارثةَ ابن بدْر الغُدَاني ، حينما عابَه عند زياد للدّخولِ فيما لا يعنيه ، وذلك أنّه طلَبَ من أميرِ المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ أنْ يدخله في الحكومة ، فسعَى حارثة به .

وجُرَيّ تصغيرُ جروْ ، وهو ولدُ الكلْب ، والعَنْبَسُ الأسد ، والعُثّة هي السّوسة التي تأكُلُ الصّوف ، وهو مثلٌ يُضرَبُ للضّعيفِ يجْهَدُ أنْ يؤثّرَ في الشّئِ فلا يقْدِرُ عليه .

أنظر : الصّحاح ، للجوهري ، ١/٢٨٧ ، معجم مقاييس اللغة ، ٤/٢٧ ، مجمع الأمثال ، للميداني ، ٢/٣٦٢(٢٤٩٤) ، لسان العرب ، ١٢/٤٧٥ .

فكفاني بعالِمٍ مُنْصِفٍ(١) قد اطّلعَ عليه وارتضَاه ، وذي شُبْهةٍ أعواماً قد استَضَاءَ به واستحْلاَه ، و لله درّ منْ يقول :

إذا رضِيَتْ عنّي كِرَامُ عشِيرتي فلا زالَ غضْبَاناً عليَّ لئامُها(٢)

ولو لم يكن فيه إلاّ ما نقلتُ (فيه)(٣) من الأساتذةِ الكِبَار ، وبثْثتُ شُذورَ ما قَرَعَ سمْعي من النّثار ، لكَفَى كلَّ الكِفَاية ، وحُسِبَ من الهِداية ، فإنّي لّما ظفِرتُ بخدمةِ الإمامِ العالِمِ الحجّاجِ الرّبّانيّ ، البارِعِ الوَرِعِ الصّمدَانيّ أُستاذُ العلماء ، بقيّةُ الكُبَراء ، المتفرِّد بإحياءِ سِيَرِ السّلَف ، المتوحِّدِ على وجْهِ الغبْرَاءِ بأنّه خيْرُ الخلَف ، موْلانا حافِظ الدِّين البخاريّ(٤) ، شَكَرَ ا لله مساعِيه وزادَ معاليه ، فقَفَوْتُ أثَرَهُ أينما انبَعَث ، والتقطتُ فوائدَه كلَّ ما نَفَث ، وهو أيضاً ــ رحمه ا لله ــ أكْرَمَ مثْوايَ ومكّنني في الخَلَد ، وربّاني تربيةَ الوالِدِ للولَد

وخزَنْتُ فيه أيضاً فرائدَ منْ (أدْركتُ)(٥) من المشايخِ العِظَام ، وفوائدَ من انتهَيْتُ من الأساتِذةِ الكِرَام ، منهم :

الإمامُ الزّاهِد ، البارِعُ الوَرِع ، (المقدَّمُ)(٦) في حَلَبَةِ سِبَاقِ التّدقيق ، ومِضْمارِ التّحقيق ، وهو العَيْنُ الفوّارةُ في الأحكامِ الشّرعية ، والينبُوع المَعِينُ

---

(١) في (أ) : مصنف .

(٢) أنظر : كتاب "الدرّ الفريد وبيت القصيد" لمحمد أيدمر ، وهو كتابٌ يُعنى بذكْرِ الأبياتِ الشِّعريّة وترتيبِها حسبَ الحروفِ الأبجديّة ، ونسبتِها لقائليها ، نسخة مكتبة فاتح ، (١/٣٢٣) .

(٣) ساقطة من (د) .

(٤) الذي سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٣٤) .

(٥) ساقطة من (ب) .

(٦) ساقطة من (ب) .

في الأصولِ المِلِّيّة ، وهو الذي شَدَّ عَضُدِي ، وآزَرَ أزْري ، ومدَّ بضَبْعِي(١) ، وقوّى ظهْري ، وهو الأوْحَدِيُّ في دَرْكِ دقائقِ فخْرِ الإسلام(٢) ، ونشْرِ [٢٦١/ب] مصنّفاتِه فيما بين الأنام ، والمخصوصِ بمصاحبَةِ صاحبِ "المختصر"(٣) وروايتِه ، وتبليغِ فِقْهِه ودرايتِه ، مولانا وسيّدِنا فخر الدِّين المايمرغيّ(٤) ، تغمّدَه الله بالرّحمةِ والرّضْوان ، وأسْكنَه في فرادِيسِ الجِنَان .

ومنهم : الإمامُ الزّاهِد ، أرأفُ النّاسِ على عبَادِ الله الأخْيَار ، وأعْطَفهم عليهم من الآباءِ الأبْرار ، مَعْدِنِ الأحاديثِ النّبوية ، مجمع الآثَارِ المصطَفَويّة ، مولانا جلال الدِّين المَعْشَر(٥) - رحمه الله - (وهو رحمه الله)(٦) أوّلُ منْ فَتَقَ لسَاني ، وفتَحَ جَنَاني(٧) .

---

(١) الضَّبْع : العَضُد ، ومنه الاضطباعُ في الإحرام .
أنظر : تهذيب اللّغة ، ١/٤٨٥ .

(٢) أبو الحسن عليّ بن محمّد بن الحسين فخر الإسلام البزدوي ، الذي سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٧٠) .

(٣) حسام الدِّين محمّد بن محمّد بن عمر الأخسيكتي ، الّذي سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (١٩) .

(٤) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٣٥) .

(٥) سبقت الإشارة إلى ترجمته في القسم الدّراسي ص (٣٦) .

(٦) ساقطة من (أ) .

(٧) في (ج) : وربَطَ جَنَاني .

وصـادَفْتُ جماعـةً نابغَـةً مـن الفِتْيَـان ، وعُصْبَـةً فائقـةً علـى الأقْــرَان ، خُصوصاً في هذا الفَنِّ الذي نحن فيه(١) ، فإنّهم ارتقَوْا إلى ما ينتهيه(٢)، جَثَوْتُ بين أيدِيهم ، وأثبتُّ فيه ما بَلَغني من لديهم(٣) ، منهم :

الإمامُ العالِمُ النَّطِسُ(٤) اللّوْذَعيّ ، والقَرْمُ(٥) النَّدِسُ الأحْـوَذيّ ، مولانـا حسام الدِّين النِّيازويّ(٦) - رحمه الله - .

ومنهم : الإمامُ الزّاهِـــدُ ، مُدْرِكُ اللّمحَة ، مُصيبُ الرِّمْزَة(٧) ، رئيسُ أهْلِ الطّريقة(٨) ، تاجُ أهْلِ الحقيقة ، مصنِّف آخرِ الزّمان ، نفّـــاعُ طلبة العِلْمِ الذين هجَروا الأوْطان ، مولانا حافِظ الدِّين النَّسَفيّ(٩) .

---

(١) أي في علْمِ أصولِ الفقه .

(٢) أي بلَغوا النّهايةَ فيه .

(٣) دَرَجَ المؤلّف - رحمه الله - على مثْلِ هذا التعبير كمـا هـو واضِحٌ مـن أوّلِ الكتـاب ، ومـا لَـدَى الإنسان هو ما عنده .

(٤) النَّطِسُ والنَّدِس ، من الفِطْنةِ والكِياسَة ، يقـال : نَطِسٌ ونِطِّيس : إذا كان عالماً فطِناً مجرِّباً للأمور وقيل : النَّطِسُ الطبيبُ الحاذِق ؛ لأنّ الطِّبَّ بالرّوميّة النِّسْطاس .

أنظر : تهذيب اللّغة ، ٣٣٧/١٢ ، معجم مقاييس اللّغة ، ٤٤٣/٥ .

(٥) القَرْمُ هو السَّـيِّدُ الرّئيسُ من الرّجال ، ويقال : المُقرَم ؛ لأنّه شُبِّه بالقَرَمِ مـن الإبـلِ لعِظَمِ شـأنِه وكرَمِه .

أنظر : تهذيب اللّغة ، ١٤٠/٩ ، معجم مقاييس اللّغة ، ٧٥/٥ ، لسان العرب ، ٤٧٣/١٢ .

(٦) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٣٨) .

(٧) الرِّمْزَة : مشتقّةٌ من الرّمْز ، وهـو تلطّـفٌ في الإفْهـام بإشـارة ، كتحريـكِ طـرفِ اليَـدِ والشّـفةِ واللّحْظ ، وعُبِّر عن كلّ كلامٍ بإشارَة بالرّمْز ، كما عُبِّر عن السِّعايةِ بالغَمْز .

أنظر : التّوقيف ، للمناوي ، ص ٣٧٤ ، الكلّيّات ، ٣١٢/٣ .

(٨) من اصطلاحات الصُّوفيّة ، والطّريقـةُ في عُرْفِهم السِّيرَةُ المختصّةُ بالسّالِك إلى الله في قطْعِ المنـازِل والتّرقّي في المقامات ، وقيل : هي أوامرُ الله تعالى وأحكامُه التي لا رُخْصةَ فيها .

أنظر : التّوقيف ، ص ٤٨٢ ، دستور العلماء ، ٢٧٦/٢ .

(٩) سبق ترجمته في القسم الدّراسي ص (٣٩) .

ومنهم [٢٣٥/أ] الإمامُ العالِم ، الزّاهِــــدُ المحقِّق ، والهُمامُ المدقِّق ، المشهودِ (له)(١) باليَدِ البيضَاءَ في الأصول ، والحُجّةِ ذاتِ المَضَاء في المعقُول ، مولانا شمس الدِّين العضد الكندي(٢) - رحمه الله - .

ومنهـم : السَّـيِّدُ افتِخَـار آلِ السِّيادَة ، رئيسُ أهْـلِ السَّـعادَة ، مُحْـيي الجامِعَيْن ، مُفتي الخافِقيْن ، ذو الفصَاحةِ الباهِرة ، والحُجَـجِ الزّاهِـرة ، أحْسَـنُ النّاسِ خَلْقاً ، وأكرمهم خُلُقـاً ، مولانـا السيّد الإمـام (جمـال)(٣) الدِّيـن(٤) المعــروف بختَــن مولانا حميد الدِّين(٥) - رحمهما الله - .

ومنهم : الإمامُ العالِمُ الشّهيد ، المحقِّقُ الكامِلُ الرّشـيد ، دقيـقُ النّظَـر ، مُفتي البَشَر ، الفائقُ في علمِ الفُروع ، الجامعُ بين المعقُولِ والمسْموع ، له لِسَانٌ تبْهَرُ السُّيوفَ ذلاقتُـه ، وبيانٌ يسحَرُ العقُــــولَ رشاقتُـه ، مولانا رُكْن الدِّين الأفشَنْجيّ(٦) - رحمه الله - ، فقد ثبَتَ لي حقُّ الرِّوايةِ منهم ومن غيرِهم مـن الأئمةِ الكُبَراء ، والأساتذةِ العُظَماء ، بحيثُ يطولُ الذِّكْر ، ويكلّ الفِكْر .

---

(١) ساقطة من (أ) .

(٢) في (أ) : القضيـب الكنـدي ، وفي (د) : القصـب كنـدي ، وفي (ب) هكـذا رُسمـت : الفصكندي . وقد سبقت الإشارة إليه في القسم الدّراسي ص (٤٠) .

(٣) ساقطة من (ب) .

(٤) سبقت الإشارةُ إليه في القسم الدّراسي ص (٤٠) .

(٥) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٤٠) .

(٦) سبقت ترجمته في القسم الدّراسي ص (٤٣) .

ثمّ من بين هؤلاء أشدّهم اعتنَــــــــاءً بشأني ، واحتمالاً لما بي[١] [٢٠٦/جـ] ، هـو السّـابِقُ[٢] والمُصلِّـي[٣] ، أكرَمَهمـا الله بـأعْلى درَجَـاتِ المصلِّي[٤] .

وقد اتّفقَ عندي من نُسَخ الشّروحِ والفوائد ، وفرائـدِ قلائـدِ النّواهِـد ، فما ذُكِرَ من الأسئلةِ على بِنَـاءِ المفعـــولِ فهو من المنقول[٥] ، وما ذُكِرَ منها على الخِطابِ فهو من صاحبِ الكتاب [١٨٠/د] .

ثمّ لمّا لم ينفَلت[٦] لفْظُ "المختصر" ومعناهُ المُغلَق ، من الكشْـفِ الشّـافي والشّرْحِ المطلَق ، ولم يبْقَ ذو غُمّةٍ كشْفُهُ يُنتظَر ، سمّيتُه " **الوافي في شـرْحِ المختصر** " ؛ لوفائـــــه في كلِّ ما بُغِيَ في هذا النّـوعِ مـن المطـالِبِ الدِّينيّـة ، وتناسُبِ الفُصولِ وانحِصَارِ الأقسامِ بالمعاني اليقينيّة .

---

(١) رُسمت في جميعِ النّسخ هكذا : لما بى ، ولعلّ أقرب معنىً هو ما ذكرته .

(٢) السّابِقُ في اللّغــــة : هو الذي يسْبِقُ غيره ، والعربُ تقولُ للذي يسْبِقُ من الخَيْلِ سابِقٌ وسَبُوق ، وإذا كان يُسْـبَق فهو مسبَّق . أنظر : تهذيب اللّغة ، ٤١٧/٨ .

والسّابِقُ هنا هو الأوّل ، أي المذكورُ أوّلاً من هؤلاء العلماء ، وهو الإمام حافظ الدِّين البخاري ـ رحمه الله ـ .

(٣) المُصَلِّي في اللّغة : هو الذي يَلِي السّـــابِق ، مأخوذٌ من الصّلَويْن ، وهما مكتَنفا ذنـب الفَـرَس ، فكأنّه يأتي ورأسُه في ذلك المكان . أنظر : تهذيب اللّغة ، ٢٣٧/١٢ .

والمرادُ به هنا هو : المذكورُ ثانياً ، وهو الإمام فخر الدِّين المايمرغي ـ رحمه الله ـ .

(٤) المُصَلِّي هنا المرادُ به المؤدِّي للصّلاة ، فهو يدعو لهما بأجْرِ أولئك .

(٥) في (ج) : المعقول ، وقوله : (من المنقول) أي نقْلاً من أصحابِ الكتبِ المتقدِّمين .

(٦) في (ج) : ينقلب .

ثمّ مما شرّفني الله تعالى واختصّني بأفْضَالِه ، وأكرَمني بجلالِه ، أنه وفّقني بإملاءِ الشّرْحِ في مسْجدِ المؤلِّفِ ومشْهَدِه(١) ، وبالختْمِ على تُربَةِ المصَنِّفِ ومرْقَدِه(٢) ، وتوَحّدني بعِصْمتِه ، بعدَ تفرُّقِ أصحابي أيدي سَبأ ، وتشتُّتِهم إلى ما يهبُ الجنوبَ والصّبا ، إحياءً لهذه السُّنّةِ الرّضيّة ، والخَصْلةِ السَّنِيّة ، وقد تمّت بحمْدِ الله تعالى وبالله التّوفيق بتاريخِ يوم الجُمُعَة العشرينَ من شهْرِ صَفَر(٣) الواقِعِ في سنةِ إثنتينِ وتسعينَ وستمائة .

اللهمّ ثبِّتْنا على الصِّراطِ المستقيم ، والمنْهَجِ القويم ،
بفضْلِكَ العميم ، ومَنِّكَ الجَسيم ، والحمْدُ لله ربِّ العالمين ،
والصّلاةُ على سيِّدنا محمّدٍ وآلِه وصحْبِه أجمعين .

---

(١) أي قبْره ، ولعلّه يريد المسجد الذي دُفِن المصنّفُ في فنائه ؛ لأنّ من عادات أهْلِ تلك البلاد دفْن موتاهم في أفنيةِ المساجد ، وهو مخالفٌ لأصول الإسلام ، أمّا التّدريسُ والتّصنيفُ بجوارِ المقابِرِ والمدافِنِ إنْ قصَدَ به القُربة فهو غير مشروع ، وإلاّ فلا ميزةَ فيه حينئذ .

(٢) يقالُ فيه ما قيلَ في الذي قبْلَه .

(٣) في (أ) : من شهرِ رمضَان المعظّم ، ولعلّه خطأً من الناسِخِ ـ رحمه الله ـ ؛ لأنّ جميع النسخ اتّفقت على تاريخ إنهاءِ إملاءِ السّغناقي ـ رحمه الله ـ لهذا الكتاب الإملاءَ الأوّل في هذا التاريخِ المذكور في صُلْبِ الكتاب ، وهو يومُ الجُمُعَة العشرين من شهْرِ صَفَر من عام إثنتين وتسعين وستمائة للهجرة النّبوية الشّريفة (٢٠/٢/٦٩٢هـ) .

تمَّ الكِتـــــاب(١) .

(١) ذُكَرَ في آخرِ نسخة (دار الكتب المصريّة) المرموزِ لها بالرّمز (أ) مـا نصُّـــه :{ تمَّ الكِتـاب ، بعَوْنِ المَلِكِ الوهّاب ، على يدِ أضْعفِ عبادِ الله ، اللاّئذِ بكرمِه ، الرّاجـــي رحمةَ ربِّه وغُفرانِه ، أحمـد ابن عليّ بن صالح ، واتّفق الفراغُ منه يوم السبت السّابع عشر من شهْرِ صفر سنة عشرين وسبعمائة ، (٧٢٠/٢/١٧ هـ) ، أحسَنَ الله خاتمتها } .

وفي نسخة مكتبة (برنستون البريطانية) المرموز لها بالرّمز (ج) جاء مـا نصُّـــــه :{ وقـعَ الفراغُ من تحريرِ هذا الكتابِ في اليـــــومِ العاشرِ من شهْرِ ربيع الأوّل سنة إثنتين وخمسين وسبعمائة (٧٥٢/٣/١٠ هـ) بمدينة قـرم ، حماها الله عن الآفات ، على يدِ العبْـــدِ الضّعيف حسين بـن علـي ابن الحسين بن الحسن النّارجكندي وفّقه الله لما يتمنّاه ، وبلّغه أقصى غايته ومُنَاه } .

وفي نسخة مكتبة (الفاتح في السليمانيّة) بتركيا المرموز لها بالرّمز (د) جاءَ ما نصُّه :{ تمَّ الكتاب ، بعَوْنِ المَلِكِ الوهّاب ، على يدِ العبْدِ الضّعيفِ النّحيف ، الرّاجـــــي إلى رحمةِ ربِّه اللّطيف ، عبدالله بن محمد عبدالله بن نظام الخُراساني ، وقتَ الظّهْر يـومَ الثلاثاء من أواخِرِ شـهْرِ الله المعظّـم المحرّم الحرام ، في شهور سنة أربعٍ وسبعين وسبعمائة (الثلاثـاء /٧٧٤/١ هــ) حـامِداً الله ، ومُصلِّـياً على نبيِّه ، اللّهمّ اغفرْ لمنْ قَـرأَ ولمن نظَرَ ولمنْ كتَبَ ولمنْ قال : آمين ، برحمتـكَ يـا أرْحـمَ الرّاحمـين ، وياخيْرَ النّاصرين ، وياخيْرَ الغافِـــرين ، ولمحمّدٍ وآلِه أجمعين } .

أمّا النّسخة الرابعـة من مكتبة (باريس الوطنيّة) المرموز لهـا بـالرّمز (ب) فلـم يذكـر فيهـا اسم النّاسِخِ ولا تاريخ النّسْخ .

وأمّا النّسخة الخامسة من مكتبة (باريس الوطنيّة) والتي وصلتني مؤخّـراً فقـد جـاء فيهـا مـا نصُّه :{ وقد فرغت يدُ جامعِه وهو مولانا شيخُ المشايخ الشيخ حسام الدّيـن السّغناقي نفَـعَ الله أهـلَ العِلْمِ بطولِ مدّتـه ، وصـرَفَ المكـاره عـن سـدّته ، بـالإملاءِ ثانيـاً في (جبانـة مصر خـوارزم) علـى أصحابٍ مسترشدين في العثور ، ومهتدين إلى أرشدِ الأمور ، متّعهم الله بما علموا ، ووفّقهم علـى مـا لم يعلموا ، بتاريخ يوم الإثنين الرابع والعشـرين مـن شـهر ذي الحجّـة الواقـع في سـنة ثـلاثٍ وتسـعين وستمائة (الإثنين / ٢٤ / ٦٩٣ هـ) ، ووقع الفراغُ مـن نسـخِه بعوْنِ الله تعـالى وحُسْـن توفيقـه في شهْرِ صفر سنة عشرين وسبعمائة (صفر / ٧٢٠ هـ) } .

محتويات الفهرس العامة

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

سورة آل عِمران

فهرس الآيات القرآنية

ســـــــورة النّســاء

فهرس الآيات القرآنية

سورة المائدة

فهرس الآيات القرآنية

سورة الأنعام

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

ســـــورة التّوبة

ســـــورة يُونُس

ســـــورة هُــود

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحجّ

سورة المؤمنين

سورة النّور

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

سورة السّجدة

سورة الأحزاب

سورة سبأ

سورة فاطِر

سورة الزُّمَر

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

ســـــــورة المجادلة

ســـــــورة الحشر

ســـــــورة الممتحنة

ســـــــورة الجُمُعة

فهرس الآيات القرآنية

سورة الطّلاق

سورة التّحريم

سورة المُلْك

سورة القلم

سورة الجنّ

سورة المزّمّل

سورة المدّثّر

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

سورة الضّحى

﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ ﴾	٩	١٥

سورة الشّرح

﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾	٤	١٩

سورة العَلَق

﴿ واسْجُدْ واقْتَرِبْ ﴾	١٩	١١٨٣

سورة البيِّنة

﴿ ومَا أُمِرُوا إلاّ لِيَعْبُدُوا اللهَ مخْلِصِين ﴾	٥	٥٢٣

سورة الكافرين

﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ ولِيَ دِين ﴾	٦	١٠١٦

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس الأحاديث النبويّة الشّريفة

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس الآثار

فهرس الآثار

فهرس الآثار

فهرس الآثار

فهرس القراءات

الآية	قراءة	الصّفحة
ــ " فعَدَّةٌ مِنْ أيَّامٍ أُخَرَ مُتَتَابِعَات "	أُبيّ بن كعب رضي الله عنه	٣٤
ــ " وعَلَى الّذينَ يُطَوَّقُوَه فِدْيَة "	عبدا لله بن العبّاس رضي الله عنه	٥٧٢
ــ " وزُلْزِلُوا حتّى يَقُولُ الرّسُولُ "	نافعٌ ومجاهدٌ والأعرج وابن محيصِف وشيبة	١٦٧٠
ــ " ويقُولُ الرّاسِخُونَ في العِلْمِ آمَنّا بِه "	أُبيّ بن كعب رضي الله عنه	١٦٢
ــ " إنْ تأويلُـه إلاّ عنْـدَ ا لله والرّاسِـخُونَ في العِلْمِ يقولُنَ آمَنّا به "	عبدا لله بن مسعود رضي الله عنه	١٦٢
ــ " فاقْطَعُوا أيْمَانَهُمَا "	عبدا لله بن مسعود	٣٥
ــ " فمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أيّامٍ مُتَتَابِعَات"	عبد ا لله بن مسعود وأُبيّ ابن كعب رضي ا لله عنها	٣٥ ، ٤٤٢ ١٠٢٥
ــ " فَتَـثَـبَّـتُوا "	عبد ا لله بن مسعود رضي الله عنه	٤٤٧
ــ " الشَّيْخُ والشَّيْخَةُ إذَا زَنَيَا فارْجُمُوهُما "	عمر بن الخطّاب رضي الله عنه	١٠٢٦

فهرس المسائل الفقهيّة

كتاب الطّهارات

فهرس المسائل الفقهية

كتاب الصّلاة

فهرس المسائل الفقهيّة

فهرس المسائل الفقهية

فهرس المسائل الفقهية

كتابُ الجنائز

فهرس المسائل الفقهيّة

كتابُ الزّكاة

فهرس المسائل الفقهية

زكاةُ الفطر

كتابُ الصَّوم

فهرس المسائل الفقهية

فهرس المسائل الفقهيّة

كتابُ الحج

المسألة	رقم الصّفحة
ـ سببُ الحجّ هو البيت	٧٤٢
ـ الحجّ هلْ يجبُ على الفوْر ؟	٥٣٧
ـ إذا نوَى في حجّته النّفلَ ولم يكن حجَّ قبل ذلك ، صحّ حجّه	٥٤١
ـ جوازُ الحجّ عن الغير إذا كان بأمْرٍ منه	٥٧٣
ـ لبْسُ الإزارِ والرّداء سنّةٌ لا فرْض	٧٣٧
ـ الإحرامُ الفاسد يوجبُ المضيّ فيه ، ويوجبُ قضاءه معاً	٦٨٧
ـ السّعيُ المعتدّ به في الحجّ هو ما كان واقعاً في أشهرِ الحجّ	٧٤٦
ـ إشعارُ الهدْي	١٠٦٨
ـ سببُ الجزاء في دلالة المحرِمِ على الصّيْد	١٢٧٧
ـ إكراهُ المحرم على قتْل الصيْد	١٠٩٣
ـ إذا قال الحلالُ للمحرم : لتقتلنّ هذا الصّيدَ أو لأقتلنّك	١٠٩٦
ـ إذا قال المحرمُ للمحرم : لتقتلنّ هذا الصّيدَ أو لأقتلنّك	١٠٩٧
ـ لو كانا جميعاً حلالين وأكرَه أحدهما الآخَرُ على قتْلِ صيْد الحرم	١٠٩٨
ـ فسادُ إحرامِ المكرَه على الزّنا رجلاً كان أو امرأةً	١٠٧٦

فهرس المسائل الفقهيّة

كتابُ النّكاح

فهرس المسائل الفقهيّة

بابُ الرّضاع

فهرس المسائل الفقهيّة

بابُ الطّلاق

فهرس المسائل الفقهية

المعلّق الأوّل ؟

فهرس المسائل الفقهيّة

فهرس المسائل الفقهية

أبوابُ الخُلع والظِّهار

بابُ العدة

فهرس المسائل الفقهيّة

أبوابُ العِتاق

فهرس المسائل الفقهيّة

فهرس المسائل الفقهيّة

أبوابُ الأيمان

فهرس المسائل الفقهيّة

فهرس المسائل الفقهية

فهرس المسائل الفقهية

أبوابُ الحدود

فهرس المسائل الفقهية

بابُ السِّيرِ والغنائم

المسألة	رقم الصّفحة
المعنى الذي من أجْلِه شُرِع الجهاد	٦٤٣
نسْخُ آيات الإعراضِ عن المشركين بآياتِ الجهاد	١٠١٦
صُلح الحديبية يقتضي ردّ النساءِ كذلك إلاّ أنّ ذلك نُسِخ بالقرآن	١٠٢٠
إسلامُ الصبيّ	١٣٨٧
إسلامُ أحد الزّوجين الصّغيرين	١٤١٠
حكمُ ردّة الصبيّ	١٣٩١
حكمُ أمان العبْد المحجور	١٤٥١

فهرس المسائل الفقهية

أبوابُ العُشر والخراج

المسألة	رقم الصّفحة
ـ العُشْر من حقوق الله تعالى الخالصة ، وهي مؤونةٌ فيها معنى القُربة	١٢٦٤
ـ العُشرُ من الواجبات بالقُدرة الميسِّرة	٦١٦
ـ سببُ العُشر والخراج هو الأرْضُ النّامية	٧٦٥
ـ العُشر لا يسقطُ بالموْت ولكن يؤمر بالإيصاء	٦٢٠
ـ الخراجُ من حقوقِ الله تعالى الخالصة ، وهو مؤونةٌ فيها معنى العقوبة	١٢٦٥

فهرس المسائل الفقهيّة

أبوابُ البُغاة والإباق والمفقود

كتاب البيوع

فهرس المسائل الفقهية

أبوابُ الرِّبا والسَلَم

فهرس المسائل الفقهية

أبوابُ الكفالة والوكالة والحوالة

فهرس المسائل الفقهيّة

أبوابُ الدّعوى والشّهادات والإقرار

فهرس المسائل الفقهية

أبواب العارية والوديعة والهبة والإجارات

أبوابُ الكتابةِ والولاء

فهرس المسائل الفقهيّة

أبوابُ الحجرِ والمأذونِ والغصبِ والإكراه

فهرس المسائل الفقهية

فهرس المسائل الفقهيّة

أبوابُ الشّفعةِ والرّهنِ والذّبائحِ والأشربةِ

فهرس المسائل الفقهيّة

بابُ الضمان

فهرس المسائل الفقهيّة

بابُ الجنايات

فهرس المسائل الفقهية

أبوابُ الفرائض والوصايا

فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة

فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة

فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة

فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة

فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة

فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة

فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة

فهرس الحدود والمصطلحات والكلمات الغريبة

فهرس الأبيات الشعرية

فهرس الأبيات الشعرية

فهرس الأبيات الشعرية

قافية اللام

قافية الميم

فهرس الأبيات الشعرية

فهرس الأمثال

فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

فهرس أسماء الكتب الواردة في النص

فهرس أسماء الكتب الواردة في النصّ

فهرس الأعلام

الإسم	رقم الصّفحة

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكْرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكْرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكْرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

(ق)

القـــاءآني = منصور بن أحمد بن يزيد
أبو القاسـم = عثمان بن سعيد الأنماطي
أبو القاسـم = محمود بن عمر الزّمخشري
قاضي خان = الحسن بن منصور بن محمود
القُبـــاوي = محمّد بن محمّد بن محمّد
القـــدّوري = أحمد بن محمّد بن أحمد
القُرظـــــي = محمّد بن كعب (التّابعي)
قـوام الدِّين = أمير كاتب بن أمير عمر الأتقاني
قـوام الدِّين = محمّد بن محمّد بن أحمد الكاكي

(ك)

الكاشغري = عبدا لله بن حجّاج بن عمر
الكاكـــي = محمّد بن محمّد بن أحمد قوام الدِّين
الكرخـيّ = عبيدا لله بن الحسن
الكرْدري = محمّد بن محمود بن عبدالكريم (بدر الدِّين)
الكرْدري = محمّد بن عبدالستّار شمس الدِّين (الأئمّة)
الكرْكـي = يوسف بن شاهين
الكِرْماني = عبدالرّحمن بن محمّد
الكماري = محمّد بن الفضل
الكُميت بن زيد الكوفي (الشّاعر) ٧٧٢
الكندي = شُريح بن الحارث
الكندي = شمس الدِّين العضد الكندي

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكْرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الأعلام

* الأرقام الواردة بين قوسين ( ) هكذا تعني ورود الترجمة في القسم الدّراسي لهذا الكتاب ، وما عدا ذلك فترجمة كلّ علم عند أوّل ذكرٍ له .

فهرس الطّوائف والفرق

فهرس الطوائف والفرق

فهرس الطوائف والفرق

فهرس الطوائف والفرق

فهرس الأماكن

فهرس الكلمات الفارسية

قائمة المصادر

أولاً : المصادر المخطوطة

١ ـ **الأســـرار في الفروع**

لأبي زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدّبّوسي (٤٣٠ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٢٤٠ فقه حنفي]) .

٢ ـ **الإقليـــد شرح المفصّل**

لتاج الدِّين أحمد بن محمود بن عمر الجَنَدي (٧٥٠ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [١٣٠ نحو]) .

٣ ـ **بحر الكلام**

لأبي المعين ميمون بن محمّد بن محمّد بن مكحول النّسفي (٥٠٨ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [١٦٩ مجاميع]) .

٤ ـ **تأويلات أهل السنّة (شرح التّأويلات)**

لأبي منصور محمّد بن محمّد بن محمود الماتريدي (٣٣٣ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٢٥١ ـ ٢٥٢ تفسير]) .

٥ ـ **التّجريد**

لأبي الحسن أحمد بن محمّد القدّوري (٤٢٨ هـ)

مخطوط بمكتبة فاتح بالسّليمانية .

٦ ـ **التّجنيس والمزيد**

لأبي الحسن برهان الدِّين عليّ بن أبي بكر بن عبدالجليل المرغيناني (٥٩٣ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٢٨٠ فقه حنفي]) .

قائمة المصادر

٧ ـ **التّحقيق شرح المنتخب**

لعلاء الدِّين عبدالعزيز بن أحمد البخاري (٧٣٠ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٣٣٦ أصول فقه]) .

٨ ـ **تقويم الأدلّة**

لأبي زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبّوسي (٤٣٠ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [١٢٥ أصول فقه]) .

٩ ـ **التّمهيد لقواعد التوحيد**

لأبي المعين ميمون بن محمّد بن محمّد بن مكحول النّسفي (٥٠٨ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٥٤٥ عقائد]) .

١٠ ـ **تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة**

لمحي الدِّين عبدالقادر بن محمّد بن محمّد بن نصْر الله القرشي (٧٧٥ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٤٩٦ لغة]) .

١١ ـ **التّيسير في التفسير**

لأبي حفص عمر بن محمّد بن أحمد نجم الدِّين النّسفي (٥٣٧ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٩٥٥ تفسير]) .

١٢ ـ **جمل الغرائب**

بيان الحقّ شهاب الدِّين محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري (٥٥٢ تقريباً)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٣٠٦ لغة]) .

قائمة المصادر

١٣ ــ **خلاصة الفتاوى**

لطاهر بن أحمد بن عبدالرّشيد البخاري (٥٤٢ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [١٨٩ فقه حنفي]) .

١٤ ــ **الدرّ الفريد وبيت القصيد**

لمحمّد بن أيدمر (النّصف الثّاني من القرن السّابع الهجري)

(إستانبول : مكتبة فاتح بالسّليمانية ، مخطوط برقم [٣٧٦١]) .

١٥ ــ **الرّوضة (روضة العلماء)**

لأبي عليّ الحسين بن يحي البخاري الزّندويستي (٤٠٠ تقريباً)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [١٠٣ مواعظ وآداب]) .

١٦ ــ **السّامي في الأسامي ومصادر اللّغة**

لأبي عبدالله الحسين بن أحمد الزّوزني (٥٨٦ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٣٣٦ لغة]) .

١٧ ــ **الشّامل في أصول الفقه**

لأبي حنيفة أمير كاتب بن أمير عمر الأتقاني (٧٥٨ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٣٩٦ أصول فقه]) .

شرح أصول البزدوي = الشّامل

شرح أصول البزدوي = الفوائد

شرح التّأويلات = تأويلات أهل السنّة

١٨ ــ **شرح الجامع الصّغير**

لظهير الدّين أحمد بن إسماعيل التّمرتاشي (٦٠٠ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٤٦٩ فقه حنفي]) .

قائمة المصادر

١٩ ـ **شرح الجامع الصّغير**

لزين الدِّين أحمد بن محمّد بن عمر العتّابي البخاري (٥٨٦ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [١٩ فقه حنفي]) .

٢٠ ـ **شرح الجامع الصّغير**

لفخر الدِّين الحسن بن منصور بن محمود قاضي خان الأوزجندي (٥٩٢ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٣٦٣ فقه حنفي]) .

٢١ ـ **شرح الجامع الصّغير**

للصّدر الشّهيد حسام الدِّين عمر بن عبدالعزيز بن مازة (٥٣٦ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٥١ فقه حنفي]) .

٢٢ ـ **شرح الزّيادات**

لفخر الدِّين الحسن بن منصور بن محمود قاضي خان الأوزجندي (٥٩٢ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [١٦٨ ـ ١٦٩]) .

٢٣ ـ **شرح الكافية**

لجلال الدِّين أحمد بن عليّ بن محمود الغُجدواني (٧٣٠ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٧٨٨ نحو]) .

٢٤ ـ **شرح المنتخب الحسامي**

لمحمّد بن الحسين السّمرقندي (٨٣٨ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٣٤٢ أصول فقه]) .

قائمة المصادر

٢٥ ـ **شرح مختصر الطّحاوي**

لأبي بكر أحمد بن عليّ الرّازي الجصّاص (٣٧٠ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة الدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٢٨١ فقه حنفي]) .

شرح مختصر القدوري = المقنع

٢٦ ـ **شرح المغني**

لمنصور بن أحمد بن مؤيّد القاءاني الخوارزمي (٧٧٥ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٣٤٣ أصول فقه]) .

٢٧ ـ **الفقه النّافع**

لأبي القاسم نصْر الدّين محمّد بن يوسف بن محمّد بن الحسن السّمرقندي (٦٥٦ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٣١٦ فقه حنفي]) .

٢٨ ـ **الفوائد شرح أصول البزدوي**

لعليّ بن محمّد بن عليّ الرّامشي حميد الدِّين الضّرير (٦٦٦ هـ)

(إستانبول : مكتبة فاتح بالسّليمانية ، مخطوط برقم [١٣١٩]) .

٢٩ ـ **المحيط البرهاني**

لبرهان الدِّين محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن مازة (٦١٦ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٨٤ فقه حنفي]) .

٣٠ ـ **المختصر في أصول الفقه**

لحسام الدِّين محمّد بن محمّد بن عمر الأخسيكثي (٦٤٤ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقمي [٥٨٧ مجاميع] ، [٢ / ٦٧٤ مجاميع]) .

قائمة المصادر

٣١ ـ المختلف بين الأصحاب

لأبي اللّيث نصْر بن محمّد بن أحمد السّمرقندي (٣٧٥ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٤٥٢ فقه حنفي]) .

المصادر = السّامي في الأسامي

٣٢ ـ المقاليد

لتاج الدِّين أحمد بن محمود الجنَدي (٧٥٠ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٣٦٦ نحو]) .

٣٣ ـ المقتبَس في توضيح ما التبس

لأبي عاصم عليّ بن عمر بن الخليل الفخر الأسفنْدري (٦٩٨ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٥٦٩ - ٥٧٠ نحو]) .

٣٤ ـ المقنع شرح مختصر القدوري

لأبي نصْر أحمد بن محمّد البغدادي الأقطع (٤٧٤ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٣٨١ فقه حنفي]) .

المنتخب = المختصر

٣٥ ـ المنظومة في الخلافيّات

لأبي حفص عمر بن محمّد بن أحمد نجم الدِّين النّسفي (٥٣٧ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٥٠٠ فقه حنفي]) .

النّافع = الفقه النّافع

قائمة المصادر

٣٦ ـ **النّـوازل**

لأبي اللّيث نصْر بن محمّد بن أحمد السّمرقندي (٣٧٥ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٤٤ فقه حنفي]) .

٣٧ ـ **الوجيـز**

لبرهان الدِّين محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن مازة (٦١٦ هـ)

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، مصوّر ميكروفيلمي برقم [٤٦ فقه حنفي]) .

المصادر المطبوعة

٣٨ ـ **الإبانة عن أصول الدِّيانة**

لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (٣٣٠ هـ)

(جدة : دار العلم) .

٣٩ ـ **الإبتهاج بتخريج أحاديث المنهاج**

لعبدا لله بن محمّد بن الصّديق الغماري

تحقيق : سمير طه مجذوب

(بيروت : عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

٤٠ ـ **الإبهاج في شرح المنهاج**

لعليّ بن عبد الكافي السّبكي (٧٥٦ هـ) وابنه عبد الوهاب (٧٧١ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م) .

٤١ ـ **الإتقان في علوم القرآن**

لأبي الفضل عبدالرّحمن بن أبي بكر جلال الدِّين السّيوطي (٩١١ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م) .

قائمة المصادر

٤٢ ـ الآثـــار

لقاضي القضاة أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (١٨٢ هـ)

تحقيق : أبي الوفا الأفغاني

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، مصوّر عن طبعة لجنة إحياء المعارف النعمانية بالهند)

٤٣ ـ الآثـــار

للإمام أبي عبدالله محمّد بن الحسن الشّيباني (١٨٩ هـ)

(كراتشي : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ) .

٤٤ ـ الإجمـــاع

لأبي بكر محمّد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٨ هـ)

تحقيق : د. فؤاد عبدالمنعم أحمد

(قطر : طبعة رئاسة المحاكم الشّرعية ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م) .

٤٥ ـ الإحسان بترتيب صحيح ابن حِبّان

لعلاء الدِّين عليّ بن بلبان الفارسي (٧٣٩ هـ)

تحقيق : كمال يوسف الحوت

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م) .

٤٦ ـ الإحكام في أصول الإحكام

لأبي محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٤٥٦ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م) .

٤٧ ـ الإحكام في أصول الأحكام

لأبي الحسن عليّ بن محمّد بن سالم سيف الدِّين الآمدي (٦٣١ هـ)

(بيروت : دار الفكر ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م) .

٤٨ ـ الإختيار لتعليل المختار

لعبدالله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي (٦٨٣ هـ)

تحقيق : الشيخ محمود أبو دقيقة

(بيروت : دار المعرفة) .

قائمة المصادر

٤٩ ـ الأدب المفرد

لأبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ)

تحقيق : محمّد فؤاد عبدالباقي ، رمزي سعد الدّين دمشقيّة

(بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطّبعة الثالثة ، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩م) .

٥٠ ـ الإستكمال

لأبي الطّيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون (٣٨٩ هـ)

تحقيق : د. عبدالفتّاح بحيرى إبراهيم

(مصر : مطابع الزّهراء ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١م) .

٥١ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب

لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمّد بن عبد البرّ (٤٦٣ هـ)

تحقيق : علي محمّد البجاوي

(مصر : مطبعة نهضة مصر) .

٥٢ ـ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (الموضوعات الكبرى)

لنور الدّين عليّ بن محمّد بن سلطان المشهور بالملاّ علي القاري

تحقيق : محمّد بن لطفي الصبّاغ

(بيروت : المكتب الإسلامي ، الطّبعة الثانية ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م) .

٥٣ ـ الأسماء والصّفات

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (٤٥٨ هـ)

تحقيق : عبدالله بن محمّد الحاشدي

(جدّة : مكتبة السّوادي ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣م) .

٥٤ ـ الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز

لعبد العزيز بن عبدالسّلام عزّ الدّين السّلمي (٦٦٠ هـ)

تحقيق : رمزي سعد الدّين دمشقيّة

(بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م) .

قائمة المصادر

٥٥ _ **الأشباه والنّظائر**

لأبي الفضل عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدِّين السّيوطي (٩١١ هـ)

(مصر : دار إحياء الكتب العربية) .

٥٦ _ **الأشباه والنّظائر**

لعبد الوهاب بن عليّ بن عبد الكافي تاج الدِّين السّبكي (٧٧١ هـ)

تحقيق : الشّيخ عادل أحمد عبدالموجود ، والشّيخ علي محمّد عوض

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

٥٧ _ **الأشباه والنّظائر**

زين الدِّين بن إبرهيم بن نجيم (٩٧٠ هـ)

تحقيق : عبدالعزيز محمّد الوكيل

(مصر : مؤسسة الحلبي وشركاه ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م) .

٥٨ _ **الإصابة في تمييز الصّحابة**

لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن حجر شهاب الدِّين العسقلاني (٨٥٢ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة) .

٥٩ _ **الأصل (المبسوط)**

للإمام أبي عبدا لله محمّد بن الحسن الشّيباني (١٨٩ هـ)

تحقيق : أبي الوفا الأفغاني

(الهند : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م)

٦٠ _ **الأصل (المبسوط)**

للإمام أبي عبدا لله محمّد بن الحسن الشّيباني (١٨٩ هـ)

(بيروت : عالم الكتب ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ) .

٦١ _ **الأضداد**

لأبي بكر محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشّار الأنباري (٣٢٧ هـ)

تحقيق : محمّد أبي الفضل إبراهيم

(بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .

الأضداد = ثلاثة كتبٍ في الأضداد

قائمة المصادر

٦٢ ــ **الإعتصام**

لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمّد اللّخمي الشّاطبي (٧٩٠ هـ)

(بيروت : دار المعرفة) .

٦٣ ــ **الإعتقاد**

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (٤٥٨ هـ)

تصحيح : الشّيخ أحمد محمّد مرسي

(باكستان : المطبعة العربية ، من منشورات حديث أكادمي) .

٦٤ ــ **الأعلام**

لخير الدّين الزّركلي

٦٥ ــ **الأغاني**

لأبي الفرج عليّ بن الحسين بن محمّد الأصفهاني (٣٥٦ هـ)

تحقيق : إبراهيم الأبياري

(مصر : دار الشّعب ، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م) .

٦٦ ــ **الإقناع في القراءات السّبع**

لأبي جعفر أحمد بن عليّ بن أحمد بن خلف بن الباذش الأنصاري (٥٤٠ هـ)

تحقيق : د. عبد المجيد قطامش

(مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلمية والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ) .

٦٧ ــ **الإقناع في الفقه الشّافعي**

لأبي الحسن عليّ بن محمّد بن حبيب الماوردي (٤٥٠ هـ)

تحقيق : خضر محمّد خضر

(الكويت : مكتبة دار العروبة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م) .

قائمة المصادر

٦٨ ـ **الإقناع في الفقه الشّافعي**

لأبي بكر محمّد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٨ هـ)

تحقيق : د. عبدالله بن عبدالعزيز الجبرين

(المطبعة : بدون ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ) .

٦٩ ـ **الأقوال الأصوليّة للإمام أبي الحس الكرخي**

د. حسين خلف الجبوري

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م) .

٧٠ ـ **الأمّ**

للإمام أبي عبدالله محمّد بن إدريس الشّافعي (٢٠٤ هـ)

(مصر : كتاب الشّعب ، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م) .

٧١ ـ **الأمثال**

لأبي عبيد القاسم بن سلاّم الهروي (٢٢٤ هـ)

تحقيق : د. عبدالمجيد قطامش

(بيروت : دار المأمون ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م) .

٧٢ ـ **الأموال**

لأبي عبيد القاسم بن سلاّم الهروي (٢٢٤ هـ)

تحقيق : محمّد خليل هرّاس

(مصر : مكتبة الكليّات الأزهرية بالاشتراك مع دار الفكر ، الطّبعة الثالثة، ١٤٠١هـ ١٩٨١م)

٧٣ ـ **الأنساب**

لأبي سعد عبدالكريم بن محمّد بن منصور التّميمي السّمعاني (٥٦٢ هـ)

تحقيق : الشّيخ عبدالرّحمن بن يحي المعلّمي

(بيروت : محمّد أمين دمج ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م) .

قائمة المصادر

٧٤ ـ **الإنصاف في معرفة الرّاجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**

لأبي الحسن عليّ بن سليمان علاء الدِّين المرداوي (٨٨٥ هـ)

تحقيق : محمّد حامد الفقي

(مصر : مكتبة السنّة المحمّدية ، الطّبعة الأولى ، ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م) .

٧٥ ـ **الأوائل**

لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيّوب الطّبراني (٣٦٠ هـ)

تحقيق : مروان عطيّة ، شيخ الرّاشد

(بيروت : دار الجيل ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م) .

٧٦ ـ **الأوسط في السّنن والإجماع والاختلاف**

لأبي بكر محمّد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٨ هـ)

تحقيق : د. أبي حمّاد صغير أحمد محمّد حنيف

(الرّياض : دار طيبة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م) .

٧٧ ـ **الإيضاح في شرح المفصّل**

لأبي عمرو عثمان بن عمر بن يونس بن الحاجب (٦٤٦ هـ)

تحقيق : د. موسى بناي العليلي

(بغداد : من منشورات وزارة الأوقاف العراقية) .

٧٨ ـ **الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان**

لأبي العبّاس أحمد بن محمّد نجم الدِّين ابن الرِّفعة (٧١٠ هـ)

تحقيق : د. محمّد أحمد الخاروف

(مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م) .

٧٩ ـ **الإيمان**

لأبي العبّاس أحمد بن عبدالحليم تقيّ الدِّين ابن تيميّة (٧٢٨ هـ)

تحقيق : د. محمّد خليل هرّاس

(مصر : مكتبة أنصار السنّة) .

قائمة المصادر

٨٠ ــ **الإيمــان**

لأبي عبيد القاسم بن سلاّم الهروي (٢٢٤ هـ)

تحقيق : محمّد ناصر الدِّين الألباني

(بيروت : المكتب الإسلامي ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .

٨١ ــ **إتحاف السّادة المتّقين بشرح إحياء علوم الدِّين**

لمحبِّ الدِّين محمّد بن محمّد الحسيني الزبيدي (١٢٠٥ هـ)

٨٢ ــ **أثر الحديث الشّريف في اختلاف الأئمّة الفقهاء**

لمحمّد عوّامة

(جدّة : دار القبلة بالاشتراك مع مؤسسة علوم القرآن ببيروت ، الطّبعة الثالثة ، ١٤١٠ هـ ــ ١٩٩٠ م) .

٨٣ ــ **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**

لمحمّد بن عليّ بن وهب بن دقيق العيد القشيري (٧٠٢ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة) .

أحكام الصِّغار = جامع أحكام الصِّغار

٨٤ ــ **إحكام الفصول في أحكام الأصول**

لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (٤٧٤ هـ)

تحقيق : د. عبدالله بن محمّد الجبوري

(بيروت : دار الرّسالة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) .

٨٥ ــ **أحكام القرآن**

لأبي بكر أحمد بن عليّ الرّازي الجصّاص (٣٧٠ هـ)

(بيروت : دار الكتاب العربي ، مصوّر عن الطّبعة الأولى بمطبعة الأوقاف الإسلامية بمصر ، ١٣٣٥ هـ) .

قائمة المصادر

٨٦ ـ **أحكام القرآن**

لعماد الدِّين بن محمّد الطّبري المعروف بالكياالهرّاسي (٥٠٤ هـ)

ضبطها وصحّحها جماعةٌ من العلماء

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

٨٧ ـ **أحكام القرآن**

للإمام أبي عبدالله محمّد بن إدريس الشّافعي (٢٠٤ هـ)

جمع : الإمام أبي بكر أحمدَ بن الحسين البيهقي (٤٥٨ هـ)

واعتنى به : الشّيخ عبدالغني عبدالخالق

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥ م) .

٨٨ ـ **أحكام القرآن**

لأبي بكر محمّد بن عبدالله بن العربي (٥٤٣ هـ)

تحقيق : علي محمّد البجاوي

(بيروت : دار الفكر ، الطّبعة الثالثة) .

٨٩ ـ **إحياء علوم الدِّين**

لأبي حامد محمّد بن محمّد بن محمّد الغزالي (٥٠٥ هـ)

قدّم له : د. بدوي طبانة

(مصر : دار إحياء الكتب العربية) .

٩٠ ـ **أخبار أبي حنيفة وأصحابه**

لأبي عبد الله حسين بن عليّ بن جعفر الصّيمري (٤٣٦ هـ)

(لاهور : إدارة ترجمان السنّة ، الطّبعة الثالثة ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م) .

٩١ ـ **أخبار الحكماء**

لأبي الحسن عليّ بن يوسف جمال الدِّين القفطي (٦٤٦ هـ)

مطبوع بعناية المستشرق : جيرليوس ليبرت

(بغداد : مكتبة المثنى بالاشتراك مع مؤسسة الخانجي بمصر ، ١٩٠٣ هـ) .

قائمة المصادر

٩٢ ـ أخبار القضاة

لمحمّد بن خلف بن حيّان المعروف بوكيع (٣٠٦ هـ)

(بيروت : عالم الكتب) .

٩٣ ـ أخبار مكّة وما جاء فيها من الآثار

لأبي الوليد محمّد بن عبدالله بن أحمد الأزرقي (٢٤٨ هـ)

تحقيق : رشدي الصّالح ملحس

(مكّة المكرّمة : مطابع درا الثّقافة ، الطّبعة الثالثة ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م) .

٩٤ ـ أخبار مكّة في قديم الدّهر وحديثه

لأبي عبدالله محمّد بن إسحاق الفاكهي (٢٧٢ هـ)

تحقيق : عبدالملك بن عبدالله بن دهيش

(مكّة المكرّمة ، مطبعة النّهضة الحديثة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م) .

٩٥ ـ أخبار النّحويين البصريين

لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السِّيرافي (٣٦٨ هـ)

تحقيق : د. محمّد إبراهيم البنّا

(مصر : دار الاعتصام ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

٩٦ ـ إختلاف الفقهاء

لأبي جعفر محمّد بن جرير الطّبري (٣١٠ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة) .

٩٧ ـ إرشاد طلاّب الحقائق إلى معرفة سُنن خير الخلائق ﷺ

لأبي زكريا محي الدِّين يحي بن شرف النّووي (٦٧٦ هـ)

تحقيق : نور الدِّين عتر

(بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطّبعة الثانية ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م) .

٩٨ ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول

للقاضي محمّد بن عليّ بن محمّد الشّوكاني (١٢٥٥ هـ)

(بيروت : دار المعرفة) .

قائمة المصادر

٩٩ ـ أساس البلاغة

لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري (٥٣٨ هـ)

(مصر : مطبعة دار الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ م) .

١٠٠ ـ أسباب النّزول

لأبي الحسن عليّ بن أحمد الواحدي النيسابوري (٤٦٨ هـ)

تحقيق : السّيد أحمد صقر

(جدّة : دار القبلة بالاشتراك مع مؤسسة علوم القرآن ببيروت ، الطّبعة الثالثة ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م) .

١٠١ ـ أسد الغابة في معرفة الصّحابة

لأبي الحسن عليّ بن محمّد عزّ الدِّين ابن الأثير الجزري (٦٣٠ هـ)

تحقيق : محمّد إبراهين البنا ، محمّد أحمد عاشور

(مصر : كتاب الشّعب ، ١٩٧٠ م) .

١٠٢ ـ أسنى المطالب شرح روض الطّالب

(بيروت : المكتبة الإسلامية) .

١٠٣ ـ إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللّغويين

لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (٧٤٣ هـ)

تحقيق : د. عبدالمجيد دياب

(الرّياض : من منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

١٠٤ ـ أصول فخر الإسلام البزدوي

لعليّ بن محمّد بن الحسين فخر الإسلام البزدوي (٤٨٢ هـ)

مطبوع مع شرحه كشف الأسرار للبخاري

(بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م) .

أصول الجصّاص = الفصول في الأصول

قائمة المصادر

١٠٥ ــ أصول السّرخسي

لشمس الأئمّة محمّد بن أحمد بن أبي سهل السّرخسي (٤٩٠ هـ)

تحقيق : أبي الوفا الأفغاني

(حيدر آباد : لجنة إحياء المعارف النّعمانية) .

١٠٦ ــ أصول الشّاشي

لأبي عليّ أحمد بن محمّد بن إسحاق الشّاشي (٣٤٤ هـ)

(بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م) .

١٠٧ ــ أصول الفقه

لأبي الثّناء محمود بن زيد اللاّمشي الحنفي (أوائل القرن السّادس الهجري)

تحقيق : عبدالمجيد تركي

(بيروت : دار الغرب الإسلامي ، الطّبعة الأولى ، ١٩٩٥ م) .

١٠٨ ــ أصول الدّين

لأبي منصور عبدالقاهر بن طاهر البغدادي (٤٢٩ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الثالثة ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م) .

١٠٩ ــ إعجاز القرآن

للقاضي أبي بكر محمّد بن الطّيب الباقلاني (٤٠٣ هـ)

تحقيق : السيّد أحمد صقر

(مصر : دار المعارف ، الطّبعة الثالثة ، ١٩٧١ م) .

١١٠ ــ إعلام الحديث في شرح صحيح البخاري

تحقيق : د. محمّد بن سعد بن عبدالرّحمن آل سعود

(مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨ م) .

١١١ ــ إعلام السّاجد بأحكام المساجد

لبدر الدّين محمّد بن عبدالله بن بهادر الزّركشي (٧٩٤ هـ)

تحقيق : أبي الوفا المراغي

(مصر : ١٣٩٧ هـ ، من منشورات وزارة الأوقاف بدولة الإمارات العربية المتّحدة)

قائمة المصادر

١١٢ ـ إعلام الموقّعين عن ربِّ العالمين

لابن قيّم الجوزية محمّد بن أبي بكر الدّمشقي (٧٥١ هـ)

تحقيق : عبدالرّحمن الوكيل

(مصر : دار الكتب الحديثة ، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م) .

١١٣ ـ إعلام النّبلاء بتاريخ حلب الشّهباء

لمحمّد راغب الطّباخ الحلبي (١٣٧٠ هـ)

تصحيح وتعليق : محمّد كمال

(حلب : دار القلم العربي ، الطّبعة الثانية ، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م) .

١١٤ ـ إنباء الغُمر بأبناء العمر

لأبي الفضل شهاب الدِّين أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)

تصحيح : د. محمّد عبدالمعيد خان

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الثانية ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

١١٥ ـ إنباه الرّواة على أنباه النّحاة

لأبي الحسن عليّ بن يوسف جمال الدِّين القفطي (٦٢٤ هـ)

تحقيق : محمّد أبي الفضل إبراهيم

(مصر : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م) .

١١٦ ـ أنوار التنزيل وأسرار التّأويل (تفسير البيضاوي)

للقاضي ناصر الدِّين عبدا لله بن عمر البيضاوي (٦٨٥ هـ)

(مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م) .

١١٧ ـ أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك

لأبي محمّد عبدا لله جمال الدِّين بن يوسف بن أحمد بن هشام (٧٦١ هـ)

تحقيق : محمّد محي الدِّين عبدالحميد

(بيروت : دار إحياء التراث العربي ، الطّبعة الخامسة ، ١٩٦٦ م) .

١١٨ ـ إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون

لإسماعيل باشا بن محمّد أمين بن مير سليم البابانى البغدادي (١٣٣٩ هـ)

(بغداد : مكتبة المثنى) .

قائمة المصادر

(ب)

١١٩ ـ **بحر العلوم (تفسير السّمرقندي)**

لأبي اللّيث نصْر بن محمّد بن أحمد بن إبراهيم السّمرقندي (٣٧٥ هـ)

تحقيق : الشّيخ علي محمّد عوض ، الشّيخ عادل أحمد عبدالموجود

د. زكريا عبد المجيد النّوتي

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م) .

١٢٠ ـ **البحر المحيط (في التفسير)**

لمحمّد بن يوسف الشّهير بأبي حيّان الأندلسي (٧٥٤ هـ)

(بيروت : دار الفكر ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

١٢١ ـ **البحر المحيط (في الأصول)**

لأبي عبدا لله محمّد بن عبدا لله بن بهادر بدر الدِّين الزّركشي (٧٩٤ هـ)

قام بتحريره جماعةٌ من العلماء

(الكويت : من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الطّبعـة الأولى ، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨ م) .

١٢٢ ـ **بدائع الصّنائع في ترتيب الشّرائع**

لعلاء الدّين أبي بكر بن مسعود الكاساني (٥٨٧ هـ)

قدّم له : أحمد مختار عثمان

(مصر : النّاشر زكريا علي يوسف) .

١٢٣ ـ **البداية والنّهاية**

لأبي الفداء عماد الدِّين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (٧٧٤ هـ)

(بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م) .

١٢٤ ـ **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**

لأبي الوليد محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن رشد "الحفيد" (٥٩٥ هـ)

(بيروت : دار الفكر) .

قائمة المصادر

١٢٥ ـ البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع

للقاضي محمّد بن عليّ بن محمّد الشّوكاني (١٢٥٥ هـ)

(مصر : مطبعة السّعادة ، الطّبعة الأولى ، ١٣٤٨ هـ) .

١٢٦ ـ بذل النّظر في أصول الفقه

لأبي الفتح علاء الدّين محمّد بن عبدالحميد الأسمندي (٥٥٢ هـ)

تحقيق : د. محمّد زكي عبد البرّ

(مصر : مكتبة دار التّراث ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م) .

١٢٧ ـ البرهان في أصول الفقه

لأبي المعالي إمام الحرمين عبدالملك بن عبدالله الجويني (٤٧٨ هـ)

تحقيق : د. عبدالعظيم الدّيب

(قطر : مطابع الدّوحة الحديثة ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ) .

١٢٨ ـ البرهان في علوم القرآن

لبدر الدّين محمّد بن عبدالله بن بهادر الزّركشي (٧٩٤ هـ)

تحقيق : محمّد أبي الفضل إبراهيم

(مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطّبعة الثانية) .

١٢٩ ـ البرهان في متشابه القرآن

لمحمود بن حمزة بن نصْر الكِرماني (بعد ٥٠٠ هـ)

تحقيق : أحمد عزّ الدّين عبدالله

(مصر : دار الوفاء ، الطّبعة الأولى ، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م) .

١٣٠ ـ البعث والنّشور

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقيّ (٤٥٨ هـ)

تحقيق : محمّد السّعيد بن بسيوني زغلول

(بيروت : مؤسسة الكتب الثّقافية ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م) .

١٣١ ـ بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة

لأبي الفضل جلال الدّين عبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (٩١١ هـ)

تحقيق : محمّد أبي الفضل إبراهيم

قائمة المصادر

(مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطّبعة الأولى ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م) .

١٣٢ ــ **بلدان الخلافة الشّرقيّة**

كي لسترنج

ترجمه إلى العربية : بشير فرنسيس ، كوركيس عوّاد

(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) .

١٣٣ ــ **البناية شرح الهداية**

لأبي محمّد محمود بن أحمد العيني (٨٥٥ هـ)

(بيروت : دار الفكر ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

١٣٤ ــ **البيان والتّبيين**

لأبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ (٢٥٥ هـ)

تحقيق : عبد السّلام محمّد هارون

(بيروت : دار الفكر ، الطّبعة الرّابعة) .

١٣٥ ــ **بيان كشف الألفاظ**

لأبي الثّناء بدر الدّين محمود بن زيد اللاّمشي الحنفي (أوائل القرن السّادس الهجري)

تحقيق : د. محمّد حسن مصطفى شلبي

(مكّة المكرّمة : مطبوع ضمن مجلّة البحث العلمي بجامعة أمّ القرى، العدد الأول عام ١٣٩٨ هـ

١٣٦ ــ **بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب)**

لشمس الدّين محمود بن عبدالرّحمن بن أحمد الأصفهاني (٧٤٩ هـ)

تحقيق : د. محمّد مظهر بقا

(مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) .

قائمة المصادر

(ت)

١٣٧ ـ **تأويل مختلف الحديث**

لأبي محمّد عبدا لله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦ هـ)

تحقيق : محمّد محي الدِّين الأصفر

(بيروت : المكتب الإسلامي بالاشتراك مع دار الإشراق ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩ م)

١٣٨ ـ **تأويل مشكل القرآن**

لأبي محمّد عبدا لله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦ هـ)

تحقيق : السيّد أحمد صقر

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الثالثة ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م) .

١٣٩ ـ **تأويلات أهل السنّة**

لأبي منصور محمّد بن محمّد ين محمود الماتريدي (٣٣٣ هـ)

طبع القسم الأول منه إلى نهاية سورة البقرة بتحقيق : د. محمّد مستفيض الرّحمن

(بغداد : من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدّينية ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م)

١٤٠ ـ **تاج التراجم**

لأبي العدل زين الدِّين قاسم بن قطلوبغا (٨٧٩ هـ)

تحقيق : إبراهيم صالح

(بيروت : دار المأمون ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م) .

١٤١ ـ **تاج العروس**

لأبي الفيْض محبّ الدِّين محمّد مرتضى الحسيني الزبيدي (١٢٠٥ هـ)

(مصر : المطبعة الخيرية ، الطّبعة الأولى ، ١٣٠٦ هـ) .

١٤٢ ـ **تاريخ الأطباء والفلاسفة**

لإسحاق بن حُنين (٢٩٨ هـ)

تحقيق : فؤاد سيّد

مطبوع مع كتاب طبقات الأطباء والحكماء لابن جلجل

(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م) .

قائمة المصادر

١٤٣ ـ تاريخ بغداد

لأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ)

تصحيح : السيّد محمّد سعيد العرفي

(بيروت : دار الكتاب العربي) .

١٤٤ ـ تاريخ الحكماء (نزهة الأرواح وروضة الأفراح)

لشمس الدِّين محمّد بن محمود الشّهرزوري (أواخر القرن السّابع الهجري)

تحقيق : د. عبدالكريم أبو شويرب

(من منشورات جمعيّة الدّعوة الإسلامية العالمية ،الطّبعة الأولى، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٨٨م)

١٤٥ ـ تاريخ حكماء الإسلام

لظهير الدِّين البيهقي (٥٦٥ هـ)

تحقيق : محمّد كرد علي

(دمشق : من مطبوعات المجمع العلمي العربي ، ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م) .

١٤٦ ـ تاريخ الخلفاء

لأبي الفضل جلال الدِّين عبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (٩١١ هـ)

تحقيق : محمّد محي الدِّين عبدالحميد

(مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، الطّبعة الرّابعة ، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م) .

١٤٧ ـ التاريخ الكبير

لأبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ)

تحقيق : الشّيخ عبدالرّحمن بن يحي المعلّمي اليماني

(حيدر آباد : دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٦١ هـ) .

١٤٨ ـ التبصرة في القراءات

لأبي محمّد مكّي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧ هـ)

تحقيق : د. محي الدِّين رمضان

(الكويت : من منشورات معهد المخطوطات العربية ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥ م)

قائمة المصادر

١٤٩ ــ **التبصرة في أصول الفقه**

لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسف الشّيرازي (٤٧٦ هـ)

تحقيق : د. محمّد حسن هيتو

(دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م) .

١٥٠ ــ **التبصرة والتّذكرة**

لأبي محمّد عبدالله بن عليّ بن إسحاق الصّيمري (القرن الرّابع)

تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى

(مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلمية والدّراسات الإسلامية بجـامعة أمّ القرى ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م) .

١٥١ ــ **تبصرة الأدلّة في أصول الدّين**

لأبي المعين ميمون بن محمّد بن محمّد بن مكحول النّسفي (٥٠٨ هـ)

تحقيق : كلود سلامة

(دمشق : من منشورات المعهد العلمي الفرنسي للدّراسات العربية ، الطّبعة الأولى ، ١٩٩٠ م)

١٥٢ ــ **تبييض الصّحيفة بأصول الأحاديث الضّعيفة**

لمحمّد عمرو عبداللّطيف

(مصر : مكتبة التّوعية الإسلامية لإحياء التّراث الإسلامي، الطّبعة الأولى، ١٤١٠ هـ

١٥٣ ــ **تبيين الحقائق شرح كنز الدّقائق**

لفخر الدّين عثمان بن عليّ الزّيلعي (٧٤٦ هـ)

(بيروت : دار المعرفة ، الطّبعة الثّانية) .

١٥٤ ــ **تبيين كذب المفتري**

لأبي القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدّمشقي (٥٧١ هـ)

(دمشق : مطبعة التّوفيق ، ١٣٤٧ هـ) .

١٥٥ ــ **التحرير في أصول الفقه**

لكمال الدّين محمّد بن عبدالواحد بن الهمام السّيواسي (٨٦١ هـ)

(مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥١ هـ) .

قائمة المصادر

١٥٦ ـ **تحرير ألفاظ التّنبيه (لغة الفقه)**

لأبي زكريا محي الدِّين يحي بن شرف النّووي (٦٧٦ هـ)

تحقيق : عبدالغني الدّقر

(دمشق : دار القلم ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م) .

١٥٧ ـ **التحصيل من المحصول**

لسراج الدِّين محمود بن أبي بكر الأرموي (٦٨٢ هـ)

تحقيق : د. عبدالحميد أبو زنيد

(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م) .

١٥٨ ـ **تحفة الطّالب بمعرفة أحاديث ابن الحاجب**

لأبي الفداء عماد الدّين إسماعيل بن عمر بن كثير الدّمشقي (٧٧٤ هـ)

تحقيق : عبدالغني بن حميد بن محمود الكبيسي

(مكّة المكرّمة : دار حراء ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ) .

١٥٩ ـ **تحفة الفقهاء**

لعلاء الدِّين شمس النّظر أبي بكر محمّد ب أحمد السّمرقدي (٥٣٩ هـ)

تحقيق : د. محمّد زكي عبد البرّ

(دمشق : مطبعة جامعة دمشق ، الطّبعة الأولى ، ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٨ م) .

١٦٠ ـ **تحفة المحتاج بشرح المنهاج**

لشهاب الدِّين أحمد بن حجر الهيتمي الشّافعي (٩٧٣ هـ)

(بيروت : دار صادر) .

١٦١ ـ **التحقيق في أحاديث الخلاف**

لأبي الفرج عبدالرّحم بن عليّ بن محمّد بن الجوزي (٥٩٧ هـ)

تحقيق : مسعد عبدالحميد السّعدني ، محمّد فارس

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م) .

قائمة المصادر

١٦٢ ــ تحقيق المراد في أنّ النّهي يقتضي الفساد

لأبي سعيد صلاح الدّين خليل بن كيلكلدي بن عبدالله العلائي (٧٦١ هـ)

تحقيق : د. إبراهيم محمّد سلقيني

(بيروت : دار الفكر ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م) .

١٦٣ ــ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في منهاج البيضاوي

لأبي الفضل عبدالرّحيم بن الحسين زين الدّين العراقي (٨٠٦ هـ)

تحقيق : محمّد بن ناصر العجمي

(بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م) .

١٦٤ ــ تخريج أحاديث اللّمع

لعبدالله بن محمّد الصدّيقي الغماري

تحقيق : د. يوسف عبدالرّحمن المرعشلي

(بيروت : عالم الكتب ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

١٦٥ ــ تخريج الفروع على الأصول

لشهاب الدِّين محمود بن أحمد الزّنجاني (٦٥٦ هـ)

تحقيق : د. محمّد أديب صالح

(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الخامسة ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م) .

١٦٦ ــ تخصيص العامّ وأثره في الأحكام الفقهية

د. علي عبّاس الحكمي

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلمية والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، رسالة دكتوراه برقم [١٦٩] عام ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م) .

١٦٧ ــ تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواوي

لأبي الفضل جلال الدِّين عبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (٩١١ هـ)

تحقيق : عبدالوهاب عبداللّطيف

(بيروت : دار إحياء السنّة النبوية ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م) .

قائمة المصادر

١٦٨ ــ **التذكرة في الأحاديث المشتهرة**

لأبي عبدالله محمّد بن عبدالله بن بهادر بدر الدِّين الزّركشي (٧٩٤ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

١٦٩ ــ **ترتيب مسند الإمام الشّافعي**

ترتيب : محمّد عابد السّندي

تصحيح : يوسف علي الزّواوي ، عزّت العطّار الحسيني

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م) .

١٧٠ ــ **تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي**

فاسيلي ڤلاديميروڤيتش بارتلود

نقله من الرّوسية إلى العربية : صلاح الدِّين عثمان هاشم

(الكويت : من مطبوعات المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م) .

١٧١ ــ **التّسهيل لعلوم التّنزيل**

لأبي القاسم محمّد بن أحمد بن جُزيّ الغرناطي الكلبي (٧٤١ هـ)

تحقيق : محمّد عبدالمنعم اليونسي ، إبراهيم عطوه عوض

(مصر : دار الكتب الحديثة) .

١٧٢ ــ **التّعريفات**

لعليّ بن محمّد بن عليّ الجرجاني (٨١٦ هـ)

تحقيق : إبراهيم الأبياري

(بيروت : دار الكتاب العربي ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

١٧٣ ــ **التّعليقة على كتاب سيبويه**

لأبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبدالغفّار الفارسي (٣٧٧ هـ)

تحقيق : د. عوض بن حمد القوزي

(مصر : مطبعة الأمانة ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م) .

قائمة المصادر

١٧٤ ــ التّعليقات السّنية على الفوائد البهيّة

لأبي الحسنات محمّد بن عبدالحيّ اللكنوي (١٣٠٤ هـ)

تصحيح وتعليق : محمّد بدر الدّين أبو فراس النّعساني

(مصر : مطبعة السّعادة ، الطّبعة الأولى ، ١٣٢٤ هـ) .

١٧٥ ــ التّفــريع

لأبي القاسم عبيدا لله بن الحسين بن الحسن بن الجلاّب (٣٧٨ هـ)

تحقيق : د. حسين سالم الدّهماني

(بيروت : دار الغرب الإسلامي ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م) .

١٧٦ ــ تفسير البغوي

لأبي محمّد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (٥١٦ هـ)

تحقيق : محمّد عبدا لله النّمر ، عثمان جمعة ضميرية ، سليمان مسلم الحرش

(الرّياض : دار طيبة ، ١٤١٢ هـ) .

تفسير البيضاوي = أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل

١٧٧ ــ تفسير الثّعالبي

لمحمّد بن مخلوف الثّعالبي

(بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات) .

تفسير السّمرقندي = بحر العلوم

١٧٨ ــ تفسير غريب القرآن

لأبي محمّد عبدا لله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦ هـ)

تحقيق : السيّد أحمد صقر

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م) .

١٧٩ ــ تفسير القرآن العظيم

لأبي محمّد عبدالرّحمن بن أبي حاتم محمّد بن إدريس الرّازي (٣٢٧ هـ)

تحقيق : أحمد عبدا لله العماري

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، رسالة ماجستير برقم [٤٩١]) .

قائمة المصادر

١٨٠ ــ تفسير القرآن العظيم

لأبي الفداء عماد الدّين إسماعيل بن عمر بن كثير الدّمشقي (٧٧٤ هـ)

(بيروت : دار إحياء التّراث العربي ، ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٩ م) .

١٨١ ــ التفسير الكبير

لأبي عبدا لله محمّد بن عمر بن الحسين فخر الدّين الرّازي (٦٠٦ هـ)

(بيروت : دار إحياء التّراث العربي ، الطّبعة الثالثة) .

١٨٢ ــ تفسير النّصوص في الفقه الإسلامي

د. محمّد أديب صالح

(بيروت : المكتب الإسلامي ، الطّبعة الثالثة ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م) .

١٨٣ ــ تقريب النّواوي في أصول الحديث

لأبي زكريا محي الدّين يحي بن شرف النّووي (٦٧٦ هـ)

مطبوع مع شرحه تدريب الرّاوي للسّيوطي

(بيروت : دار إحياء السنّة النبوية ، الطّبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م) .

١٨٤ ــ تقريب الوصول إلى علم الأصول

لأبي القاسم محمّد بن أحمد بن جُزيّ الغرناطي الكلبي (٧٤١ هـ)

تحقيق : محمّد علي فركوس

(مكّة المكرّمة : المكتبة الفيصلية ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م) .

١٨٥ ــ التّقرير والتّحبير شرح التّحرير

لابن أمير حاج محمّد بن محمّد بن محمّد بن حسن الحلبي (٨٧٩ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣ م) .

١٨٦ ــ التّقييد والإيضاح شرح مقدّمة ابن الصّلاح

لأبي الفضل عبدالرّحيم بن الحسين زين الدّين العراقي (٨٠٦ هـ)

تحقيق : عبدالرّحمن محمّد عثمان

(المدينة المنورة : المكتبة السّلفية ، الطّبعة الأولى ، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م) .

قائمة المصادر

١٨٧ ـ **تلبيس إبليس**

لأبي الفرج عبدالرّحمن بن عليّ بن محمّد جمال الدِّين ابن الجوزي (٥٩٧ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة) .

١٨٨ ـ **التّلخيص في علوم البلاغة**

لجلال الدِّين محمّد بن عبدالرّحمن الخطيب القزويني (٧٣٩ هـ)

بشرح الأستاذ : عبدالرّحمن البرقوقي

(مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، الطّبعة الثانية ، ١٤٥٠ هـ ـ ١٩٣٢ م) .

١٨٩ ـ **تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرّافعي الكبير**

لأبي الفضل شهاب الدِّين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)

تصحيح و تعليق : السيّد عبدا لله هاشم اليماني المدني

(المدينة المنوّرة : مكتبة عبدا لله هاشم اليماني ، ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م) .

١٩٠ ـ **تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم**

لأبي سعيد صلاح الدِّين خليل بن كيكلدي بن عبدا لله العلائي (٧٦١ هـ)

تحقيق : د. عبدا لله بن محمّد آل الشيخ

(المطبعة : بدون ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

١٩١ ـ **التّلويح على التّوضيح**

لسعد الدِّين مسعود بن عمر التّفتازاني (٧٩٢ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة) .

١٩٢ ـ **التّمهيد في أصول الفقه**

لأبي الخطّاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني (٥١٠ هـ)

تحقيق : د. مفيد محمّد أبو عمشة ، د. محمّد علي إبراهيم

(مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

قائمة المصادر

١٩٣ ـ **التّمهيد في تخريج الفروع على الأصول**

لأبي محمّد عبدالرّحيم بن الحسن جمال الدّين الإسنوي (٧٧٢ هـ)

تحقيق : د. محمّد حسن هيتو

(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م) .

١٩٤ ـ **التّمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد**

لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمّد بن عبد البرّ القرطبي (٤٦٣ هـ)

تحقيق : عبدالله بن الصدّيق

(المغرب : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م) .

١٩٥ ـ **تنوير المقالة في حلّ ألفاظ الرّسالة**

لأبي عبدالله محمّد بن إبراهيم بن خليل التّتائي (٩٤٢ هـ)

تحقيق : د. محمّد عايش عبدالعال شبير

(المطبعة : بدون ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨ م) .

١٩٦ ـ **تهذيب التّهذيب**

لأبي الفضل شهاب الدّين أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)

(بيروت : دار الفكر العربي ، مصوّر عن طبعة المعارف بالهند ، الطّبعة الأولى ، ١٣٢٥ هـ) .

١٩٧ ـ **تهذيب اللّغة**

لأبي منصور محمّد بن أحمد الأزهري (٣٧٠ هـ)

تحقيق : عبدالسّلام محمّد هارون . راجعه : محمّد علي النجّار

(مصر : الدّار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م) .

١٩٨ ـ **تهذيب معالم السّنن**

لأبي عبدالله شمس الدّين محمّد بن أبي بكر بن قيّم الجوزية الدّمشقي (٧٥١ هـ)

تحقيق : محمّد حامد الفقي

(مصر : مكتبة السنّة المحمّدية ، ١٣٦٩ هـ) .

١٩٩ ـ **التوضيح شرح التنقيح**

لصدر الشّريعة عبيدالله بن مسعود المحبوبي (٧٤٧ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة) .

قائمة المصادر

٢٠٠ ـ **التّوقيف على مهمّات التّعاريف**
لمحمّد بن عبدالرّؤوف المناوي (١٠٣١ هـ)
تحقيق : د. محمّد رضوان الدّاية
(دمشق : دار الفكر بالاشتراك مع دار الفكر المعاصر ببيروت ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م) .

٢٠١ ـ **تيسير التّحرير**
لأمير بادشاه محمّد أمين الحسيني الحنفي (٩٨٧ هـ)
(بيروت : دار الفكر) .

(ث)

٢٠٢ ـ **ثلاثة كتبٍ في الأضداد**
للأصمعي ، والسّجستاني ، وابن السّكيت
وبذيلها كتابٌ آخر في الأضداد للصّغاني ، نشرها : د. أوغت هفنز
(بيروت : دار الكتب العلميّة) .

(ج)

٢٠٣ ـ **جامع أحكام الصّغار**
لمجد الدّين محمّد بن محمود بن الحسين بن أحمد الأستروشني (٦٣٢ هـ)
تحقيق : د. أبي مصعب البدري ، محمود عبدالرّحمن عبدالمنعم
(مصر : دار الفضيلة ، ١٩٩٤ م) .

٢٠٤ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**
لأبي جعفر محمّد بن جرير الطّبري (٣١٠ هـ)
تحقيق : أحمد محمّد شاكر ، محمود محمّد شاكر
(مصر : دار المعارف ، الطّبعة الثّانية ، ١٩٧٢ م) .

٢٠٥ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**
لأبي جعفر محمّد بن جرير الطّبري (٣١٠ هـ)
(مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطّبعة الثالثة ، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨ م) .

قائمة المصادر

٢٠٦ ـ جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله

لأبي عمرو يوسف بن عبدالله بن محمّد بن عبدالبرّ القرطبي (٤٦٣ هـ)

تحقيق : عبدالرّحمن محمّد عثمان

(المدينة المنورة : المكتبة السّلفية ، الطّبعة الثانية ، ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م) .

٢٠٧ ـ الجامع الصّحيح (سنن الترمذي)

لأبي عيسى محمّد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٩٧ هـ)

تحقيق : أحمد محمّد شاكر ، محمّد فؤاد عبد الباقي ، كمال يوسف الحوت

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م) .

٢٠٨ ـ الجامع الصّغير

للإمام أبي عبدالله محمّد بن الحسن الشّيباني (١٨٩ هـ)

(باكستان : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، الطّبعة الأولى ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م)

٢٠٩ ـ الجامع الصّغير

لأبي الفضل جلال الدّين عبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (٩١١ هـ)

مطبوع مع شرحه فيض القدير للمناوي

(مصر : مكتبة دار الحديث) .

٢١٠ ـ جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (دستور العلماء)

للقاضي عبدالنبيّ بن عبد الرّسول الأحمد نكرى

(بيروت : من منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، مصوّر عن طبعة دائرة المعارف النظّامية بالهند ، الطّبعة الأولى) .

٢١١ ـ الجامع الكبير

للإمام أبي عبدالله محمّد بن الحسن الشّيباني (١٨٩ هـ)

تحقيق : أبي الوفا الأفغاني

(بيروت : دار إحياء التّراث العربي ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٩٩ هـ) .

٢١٢ ـ الجامع لأحكام القرآن

لأبي عبدالله محمّد بن أحمد الأنصاري القرطبي (٦٧١ هـ)

(بيروت : دار الكتاب العربي، الطّبعة الثّالثة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م

قائمة المصادر

٢١٣ ـ الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع

لأبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ)

تحقيق : د. محمّد رأفت سعيد

(الكويت : مكتبة الفلاح ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م) .

٢١٤ ـ الجرح والتّعديل

لأبي محمّد عبدالرّحمن بن أبي حاتم محمّد بن إدريس الرّازي (٣٢٧ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، مصوّر عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٢٧١هـ ـ ١٩٥٢ م) .

٢١٥ ـ جمع الجوامع

لتاج الدّين عبدالوهاب بن عليّ بن عبدالكافي السّبكي (٧٧١ هـ)

(بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م) .

٢١٦ ـ جمهرة الأمثال

لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري (بعد ٤٠٠ هـ)

تحقيق : محمّد أبي الفضل إبراهيم ، عبدالمجيد قطامش

(مصر : المؤسسة العربية الحديثة ، الطّبعة الأولى ، ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م) .

٢١٧ ـ جواهر الإكليل شرح مختصر خليل

للشّيخ صالح عبد السّميع الآبي (؟)

(مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي) .

٢١٨ ـ الجواهر المضيئة في طبقات الحنفيّة

لأبي محمّد عبدالقادر بن محمّد بن محمّد بن نصر الله القرشي (٧٧٥ هـ)

تحقيق : د. عبدالفتّاح محمّد الحلو

(مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م) .

قائمة المصادر

(ح)

٢١٩ ـ حاشية التّفتازاني على شرح العضد

لسعد الدِّين مسعود بن عمر بن عبدالله التّفتازاني (٧٩٢ هـ)

مطبوع مع شرح العضد على ابن الحاجب

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

٢٢٠ ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل

للشّيخ محمّد الدّمياطي الخضري (١٢٨٧ هـ)

(مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطّبعة الأخيرة ، ١٣٥٩هـ ـ ١٩٤٠م) .

٢٢١ ـ حاشية الدّسوقي على الشّرح الكبير

لمحمّد بن أحمد بن عرفة الدّسوقي (١٢٣٠ هـ)

(بيروت : دار الفكر) .

٢٢٢ ـ حاشية على شرح الفاكهي لقطر النّدى

يس بن زين الدِّين الحمّصي الشّافعي (١١٦١ هـ)

(مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م) .

٢٢٣ ـ الحاوي في الكبير في الطبّ

لأبي بكر محمّد بن زكريا الطّبيب الرّازي (٣١٣ هـ)

(حيدر آباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية تحت إشراف جماعة من العلماء ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م) .

٢٢٤ ـ حجّة القراءات

لأبي زرعة عبدالرّحمن بن محمّد بن زنجلة (القرن الرّابع الهجري)

تحقيق : سعيد الأفغاني

(ليبيا : من منشورات جامعة بنغازي ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م) .

٢٢٥ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء

لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (٧٤٠ هـ)

(بيروت : دار الكتاب العربي ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م) .

قائمة المصادر

٢٢٦ ـ **حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء**

لأبي بكر سيف الدِّين محمّد بن أحمد الشّاشي القفّال (٥٠٧ هـ)

تحقيق : د. ياسين أحمد إبراهيم درادكه

(بيروت : مكتبة الرّسالة الحديثة ، الطّبعة الأولى ، ١٩٨٨ م) .

٢٢٧ ـ **حلية الفقهاء**

لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ هـ)

تحقيق : د. عبدالله بن عبدالمحسن التّركي

(بيروت : الشّركة المتّحدة للتوزيع ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م) .

(خ)

٢٢٨ ـ **خبايا الزّوايا**

لأبي عبدالله محمّد بن عبدالله بن بهادر بدر الدِّين الزّركشي (٧٩٤ هـ)

تحقيق : عبدالقادر عبدالله العاني

(الكويت : من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م) .

٢٢٩ ـ **الخراج**

ليحي بن آدم القرشي (٢٠٣ هـ)

تحقيق : الشّيخ أحمد محمّد شاكر

(مصر : المكتبة السّلفية ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٨٤ هـ) .

٢٣٠ ـ **الخراج**

لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (١٨٢ هـ)

تحقيق : د. محمّد إبراهيم البنّا

(مصر : دار الإصلاح) .

٢٣١ ـ **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**

لعبدالقادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣ هـ)

تحقيق : عبدالسّلام محمّد هارون

(مصر : مكتبة الخانجي) .

قائمة المصادر

٢٣٢ ـ **خلق أفعال العباد**

لأبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ)

تحقيق : بدر البدر

(الكويت : الدّار السّلفية ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

(د)

٢٣٣ ـ **درء تعارض العقل والنّقل**

لأبي العبّاس شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (٧٢٨ هـ)

تحقيق : د. محمّد رشاد سالم

(الرّياض : من منشورات جامعة الإمام محمّد بن سعود ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ)

٢٣٤ ـ **دراسة مقارنة حول عقد البيع**

د. الشّافعي عبدالرّحمن السيّد

(مصر : دار الطّباعة المحمّدية ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م) .

٢٣٥ ـ **الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة**

لأبي الفضل شهاب الدّين أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)

تحقيق : محمّد سيّد جاد الحقّ

(مصر : دار الكتب الحديثة) .

٢٣٦ ـ **الدرّ المنثور في التّفسير بالمأثور**

لأبي الفضل جلال الدّين عبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (٩١١ هـ)

(بيروت : دار الفكر ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

٢٣٧ ـ **الدرّ النّضيد**

لسيف الدّين بن يحي بن سعد الدّين بن عمر التّفتازاني "ابن الحفيد" (٨٨٧ هـ)

(بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م) .

٢٣٨ ـ **الدرّ النّقي في شرح ألفاظ الخرقي**

لجمال الدّين يوسف بن حسن بن عبدالهادي الحنبلي (٩٠٩ هـ)

تحقيق : د. رضوان مختار بن غربية

(جدّة : دار المجتمع ، الطّبعة الأولى ، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م) .

قائمة المصادر

٢٣٩ ــ الدرّة فيما يجب اعتقاده

لأبي محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم (٤٥٦ هـ)

تحقيق : د. أحمد بن ناصر الحمد ، د. سعيد بن عبدالرّحمن القزقي

(مصر : مطبعة المدني ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) .

دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون

٢٤٠ ــ دلالة الاقتضاء وعموم المقتضى

أحمد محمّد حمود

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، رسالة ماجستير برقم [١٣١٨ - ١٣١٩] عام ١٤١١ هـ) .

٢٤١ ــ الدّليل الشّافي على المنهل الصّافي

لأبي المحاسن جمال الدّين يوسف بن تغري بردي (٨٧٤ هـ)

تحقيق : فهيم محمّد شلتوت

(مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى)

٢٤٢ ــ ديوان جرير

جمع : كرم البستاني

(بيروت : دار صادر بالاشتراك مع دار بيروت ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م) .

٢٤٣ ــ ديوان ذي الرمّة

غيلان بن عقبة العدوي

عُني بتصحيحه : كارليل هنري هيس مكارتن

(كامبردج : مطبعة كليّة كامبردج ، ١٣٣٧ هـ - ١٩١٩ م) .

ديوان زهير = شرح ديوان زهير

٢٤٤ ــ ديوان العبّاس بن مرداس السّلمي

جمع وتحقيق : د. يحي الجبوري

(بيروت : دار الرّسالة ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م) .

قائمة المصادر

٢٤٥ ـ ديوان أبي العتاهية

إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان (٢١٠ هـ)

(بيروت : دار صادر بالاشتراك مع دار بيروت ، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م) .

ديوان كعب بن زهير = شرح ديوان كعب بن زهير

ديوان الكميت = شرح هاشميات الكميت

٢٤٦ ـ ديوان ابن مقبل

تميم بن أُبيّ بن مقبل بن عوف

تحقيق : د. عزّة حسن

(دمشق : وزارة الثّقافة والإرشاد القومي ، ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢ م) .

٢٤٧ ـ ديوان أبي نواس

الحسن بن هانئ بن عبد الأوّل (١٩٦ هـ)

تحقيق : أحمد عبد المجيد الغزالي

(مصر : مطبعة مصر ، ١٩٥٣ م) .

(ر)

٢٤٨ ـ رؤوس المسائل

لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري (٥٣٨ هـ)

تحقيق : د. عبدالله نذير أحمد

(بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م) .

٢٤٩ ـ الردّ على الجهميّة

لأبي عبدالله محمّد بن إسحاق بن محمّد بن يحي بن مندة (٣٩٥ هـ)

تحقيق : د. علي محمّد ناصر الفقيهي

(المدينة النبويّة : مكتبة الغرباء الأثرية ، الطّبعة الثالثة ، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م) .

٢٥٠ ـ الردّ على الرّافضة

لأبي حامد محمّد المقدسي (٨٨٨ هـ)

تحقيق : عبدالوهاب خليل الرّحمن

(الهند : من منشورات الدّار السّلفية ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م) .

قائمة المصادر

٢٥١ ـ الرّسـالة

للإمام أبي عبدالله محمّد بن إدريس الشّافعي (٢٠٤ هـ)

تحقيق : أحمد محمّد شاكر

(بيروت : المكتبة العلميّة) .

٢٥٢ ـ الرّسالة القشيرية

لأبي القاسم عبدالكريم بن هوازن بن عبدالملك القشيري النيسابوري (٤٦٥ هـ)

تحقيق : د. عبدالحليم محمود ، محمود بن الشّريف

(مصر : من منشورات دار الكتب الحديثة ، الطّبعة الأولى ، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م)

٢٥٣ ـ روضة الطّالبين

لأبي زكريا محي الدّين يحي بن شرف النّووي (٦٧٦ هـ)

إشراف : زهير الشّاويش

(دمشق : المكتب الإسلامي ، الطّبعة الثالثة ، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م) .

٢٥٤ ـ روضة النّاظر وجُنّة المناظر

لأبي محمّد عبدالله بن أحمد موفّق الدّين المقدسي (٦٢٠ هـ)

تحقيق : سيف الدّين كاتب

(بيروت : دار الكتاب العربي ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م) .

(ز)

٢٥٥ ـ الزّاهر في غريب ألفاظ الشّافعي

لأبي منصور محمّد بن أحمد الأزهري (٣٧٠ هـ)

تحقيق : د. محمّد جبر الألفي

(الكويت : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطّبعة الأولى، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م

٢٥٦ ـ الزّهد الكبير

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (٤٥٨ هـ)

تحقيق : الشّيخ عامر أحمد حيدر

(بيروت : دار الجنان ، بالاشتراك مع مؤسسة الكتب الثقافية ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م) .

قائمة المصادر

٢٥٧ ـ **الزّهد وصفة الزّاهدين**

لابن الأعرابي أحمد بن محمّد بن زياد (٣٤٠ هـ)

تحقيق : مجدي فتحي السيّد

(مصر : مكتبة الصّحابة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) .

٢٥٨ ـ **الزّهد**

للحسن بن أبي الحسن يسار البصري (١١٠ هـ)

تحقيق : د. محمّد عبدالرّحيم محمّد

(مصر : دار الحديث) .

(س)

٢٥٩ ـ **السّبب عند الأصوليين**

د. عبدالعزيز بن عبدالرّحمن بن علي الرّبيعة

(الرّياض : من منشورات لجنة البحوث والتّاليف والترجمة والنّشر بجامعة الإمام محمّد ابن سعود ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٨٠ م) .

٢٦٠ ـ **سرّ صناعة الإعراب**

لأبي الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢ هـ)

تحقيق : د. حسن هنداوي

(دمشق : دار القلم ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) .

٢٦١ ـ **السّكوت ودلالته على الأحكام الشّرعية**

د. رمضان عليّ السيّد الشرنباصي

(مصر : دار الفكر العربي ، ١٩٨٤ م) .

٢٦٢ ـ **سلّم الوصول لشرح نهاية السّول**

للشّيخ محمّد بخيت المطيعي

(بيروت : عالم الكتب ، ١٩٨٢ م) .

قائمة المصادر

٢٦٣ ـ **السّـــنن**

للإمام أبي عبدالله محمّد بن إدريس الشّافعي (٢٠٤ هـ)

تحقيق :د. خليل إبراهيم ملاّ خاطر

(جدّة : دار القبلة بالاشتراك مع مؤسسة علوم القرآن بدمشق ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م) .

سنن الترمذي = الجامع الصّحيح

٢٦٤ ـ **سنن الدّارقطني**

لأبي الحسن عليّ بن عمر بن أحمد بن مهدي الدّارقطني (٣٨٥ هـ)

(بيروت : عالم الكتب ، الطّبعة الرّابعة ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

٢٦٥ ـ **سنن الدّارمي**

لأبي محمّد عبدالله بن عبدالرّحمن بن الفضل الدّارمي (٢٥٥ هـ)

تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي

(بيروت : دار الكتاب العربي ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م) .

٢٦٦ ـ **سنن أبي داود**

لأبي داود سليمان بن الأشعث السّجستاني (٢٧٥ هـ)

تحقيق : عزّت عبيد الدعّاس ، عادل السيّد

(بيروت : دار الحديث ، الطّبعة الأولى ، ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٩ م) .

٢٦٧ ـ **سنن سعيد بن منصور**

لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني (٢٢٧ هـ)

تحقيق : حبيب الرّحمن الأعظمي

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

٢٦٨ ـ **السّنن الصّغير**

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (٤٥٨ هـ)

تحقيق : د. عبدالمعطي أمين قلعجي

(باكستان : جامعة الدّراسات الإسلامية ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م) .

قائمة المصادر

٢٦٩ ـ **السّنن الكبرى**

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (٤٥٨ هـ)

(مكّة المكرّمة : دار الباز مصوّر عن نسخة مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٢هـ) .

٢٧٠ ـ **سنن ابن ماجة**

لأبي عبدالله محمّد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٧٥ هـ)

تحقيق : محمّد فؤاد عبدالباقي

(بيروت : دار إحياء التّراث العربي ، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م) .

٢٧١ ـ **سنن النّسائي**

لأبي عبدالرّحمن أحمد بن شعيب بن عليّ النّسائي (٣٠٣ هـ)

تحقيق : عبدالفتّاح أبو غدّة

(بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطّبعة الثالثة ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م) .

٢٧٢ ـ **السِّير الكبير**

للإمام أبي عبدالله محمّد بن الحسن الشّيباني (١٨٩ هـ)

مطبوع مع شرحه للإمام شمس الأئمّة السّرخسي بتحقيق : د. صلاح الدِّين المنجّد

(مصر : من منشورات معهد المخطوطات بجامعة الدّول العربيّة ، ١٩٧١ م) .

٢٧٣ ـ **سير أعلام النّبلاء**

لأبي عبدالله محمّد بن أحمد بن عثمان شمس الدِّين الذّهبي (٧٤٨ هـ)

تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون

(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة السّابعة ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م) .

٢٧٤ ـ **سيرة النبيّ ﷺ**

لأبي محمّد عبدالملك بن هشام (٢١٨ هـ)

تحقيق : محمّد محي الدِّين عبدالحميد

(بيروت : دار الفكر) .

قائمة المصادر

(ش)

٢٧٥ ــ شذرات الذّهب في أخبار منْ ذهب

لأبي الفلاح عبدالحيّ بن العماد الحنبليّ (١٠٨٩ هـ)

(بيروت : دار الآفاق الجديدة) .

٢٧٦ ــ شرح الأصول الخمسة

للقاضي عبدالجبّار بن أحمد بن الخليل الهمذاني (٤١٥ هـ)

تحقيق : د. عبدالكريم عثمان

(مصر : مكتبة وهبة ، الطّبعة الأولى ، ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٥ م) .

٢٧٧ ــ شرح أدب القاضي

لبرهان الأئمّة حسام الدِّين عمر بن عبدالعزيز بن مازة الصّدر الشّهيد (٥٣٦ هـ)

تحقيق : محي هلال سرحان

(بغداد : من منشورات وزارة الأوقاف وإحياء التّراث الإسلامي ، ١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٨م) .

٢٧٨ ــ شرح التّفتازاني على العقائد النّسفية

لسعد الدِّين مسعود بن عمر بن عبدالله التّفتازاني (٧٩٢ هـ)

(مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٢١ هـ) .

٢٧٩ ــ شرح التّلخيص

لأكمل الدِّين محمّد بن محمّد بن محمود البابرتي (٧٨٦ هـ)

تحقيق : د. محمّد مصطفى رمضان صوفية

(ليبيا : المنشأة العامة للنشّر والتوزيع ، الطّبعة الأولى ، ١٩٨٣ هـ) .

٢٨٠ ــ شرح تنقيح الفصول

لأبي العبّاس شهاب الدِّين أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤ هـ)

تحقيق : طه عبدالرّؤوف سعد

(مصر : مكتبة الكليّات الأزهرية بالاشتراك مع دار الفكر ببيروت ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣ م) .

قائمة المصادر

٢٨١ ـ **شرح جمع الجوامع**

لشمس الدِّين محمّد بن أحمد الجلال المحلّي (٨٦٤ هـ)

(بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م) .

٢٨٢ ـ **شرح الخرشي على مختصر خليل**

لأبي عبدا لله محمّد بن عبدا لله بن عليّ الخرشي (١١٠١ هـ)

(بيروت : دار صادر ، مصوّر عن طبعة بولاق ، ١٣١٨ هـ) .

٢٨٣ ـ **شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى**

لأبي العبّاس أحمد بن يحي بن زيد الشّيباني " ثعلب " (٢٩١ هـ)

(مصر : مطبعة دار الكتب المصرية ، الطّبعة الأولى ، ١٣٦٣هـ ـ ١٩٤٤م) .

٢٨٤ ـ **شرح ديوان كعب بن زهير**

لأبي سعيد الحسن بن الحسين بن عبيدا لله السّكري (٢٧٥ هـ)

(مصر : مطبعة دار الكتب المصرية ، الطّبعة الأولى ، ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م) .

٢٨٥ ـ **شرح الزركشي على مختصر الخرقي**

لشمس الدِّين محمّد بن عبدا لله الزّركشي الحنبلي (٧٧٢ هـ)

تحقيق : عبدا لله بن عبدالرّحمن الجبرين

(معلومات النشّر : بدون) .

٢٨٦ ـ **شرح السنّة**

لأبي محمّد الحسن بن عليّ بن خلف البرهاري (٣٢٩ هـ)

تحقيق : أبي ياسر خالد بن قاسم الردادي

(المدينة النبوية : مكتبة الغرباء الأثرية ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م) .

٢٨٧ ـ **شرح السنّة**

لأبي محمّد الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي (٥١٦ هـ)

تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، محمّد زهير الشّاويش

(دمشق : المكتب الإسلامي ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧١ م) .

قائمة المصادر

٢٨٨ ـ **شرح شافية ابن الحاجب**

رضي الدِّين محمّد بن الحسن الإستراباذي (٦٨٦ هـ)

تحقيق : محمّد نور الحسن ، محمّد الزّفزاف ، محمّد محي الدِّين عبدالحميد

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م) .

٢٨٩ ـ **شرح شذور الذّهب**

لأبي محمّد عبدا لله جمال الدِّين يوسف بن أحمد بن هشام (٧٦١ هـ)

تحقيق : محمّد محي الدِّين عبدالحميد

(معلومات النّشر : بدون) .

٢٩٠ ـ **شرح صحيح مسلم**

لأبي زكريا محي الدِّين يحي بن شرف النّووي (٦٧٦ هـ)

(بيروت : دار الفكر) .

٢٩١ ـ **شرح العقيدة الطّحاوية**

لصدر الدِّين محمّد بن عليّ بن محمّد بن أبي العزّ الحنفيّ (٧٩٢ هـ)

حقّقها جماعةٌ من العلماء

(بيروت : دار الفكر العربي) .

٢٩٢ ـ **شرح ابن عقيل**

لبهاء الدِّين عبدا لله بن عقيل العقيلي الهمداني (٧٦٩ هـ)

تحقيق : محمّد محي الدِّين عبدالحميد

(بيروت : دار الفكر ، الطّبعة الخامسة عشرة ، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م) .

٢٩٣ ـ **شرح العُمد**

لأبي الحسين محمّد بن عليّ بن الطّيّب البصري (٤٣٦ هـ)

تحقيق : د. عبدالحميد بن علي أبو زنيد

(المدينة المنوّرة : مكتبة العلوم والحكم ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ) .

٢٩٤ ـ **الشّرح الكبير على مختصر خليل**

لأبي البركات سيدي أحمد الدّردير (١٢٠١ هـ)

مطبوع مع حاشية الدّسوقي (بيروت : دار الفكر) .

قائمة المصادر

٢٩٥ ــ شرح الكوكب المنير

لابن النجّار محمّد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي الحنبلي (٩٧٢ هـ)

تحقيق : د. محمّد الزّحيلي ، د. نزيه كمال حمّاد

(مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .

٢٩٦ ــ شرح اللّمع في أصول الفقه

لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسف الشّيرازي (٤٧٦ هـ)

تحقيق : عبدالمجيد تركي

(بيروت : دار الغرب الإسلامي ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) .

٢٩٧ ــ شرح مختصر ابن الحاجب

لعضد الملّة والدّين عبدالرّحمن بن أحمد بن عبدالغفّار الإيجي (٧٥٦ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .

شرح مختصر ابن الحاجب = بيان المختصر

٢٩٨ ــ شرح مختصر الرّوضة

لنجم الدّين سليمان بن عبدالقوي بن عبدالكريم الطّوفي (٧١٦ هـ)

تحقيق : د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي

(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) .

٢٩٩ ــ شرح معاني الآثار

لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة الطّحاوي الأزدي (٣٢١ هـ)

تحقيق : محمّد زهري النجّار

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ هـ)

٣٠٠ ــ شرح المغني في أصول الفقه

لمنصور بن أحمد بن مؤيد الخوارزمي القاءاني (٧٧٥ هـ)

تحقيق : د. مساعد معتق المعتق

(الرّياض : جامعة الإمام محمّد بن سعود ، مكتبة كليّة الشّريعة ، رسالة دكتوراه) .

قائمة المصادر

٣٠١ ـ **شرح المفصّل**

لموفّق الدِّين يعيش بن عليّ بن يعيش النّحوي (٦٤٣ هـ)

(بيروت : عالم الكتب) .

٣٠٢ ـ **شرح النتخب الحسامي**

لأبي البركات عبدالله بن أحمد حافظ الدِّين النّسفي (٧١٠ هـ)

تحقيق : د. سالم أوغوت

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، رسالة دكتوراه برقم [١٠٠٤] عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .

٣٠٣ ـ **شرح المنهاج**

لشمس الدِّين محمود بن عبدالرّحمن الأصفهاني (٧٤٩ هـ)

تحقيق : د. عبدالكريم بن علي النّملة

(الرّياض : مكتبة الرّشد ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ) .

٣٠٤ ـ **شرح منتهى الإرادات**

لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي (١٠٥١ هـ)

(بيروت : عالم الكتب) .

٣٠٥ ـ **شرح هاشميات الكميت**

لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي

تحقيق : د. داود سلوم ، د. نوري حمودى القيسي

(بيروت : عالم الكتب بالاشتراك مع مكتبة النّهضة العربية، الطّبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤ م

٣٠٥ ـ **شرح موطّا الإمام مالك**

لمحمّد بن عبدالباقي بن يوسف الزّرقاني (١١٢٢ هـ)

(مصر : مكتبة الكلّيّات الأزهرية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .

٣٠٦ ـ **شعب الإيمان**

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (٤٥٨ هـ)

تحقيق : أبي هاجر محمّد السعيد بسيوني زغلول

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م) .

قائمة المصادر

٣٠٨ ـ **الشّعر والشّعراء**

لأبي محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦ هـ)

تحقيق أحمد محمّد شاكر

(مصر : مطبعة دائرة المعارف) .

٣٠٩ ـ **الشّقائق النّعمانية في علماء الدّولة العثمانية**

أحمد بن مصطفى طاش كبى زادة (٩٦٨ هـ)

(بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م) .

٣١٠ ـ **الشّمائل المحمّدية**

لأبي عيسى محمّد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩ هـ)

تحقيق : عزّت عبيد الدعّاس

(حمص : مؤسسة الزّعبي ، الطّبعة الأولى ، ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م) .

(ص)

٣١١ ـ **الصّاحبيّ في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها**

لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ هـ)

تحقيق : السيّد أحمد صقر

(مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٧ م) .

٣١٢ ـ **الصّحاح**

لأبي نصْر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (٣٩٨ هـ)

تحقيق : أحمد عبدالغفور عطّار

(بيروت : عالم الكتب ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م) .

٣١٣ ـ **صحيح البخاري**

لأبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ)

تحقيق : د. مصطفى ديب البُغا

(بيروت : دار ابن كثير بالاشتراك مع دار اليمامة ، الطّبعة الثّالثة ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م) .

قائمة المصادر

٣١٤ ــ صحيح ابن خزيمة

لأبي بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (٣١١ هـ)

تحقيق : د. محمّد مصطفى الأعظمي

(بيروت : المكتب الإسلامي ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م) .

٣١٥ ــ صحيح مسلم

لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري (٢٦١ هـ)

تحقيق : محمّد فؤاد عبدالباقي

(بيروت : دار إحياء التّراث العربي) .

٣١٦ ــ الصّغير بين أهليّة الوجوب وأهليّة الأداء

محمود مجيد بن مسعود الكبيسي

(قطر : إدارة إحياء التّراث الإسلامي) .

٣١٧ ــ صفة الصّفوة

لأبي الفرج عبدالرّحمن بن عليّ بن محمّد جمال الدّين ابن الجوزي (٥٩٧ هـ)

تحقيق : محمود فاخوري ، محمّد رواس قلعة جي

(حلب : دار الوعي ، الطّبعة الأولى ، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م) .

(ض)

٣١٨ ــ الضّمان في الفقه الإسلامي

الأستاذ علي الخفيف

(مصر : من منشورات معهد البحوث بجامعة الدّول العربية ، ١٩٧١ م) .

٣١٩ ــ الضّوء اللاّمع لأهل القرن التّاسع

لشمس الدّين محمّد بن عبدالرّحمن السّخاوي (٩٠٢ هـ)

(بيروت : دار مكتبة الحياة) .

قائمة المصادر

(ط)

٣٢٠ ـ **طبقات الأطبّاء والحكماء**

لأبي داود سليمان بن حسّان بن جلجل الأندلسي (٣٧٧ هـ)

تحقيق : فؤاد سيّد

(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

٣٢١ ـ **الطّبقات السنيّة في تراجم الحنفيّة**

لتقيّ الدّين بن عبدالقادر التّميمي الدّاري الغزّي الحنفي (١٠٠٥ هـ)

تحقيق : د. عبدالفتّاح محمّد الحلو

(الرّياض : دار الرّفاعي ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

٣٢٢ ـ **طبقات الشّافعية الكبرى**

لتاج الدّين عبدالوهاب بن عليّ بن عبدالكافي السّبكي (٧٧١ هـ)

تحقيق : محمود محمّد الطّناحي ، عبدالفتّاح محمّد الحلو

(مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطّبعة الأولى ، ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤ م) .

٣٢٣ ـ **طبقات الشّافعية**

لأبي محمّد عبدالرّحيم بن الحسن بن عليّ جمال الدّين الإسنوي (٧٧٢ هـ)

تحقيق : عبدالله الجبوري

(بغداد : من منشورات رئاسة ديوان الأوقاف ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٠ هـ) .

٣٢٤ ـ **طبقات الشّعراء**

لعبدالله بن المعتزّ بن المتوكّل بن المعتصم (٢٩٦ هـ)

تحقيق : عبدالستّار أحمد فرج

(مصر : دار المعارف ، الطّبعة الثالثة) .

٣٢٥ ـ **طبقات فحول الشّعراء**

لمحمّد بن سلاّم الجمحي (٢٣١ هـ)

تحقيق : محمود محمّد شاكر

(مصر : مطبعة المدني ، ١٩٧٤ م) .

قائمة المصادر

٣٢٦ ـ **طبقات الفقهاء**

لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسف الشّيرازي (٤٧٦ هـ)

تحقيق : د. إحسان عبّاس

(بيروت : دار الرّائد العربي ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م) .

٣٢٧ ـ **طبقات الفقهاء الشّافعية**

لأبي عمرو عثمان بن عبدالرّحمن تقيّ الدّين ابن الصّلاح الشهرزوري (٦٤٣ هـ)

تحقيق : محي الدّين علي نجيب

(بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م) .

٣٢٨ ـ **طبقات المفسّرين**

لأبي الفضل جلال الدّين عبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (٩١١ هـ)

تحقيق : علي محمّد عمر

(مصر : مكتبة وهبة ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م) .

٣٢٩ ـ **طبقات المفسّرين**

لشمس الدّين محمّد بن عليّ بن أحمد الدّاوودي (٩٤٥ هـ)

تحقيق : علي محمّد عمر

(مصر : مكتبة وهبة ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م) .

٣٣٠ ـ **الطّبقات الكبرى**

لأبي عبدالله محمّد بن سعد بن منيع البصري (٢٣٠ هـ)

(بيروت : دار صادر) .

٣٣١ ـ **الطّبقات الكبرى (القسم المتمّم)**

لأبي عبدالله محمّد بن سعد بن منيع البصري (٢٣٠ هـ)

تحقيق : زياد محمّد منصور

(المدينة المنورة : من منشورات الجامعة الإسلامية ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م) .

قائمة المصادر

٣٣٢ ــ طبقات النّحويين واللّغويين

لأبي بكر محمّد بن الحسن الزبيدي (٣٧٩ هـ)

تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم

(مصر : مكتبة الخانجي ، الطّبعة الأولى ، ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م) .

٣٣٣ ــ طِلبة الطُّلبة في الاصطلاحات الفقهيّة

لأبي حفص نجم الدِّين عمر بن محمّد بن أحمد النّسفي (٥٣٧ هـ)

تحقيق : الشّيخ خليل الميس

(بيروت : دار القلم ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

(ع)

٣٣٤ ــ العاقبة في ذكر الموت والآخرة

لأبي محمّد عبدالحق الإشبيلي (٥٨١ هـ)

تحقيق : الشّيخ خضر محمّد خضر

(الكويت : مكتبة دار الأقصى ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

٣٣٥ ــ العِبر

لأبي عبدالله محمّد بن أحمد بن عثمان شمس الدِّين الذّهبي (٧٤٨ هـ)

تحقيق : أبي هاجر محمّد السعيد بن بسيوني زغلول

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

٣٣٦ ــ العُدّة في أصول الفقه

للقاضي أبي يعلى محمّد بن الحسين الفرّاء الحنبلي (٤٥٨ هـ)

تحقيق : د. أحمد علي المباركي

(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م) .

٣٣٧ ــ العقد الفريد

لأبي عمر أحمد بن محمّد بن عبد ربّه (٣٢٧ هـ)

تحقيق : أحمد أمين ، أحمد الزّين ، إبراهيم الأبياري

(مصر : لجنة التأليف والترجمة والنّشر ، الطّبعة الثّالثة ، ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٥ م) .

قائمة المصادر

٣٣٨ ــ **العقد المنظوم في الخصوص والعموم**

لأبي العبّاس شهاب الدّين أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤ هـ)

تحقيق : د. أحمد الختم عبدالله

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، رسالة دكتوراه برقم [٦٨٩] عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م) .

٣٣٩ ــ **العِلل المتناهية في الأحاديث الواهية**

لأبي الفرج عبدالرّحمن بن عليّ بن محمّد بن الجوزي (٥٩٧ هـ)

تحقيق : الأستاذ إرشاد الحقّ الأثري

(لا هور : إدارة ترجمان السنّة) .

٣٤٠ ــ **علوم الحديث**

لأبي الفداء عماد الدّين إسماعيل بن كثير الدّمشقي (٧٧٤ هـ)

مطبوع مع شرحه الباعث الحثيث للشّيخ أحمد شاكر

(مصر : دار التّراث ، الطّبعة الثّالثة ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م) .

٣٤١ ــ **علوم الحديث**

لأبي عمرو عثمان بن عبدالرّحمن بن الصّلاح الشهرزوري (٦٤٣ هـ)

تحقيق : نور الدّين عتر

(المدينة المنورة : المكتبة العلميّة ، الطّبعة الثّانية ، ١٩٧٢ م) .

٣٤٢ ــ **عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين**

د. أحمد محمّد نور سيف

(مصر : دار الاعتصام ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م) .

٣٤٣ ــ **العناية على الهداية**

لأكمل الدّين محمّد بن محمّد بن محمود البابرتي (٧٨٦ هـ)

مطبوع مع فتح القدير لابن الهمام

(بيروت : دار الفكر ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م) .

قائمة المصادر

٣٤٤ ـ عوارض الأهليّة عند الأصوليين

د. حسين خلف الجبوري

(مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجـامعة أمّ القرى ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م) .

٣٤٥ ـ عيون الأثر في فنون المغازي والشّمائل والسِّير

لأبي الفتح إبن سيّد النّاس محمّد بن محمّد بن محمّد بن عبدالله (٧٣٤ هـ)

(بيروت : دار المعرفة) .

٣٤٦ ـ عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء

لأبي العبّاس موفّق الدّين أحمد بن القاسم بن أبي أُصيبعة (٦٦٨ هـ)

(بيروت : دار الثّقافة ، الطّبعة الثالثة ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م) .

(غ)

٣٤٧ ـ غاية النّهاية في طبقات القرّاء

لأبي الخير شمس الدّين محمّد بن محمّد بن الجزري (٨٨٣ هـ)

عُني بنشره : ج . برجستراسر

(مصر : مكتبة الخانجي بالاشتراك مع النّاشر ، الطّبعة الأولى ، ١٣٥١هـ ـ١٩٣٢م) .

٣٤٨ ـ الغرّة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة

لأبي حفص سراج الدّين عمر الغزنوي الحنفي (٧٧٣ هـ)

تحقيق : محمّد زاهد الكوثري

(بيروت : مكتبة الإمام أبي حنيفة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨ م) .

٣٤٩ ـ غريب الحديث

لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (٢٨٥ هـ)

تحقيق : د. سليمان بن إبراهيم العايد

(مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجـامعة أمّ القرى ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

قائمة المصادر

٣٥٠ ــ **غريب الحديث**

لأبي سليمان حمد بن محمّد بن إبراهيم الخطّابي (٣٨٨ هـ)

تحقيق : د. عبدالكريم العزباوي

(مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجـامعة أمّ القرى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .

٣٥١ ــ **غريب الحديث**

لأبي الفرج عبدالرّحمن بن عليّ بن محمّد بن الجوزي (٥٩٧ هـ)

تحقيق : د. عبدالمعطي أمين قلعجي

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) .

٣٥٢ ــ **غريب الحديث**

لأبي عبيد القاسم بن سلاّم الهروي (٢٢٤ هـ)

تحقيق : د. محمّد عبد المعيد خان

(بيروت : دار الكتاب العربي ، مصوّر عن طبعة دائرة المعـارف العثمانيـة بحيـدر آبـاد الدّكـن ، الطّبعة الأولى ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م) .

٣٥٣ ــ **غريب الحديث**

لأبي محمّد عبدا لله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦ هـ)

تحقيق : د. عبدا لله الجبوري

(بغداد : من منشورات وزارة الأوقاف العراقية ، الطّبعة الأولى، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م) .

٣٥٤ ــ **غريب القرآن وتفسيره**

لأبي عبدالرّحمن عبدا لله بن يحي بن اليزيدي (٢٣٧ هـ)

تحقيق : عبدالرزّاق حسين

(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) .

٣٥٥ ــ **الغنية في أصول الفقه**

لأبي صالح منصور بن إسحاق بن أحمد بن أبي جعفر السّجستاني (٥٩٠ هـ)

تحقيق : د. محمّد صدقي بن أحمد البورنو

(المطبعة : بدون ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م) .

قائمة المصادر

(ف)

٣٥٦ ـ **الفائق في أصول الفقه**

لمحمّد بن عبدالرّحيم الصفيّ الهندي (٧١٥ هـ)

تحقيق : د. علي عبدالعزيز العميريني

(الرّياض : جامعة الإمام محمّد بن سعود ، مكتبة كليّة الشّريعة ، رسالة دكتوراه عام ١٤٠٥ هـ

٣٥٧ ـ **الفائق في غريب الحديث**

لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري (٥٣٨ هـ)

تحقيق : محمّد أبي الفضل إبراهيم ، علي محمّد البجاوي

(مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطّبعة الثّانية) .

٣٥٨ ـ **فتاوى قاضي خان**

لفخر الدِّين الحسن بن منصور بن عبدالعزيز الأوزجندي قاضي خان (٥٩٢ هـ)

(مصر : مطبعة محمّد شاهين ، ١٢٨٢ هـ) .

٣٥٩ ـ **الفتاوى الهندية**

للشّيخ نظام وجماعةٌ من علماء الهند الأعلام

(تركيا : المكتبة الإسلامية ، محمّد أزدمير) .

٣٦٠ ـ **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**

لأبي الفضل شهاب الدِّين أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)

رقّمه : محمّد فؤاد عبدالباقي

صحّحه : الشّيخ عبدالعزيز بن باز

أشرف على طبعه : محبّ الدِّين الخطيب

(مصر : المكتبة السّلفية بالاشتراك مع دار الريّان للتّراث ، الطّبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ)

٣٦١ ـ **فتح العزيز شرح الوجيز**

لأبي القاسم عبدالكريم بن محمّد الرّافعي (٦٢٣ هـ)

مطبوع بهامش كتاب المجموع للنّووي

(بيروت : دار الفكر) .

قائمة المصادر

٣٦٢ ـ فتح الغفّار شرح المنار

زين الدّين بن إبراهيم بن نجيم (٩٧٠ هـ)

راجعه : الأستاذ محمود أبو دقيقة

(مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطّبعة الأولى ، ١٣٥٥ هـ ـ ١٩٣٦ م) .

٣٦٣ ـ فتح القدير (شرح الهداية)

لكمال الدّين محمّد بن عبدالواحد بن الهمام السّيواسي (٨٦١ هـ)

(بيروت : دار الفكر ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م) .

٣٦٤ ـ فتح القدير (في التفسير)

للقاضي محمّد بن علي بن محمّد الشّوكاني (١٢٥٥ هـ)

(بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

٣٦٥ ـ الفتح المبين في طبقات الأصوليين

للشّيخ عبدالله مصطفى المراغي

(بيروت : محمّد أمين دمج ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م) .

٣٦٦ ـ الفرق بين الفِرَق

لعبد القاهر بن طاهر بن محمّد البغدادي الإسفراييني (٤٢٩ هـ)

تحقيق : محمّد محي الدّين عبدالحميد

(مصر : مكتبة محمّد علي صبيح وأولاده) .

٣٦٧ ـ فرق وطبقات المعتزلة

للقاضي عبدالجبّار بن أحمد بن عبدالجبّار الهمذاني (٤١٥ هـ)

تحقيق : علي سامي النشّار ، عصام الدّين محمّد علي

(مصر : دار المطبوعات الجامعيّة ، ١٩٧٢ م) .

٣٦٨ ـ الفـــروق

لأسعد بن محمّد بن الحسين الكرابيسي (٥٧٠ هـ)

تحقيق : د. محمّد طموم

(الكويت : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م) .

قائمة المصادر

٣٦٩ ــ **الفـــروق**

لأبي العبّاس شهاب الدِّين أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤ هـ)

وضع فهارسه : محمّد رواس قلعة جي

(بيروت : دار المعرفة) .

٣٧٠ ــ **الفِصل في المِلل والأهواءِ والنّحل**

لأبي محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم (٤٥٦ هـ)

(مصر : مطبعة محمّد علي صبيح) .

٣٧١ ــ **الفصول في الأصول**

لأبي بكر أحمد بن عليّ الرّازي الجصّاص (٣٧٠ هـ)

تحقيق : د. عجيل جاسم النّشمي

(الكويت : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الطّبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ١٩٨٥م) .

٣٧٢ ــ **فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة**

تأليف : أبي القاسم البلخي (٣١٩ هـ) ، القاضي عبدالجبّار الهمذاني (٤١٥ هـ) ، الحاكم الجشمي (٤٩٤ هـ)

تحقيق : فؤاد سيّد

(تونس : الدّار التّونسية للنّشر ، ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٤ م) .

٣٧٣ ــ **فعلتُ وأفعلت**

لأبي إسحاق إبراهيم بن محمّد السرّي الزجّاج (٣١١ هـ)

مطبوع مع كتاب فصيح ثعلب

(مصر : مكتبة التوحيد ، الطّبعة الأولى ، ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩ م) .

٣٧٤ ــ **الفكر الأصولي**

د. عبدالوهاب إبراهيم أبو سليمان

(جدّة : دار الشّروق ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م) .

فنّ المنطق = معيار العلم

قائمة المصادر

٣٧٥ ــ **الفوائد البهيّة في تراجم الحنفيّة**

لأبي الحسنات محمّد بن عبدالحيّ اللكنوي (١٣٠٤ هـ)

تصحيح وتعليق : محمّد بدر الدّين أبي فراس النّعساني

(مصر : مطبعة السّعادة ، ١٣٢٤ هـ) .

٣٧٦ ــ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**

للقاضي محمّد بن عليّ بن محمّد الشّوكاني (١٢٥٥ هـ)

تحقيق : عبدالرّحمن بن يحي المعلّمي اليماني

(بيروت : المكتب الإسلامي ، الطّبعة الثالثة ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م) .

٣٧٧ ــ **فواتح الرّحموت شرح مسلّم الثّبوت**

لعبد العليّ محمّد بن نظام الدّين بحر العلوم الأنصاري (١٢٢٥ هـ)

مطبوع مع المستصفى للغزالي

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

٣٧٨ ــ **فيض القدير شرح الجامع الصّغير**

لمحمّد بن عبدالرّؤوف المناوي (١٠٣١ هـ)

(مصر : دار الحديث) .

(ق)

٣٧٩ ــ **القانون في الطبّ**

للشّيخ الرّئيس أبي عليّ الحسين بن عليّ بن سينا (٤٢٨ هـ)
تحقيق : سعيد اللحام ،
(بيروت: دار الفكر ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م) .

(ك)

٣٨٠ ــ **الكافي في فقه أهل المدينة المالكي**

لأبي عمر يوسف بن عبدا لله بن محمّد بن عبد البرّ القرطبي (٤٦٣ هـ)

تحقيق : د. محمّد بن محمّد ولد ماديك الموريتاني

(مصر : دار الهدى ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م) .

قائمة المصادر

٣٨١ ــ الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل

لأبي محمّد عبدالله بن أحمد بن محمّد بن قدامة المقدسي (٦٢٠ هـ)

تحقيق : زهير الشّاويش

(دمشق : المكتب الإسلامي ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م) .

٣٨٢ ــ الكامل في ضعفاء الرّجال

لأبي أحمد عبدالله بن عديّ الجرجاني (٣٦٥ هـ)

تحقيق : لجنة من المختصين بإشراف النّاشر

(بيروت : دار الفكر ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

٣٨٣ ــ الكتاب

لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (١٨٠ هـ)

تحقيق : عبدالسّلام محمّد هارون

(مصر : الهيئة المصرية العامّة للكتاب ، ١٩٧٣ م) .

٣٨٤ ــ الكتاب

لأبي الحسين أحمد بن محمّد القدوري (٤٢٨ هـ)

تحقيق : محمود أمين النّواوي

(بيروت : دار الحديث ، مطبوع مع شرحه اللّباب للغنيمي) .

٣٨٥ ــ الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل

لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري (٥٣٨ هـ)

(بيروت : دار الفكر ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م) .

٣٨٦ ــ كشّاف القناع عن متن الإقناع

لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي (١٠٥١ هـ)

(بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

٣٨٧ ــ كشف الأستار عن زوائد البزّار

للحافظ نور الدّين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧ هـ)

تحقيق : حبيب الرّحمن الأعظمي

(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م) .

قائمة المصادر

٣٨٨ ــ **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي**

لعلاء الدِّين عبدالعزيز بن أحمد بن محمّد البخاري (٧٣٠ هـ)

(كراتشي : من منشورات الصّدف بيلشرز) .

٣٨٩ ــ **كشف الأسرار شرح المنار**

لأبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود حافظ الدِّين النسفي (٧١٠ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

٣٩٠ ــ **كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة النّاس**

للشّيخ إسماعيل بن محمّد العجلوني (١١٦٢ هـ)

تحقيق : أحمد القلاش

(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الخامسة ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م) .

٣٩١ ــ **كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون**

لمصطفى بن عبدالله الشّهير بحاجي خليفة (١٠٦٧ هـ)

(بغداد : مكتبة المثنى) .

٣٩٢ ــ **الكفاية شرح الهداية**

لجلال الدِّين بن شمس الدِّين الكرلاني الخوارزمي (٧٩٣ هـ)

مطبوع مع فتح القدير لابن الهمام

(بيروت : دار إحياء التّراث العربي) .

٣٩٣ ــ **الكفاية في علم الرّواية**

لأبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ)

تقديم ومراجعة : محمّد الحافظ التّيجاني ، عبدالحليم محمّد عبدالحليم

عبدالرّحمن حسن محمود

(مصر : مطبعة السّعادة) .

٣٩٤ ــ **الكليّات**

لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (١٠٩٤ هـ)

تحقيق : د. عدنان درويش ، محمّد المصري

(مصر : دار الكتاب الإسلامي ، الطّبعة الثّانية ، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م) .

قائمة المصادر

٣٩٥ ــ الكوكب الدرّيّ في تخريج الفروع الفقهيّة على المسائل النّحوية
لأبي محمّد جمال الدِّين عبدالرّحيم بن الحسن بن عليّ الإسنوي (**٧٧٢** هـ)
تحقيق : د. عبدالرزّاق السّعدي . راجعه : عبد السّتّار أبو غدّة
(الكويت : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الطّبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ١٩٨٤م

(ل)

٣٩٦ ــ لسان العرب
لأبي الفضل جمال الدِّين محمّد بن مكرم بن منظور (٧١١ هـ)
(بيروت : دار صادر بالاشتراك مع دار بيروت ، ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م) .

لغة الفقه = تحرير ألفاظ التّنبيه

٣٩٧ ــ اللّباب في تهذيب الأنساب
لعزّ الدِّين عليّ بن محمّد بن الأثير الجزري (٦٣٠ هـ)
(بيروت : دار صادر ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م) .

(م)

٣٩٨ ــ المؤتلف والمختلف في أسماء الشّعراء
لأبي القاسم الحس بن بشر الآمدي (٣٧٠ هـ)
صحّحه : د. فريتس كرنكو
مطبوع مع معجم الشّعراء للمرزباني
(بيروت : مكتبة القدس ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م) .

المبسوط = الأصل

٣٩٩ ــ المبسوط
لشمس الأئمّة محمّد بن أحمد بن أبي سهل السّرخسي (٤٩٠ هـ)
(بيروت : دار المعرفة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

٤٠٠ ــ مجاز القرآن
لأبي عبيدة معمر بن المثنّى التّيمي (٢٠٨ هـ)
تحقيق : محمّد فؤاد سزكين
(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م) .

قائمة المصادر

٤٠١ ـ **مجمع الأمثال**

لأبي الفضل أحمد بن محمّد بن أحمد بن إبراهيم الميداني (٥١٨ هـ)

تحقيق : محمّد أبي الفضل إبراهيم

(مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٩٧٩ م) .

٤٠٢ ـ **مجمع الزّوائد ومنبع الفوائد**

للحافظ نور الدّين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧ هـ)

(بيروت : مؤسسة المعارف ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

٤٠٣ ـ **مجمل اللّغة**

لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٠ هـ)

تحقيق : الشّيخ هادي حسن حمودي

(الكويت : من منشورات معهد المخطوطات العربية ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٦ م)

٤٠٤ ـ **المجموع شرح المهذّب**

لأبي زكريا محي الدّين يحي بن شرف النّووي (٦٧٦ هـ)

(بيروت : دار الفكر) .

٤٠٥ ـ **مجموع الفتاوى**

لأبي العبّاس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسّلام شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨ هـ)

جمع وترتيب : عبدالرّحمن بن محمّد بن قاسم النجدي الحنبلي وابنه

(مكّة المكرّمة : من منشورات رئاسة الحرمين الشّريفين ، ١٤٠٤ هـ) .

٤٠٦ ـ **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**

لأبي موسى محمّد بن أبي بكر بن أبي عيسى الأصفهاني (٥٨١ هـ)

تحقيق : د. عبدالكريم العزباوي

(مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

٤٠٧ ـ **مجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى**

لأحمد بن الجمال عبدالله بن أحمد الفاكهي (٩٧٢ هـ)

(مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١ م) .

قائمة المصادر

٤٠٨ ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**

لأبي الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢ هـ)

تحقيق : علي النّجدي ناصف ، د. عبدالحليم النجّار ، د. عبدالفتّاح إسماعيل شلبي

(تركيا : دار سزكين للطّباعة والنّشر ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م) .

٤٠٩ ـ **المحصول في أصول الفقه**

لأبي عبدالله محمّد بن عمر بن الحسين الفخر الرّازي (٦٠٦ هـ) .

تحقيق : د. طه جابر فيّاض

(الرّياض : من مطبوعات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م) .

٤١٠ ـ **المحقّق من علم الأصول فيما يتعلّق بأفعال الرّسول ﷺ**

لأبي محمّد عبدالرّحمن بن إسماعيل شهاب الدّين المقدسي (٦٦٥ هـ)

تحقيق : أحمد الكويتي

(مصر : مؤسسة قرطبة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م) .

٤١١ ـ **المحكم والمحيط الأعظم**

لعليّ بن إسماعيل بن سيدة (٤٥٨ هـ)

تحقيق : مجموعة من العلماء

(مصر : من منشورات معهد المخطوطات بجامعة الدّول العربية ، الطّبعة الأولى ، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨ م) .

٤١٢ ـ **المُحـلّى**

لأبي محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم (٤٥٦ هـ)

(بيروت : دار الفكر) .

٤١٣ ـ **المختصر في أخبار البشر**

لأبي الفدا عماد الدّين إسماعيل بن عليّ بن محمود بن محمّد الكردي (٧٣٢ هـ)

(بيروت : دار المعرفة) .

قائمة المصادر

٤١٤ ـ **مختصر اختلاف العلماء**

لأبي بكر أحمد بن عليّ الرّازي الجصّاص (٣٧٠ هـ)

تحقيق : د. عبدالله نذير أحمد

(بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م) .

٤١٥ ـ **مختصر الطّحاوي**

لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة الطّحاوي الأزدي (٣٢١ هـ)

تحقيق : أبي الوفا الأفغاني

(مصر : دار الكتاب العربي ، ١٣٧٠ هـ) .

٤١٦ ـ **مختصر المزني**

لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحي بن إسماعيل المزني (٢٦٤ هـ)

(بيروت : دار المعرفة) .

٤١٧ ـ **مختصر المنتهى في أصول الفقه**

لأبي عمرو عثمان بن عمر بن يونس بن الحاجب (٦٤٦ هـ)

مطبوع مع شرحه للعضد الإيجي

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

٤١٨ ـ **مختلف الرّاوية**

لأبي الفتح محمّد بن عبدالحميد علاء الدِّين الأسمندي (٥٥٢ هـ)

تحقيق : عيسى زكي عيسى

(الكويت : من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م) .

٤١٩ ـ **المدخل إلى السّنن الكبرى**

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ (٤٥٨ هـ)

تحقيق : د. محمّد ضياء الرّحمن الأعظمي

(الكويت : دار الخلفاء للكتاب الإسلامي) .

قائمة المصادر

٤٢٠ ـ **المدوّنة الكبرى**

لعبدالرّحمن بن القاسم العتقي (١٩١ هـ)

(مصر : مطبعة السّعادة ، ١٣٢٣ هـ) .

٤٢١ ـ **مذكّرة في أصول الفقه**

محمّد الأمين بن محمّد المختار الشّنقيطي (١٣٩٣ هـ)

(مصر : مكتبة ابن تيميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م) .

٤٢٢ ـ **مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول**

لملاّخسرو محمّد بن فراموز بن عليّ (٨٨٥ هـ)

(مصر : دار الطّباعة العامرة ، ١٢٦٢ هـ) .

٤٢٣ ـ **مراتب الإجماع**

لأبي محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم (٤٥٦ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة) .

٤٢٤ ـ **المراسيل**

لأبي سليمان بن الأشعث السّجستاني (٢٧٥ هـ)

تحقيق : شعيب الأرنؤوط

(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٩ م) .

٤٢٥ ـ **مراصد الاطّلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**

لصفيّ الدِّين عبدالمؤمن بن عبدالحقّ البغدادي (٧٣٩ هـ)

تحقيق : علي محمّد البجاوي

(مصر : دار إحياء الكتب العربية ، الطّبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م) .

٤٢٦ ـ **المزهر في علوم اللّغة**

لأبي الفضل جلال الدِّين عبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (٩١١ هـ)

تحقيق : محمّد أحمد جاد المولى ، محمّد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمّد البجاوي

(بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٨٦ م) .

قائمة المصادر

٤٢٧ ـ **مسألة تخصيص العامّ بالسّبب**

د. محمّد العروسي عبدالقادر

(مصر : المطبعة العربية الحديثة ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

٤٢٨ ـ **مسائل الإمام أحمد بن حنبل**

برواية ابنه أبي الفضل صالح

تحقيق : د. فضل الرّحمن دين محمّد

(الهند : الدّار العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م) .

٤٢٩ ـ **المسائل الفقهيّة من كتاب الرّوايتين والوجهين**

للقاضي أبي يعلى محمّد بن الحسين بن الفرّاء الحنبلي (٤٥٨ هـ)

تحقيق : د. عبدالكريم محمّد اللاّحم

(الرّياض : مكتبة المعارف ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

٤٣٠ ـ **المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدّين**

د. محمّد العروسي عبدالقادر

(جدّة : دار حافظ ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م) .

٤٣١ ـ **المستدرك على الصّحيحين**

لأبي عبدالله محمّد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (٤٠٥ هـ)

بإشراف : د. يوسف عبدالرّحمن المرعشلي

(بيروت : دار المعرفة) .

٤٣٢ ـ **المستصفى في علم الأصول**

لأبي حامد محمّد بن محمّد بن محمّد الغزالي (٥٠٥ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

٤٣٣ ـ **مسلّم الثّبوت**

لمحبّ الله بن عبدالشّكور (١١١٩ هـ)

مطوبع مع شرحه فواتح الرّحموت المطبوع مع المستصفى للغزالي

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٣٠ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

قائمة المصادر

٤٣٤ ــ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**

لأبي عبدالله أحمد بن محمّد بن حنبل الشّيباني (٢٤١ هـ)

(بيروت : المكتب الإسلامي بالاشتراك مع دار صادر) .

٤٣٥ ــ **مسند الشّهاب القضاعي**

لأبي عبدالله محمّد بن سلامة القضاعي (٤٥٤ هـ)

تحقيق : حمدي عبدالمجيد السّلفي

(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

٤٣٦ ــ **مسند أبي يعلى**

لأبي يعلى أحمد بن عليّ بن المثنّى التّميمي (٣٠٧ هـ)

تحقيق : حسين سليم أسد

(دمشق : دار المأمون ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م) .

٤٣٧ ــ **المسوّدة في أصول الفقه**

لآل تيميّة ، مجد الدّين أبي البركات عبدالسّلام (٦٥٢ هـ) شهاب الدّين أبي المحاسن عبدالحليم بن عبدالسّلام (٦٨٢ هـ) وشيخ الإسلام تقيّ الدّين أبي العبّاس أحمد بن عبدالحليم (٧٢٨ هـ)

جمع : أحمد بن محمّد بن أحمد بن عبدالغني الحرّاني

تحقيق : محمّد محي الدّين عبدالحميد

(بيروت : دار الكتاب العربي) .

٤٣٨ ــ **المشوف المعلّم**

لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري الحنبلي (٦١٦ هـ)

تحقيق : ياسين محمّد السّواس

(مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

٤٣٩ ــ **مصابيح السنّة**

لأبي محمّد الحسين محي السنّة بن مسعود البغوي (٥١٦ هـ)

تحقيق : د. يوسف عبدالرّحمن المرعشلي ، محمّد سليم إبراهيم سماوة ، جمال حمدي الذّهبي

(بيروت : دار المعرفة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م) .

قائمة المصادر

٤٤٠ ـ كتاب المصاحف

لأبي عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السّجستاني (٣١٦ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

٤٤١ ـ المصباح المنير

لأحمد بن محمّد بن عليّ المقري الفيّومي (٧٧٠ هـ)

(معلومات النّشر : بدون) .

٤٤٢ ـ المصـنّف

لأبي بكر عبدالرزّاق بن همام الصّنعاني (٢١١ هـ)

تحقيق : حبيب الرّحمن الأعظمي

(باكستان : من منشورات المجلس العلمي ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م) .

٤٤٣ ـ المصـنّف في الأحاديث والآثار

لأبي بكر عبدالله بن محمّد بن أبي شيبة (٢٣٥ هـ)

تحقيق : عبدالخالق الأفغاني

(باكستان : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٧ م) .

٤٤٤ ـ المعالم الأثيرة في السـنّة والسّيرة

لمحمّد بن محمّد حسن شرّاب

(دمشق : دار القلم بالاشتراك مع الدّار الشّامية ببيروت ، الطّبعة الأولى، ١٤١١ هـ ١٩٩١ م)

٤٤٥ ـ معالم السُّـنن

لأبي سليمان حمد بن محمّد الخطّابي (٣٨٨ هـ)

تحقيق : محمّد حامد الفقي

(مصر : مكتبة السنّة المحمّدية) .

٤٤٦ ـ كتاب معاني الحروف

لأبي الحسن عليّ بن عيسى الرمّاني (٣٨٤ هـ)

تحقيق : د. عبدالفتّاح إسماعيل شلبي

(مكّة المكرّمة : مكتبة الطّالب الجامعي ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

قائمة المصادر

٤٤٧ ـ معاني القرآن الكريم

لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النحّاس (٣٣٨ هـ)

تحقيق : الشّيخ محمّد علي الصّابوني

(مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م) .

٤٤٨ ـ معاني القرآن الكريم وإعرابه

لأبي إسحاق إبراهيم بن محمّد بن السرّي الزجّاج (٣١١ هـ)

تحقيق : د. عبدالجليل عبده شلبي

(بيروت : عالم الكتب ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م) .

٤٤٩ ـ معاني القرآن الكريم

لأبي زكريا يحي بن زياد الفرّاء (٢٠٧ هـ)

تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، محمّد علي النجّار

(مصر : الهيئة المصرية للكتاب ، الطّبعة الثّانية ، ١٩٨٠ م) .

٤٥٠ ـ المعتزلة

زهدي حسن جار الله

(مصر : مطبعة مصر ، الطّبعة الأولى ، ١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧ م) .

٤٥١ ـ المعتمد في أصول الفقه

لأبي الحسين محمّد بن عليّ بن الطيّب البصري (٤٣٦ هـ)

قدّم له وضبطه : الشّيخ خليل الميس

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

٤٥٢ ـ معجم الأدباء

لياقوت بن عبدالله الحموي (٦٢٦ هـ)

(مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطّبعة الأخيرة) .

قائمة المصادر

٤٥٣ ـ **المعجم الأوسط**

لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطّبراني (٣٦٠ هـ)

تحقيق : د. محمود الطّحان

(الرّياض : مكتبة المعارف ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

٤٥٤ ـ **المعجم الأوسط**

لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطّبراني (٣٦٠ هـ)

تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمّد ، د. عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني

(مصر : دار الحرمين ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م) .

٤٥٥ ـ **معجم البلدان**

لياقوت بن عبدالله الحموي (٦٢٦ هـ)

تحقيق : زيد عبدالعزيز الجندي

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م) .

٤٥٦ ـ **معجم الشّعراء**

لأبي عبيد الله محمّد بن عمران المرزباني (٣٨٤ هـ)

تهذيب المستشرق : د. سالم الكرنكوي

مطبوع مع كتاب المؤتلف والمختلف للآمدي

(بيروت : مكتبة القدس ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م) .

٤٥٧ ـ **المعجم الصّغير**

لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطّبراني (٣٦٠ هـ)

تحقيق : كمال يوسف الحوت

(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

٤٥٨ ـ **المعجم الكبير**

لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطّبراني (٣٦٠ هـ)

تحقيق : حمدي عبدالمجيد السّلفي

(بغداد : من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدّينية) .

قائمة المصادر

٤٥٩ ـ **معجم المؤلّفين**

عمر رضا كحّالة

(بيروت : دار إحياء التّراث العربي بالاشتراك مع مكتبة المثنى) .

٤٦٠ ـ **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**

لأبي عبيد الله عبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي (٤٨٧ هـ)

تحقيق : مصطفى السقّا

(مصر : مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر ، الطّبعة الأولى ، ١٣٦٨هـ ١٩٤٩م)

٤٦١ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث**

ترتيب وتنظيم : جماعة من المستشرقين

(ليدن : مكتبة بريل ، نشره د. أ . ي . ونسنك ، ١٩٣٦ م) .

٤٦٢ ـ **معجم مقاييس اللّغة**

لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ هـ)

تحقيق : عبدالسّلام محمّد هارون

(مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م) .

٤٦٣ ـ **المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**

لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمّد الجواليقي (٥٤٠ هـ)

تحقيق : د. ف . عبدالرّحيم

(دمشق : دار القلم ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م) .

٤٦٤ ـ **المعرفة والتّاريخ**

لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧ هـ)

تحقيق : أكرم ضياء العمري

(بغداد : من منشورات وزارة الأوقاف العراقية ، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م) .

قائمة المصادر

٤٦٥ ـ **معرفة السّنن والآثار**

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (٤٥٨ هـ)

تحقيق : د. عبدالمعطي أمين قلعجي

(كراتشي : جامعة الدّراسات الإسلامية ، دمشق : دار قتيبة ، حلب : دار الوعي ، مصر : دار الوفاء ، الطّبعة الأولى ، ١٤١١٠ هـ ـ ١٩٩١ م) .

٤٦٦ ـ **معرفة علوم الحديث**

لأبي عبدا لله محمّد بن عبدا لله الحاكم النيسابوري (٤٠٥ هـ)

إعتنى بنشره وتصحيحه : السيّد معظّم حسين

(حيدر آباد الدّكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطّبعة الثّالثة، ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م

٤٦٧ ـ **المعونة في الجدل**

لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسف الشّيرازي (٤٧٦ هـ)

تحقيق : عبدالمجيد تركي

(بيروت : دار الغرب الإسلامي ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م) .

٤٦٨ ـ **معيار العلم**

لأبي حامد محمّد بن محمّد بن محمّد الغزالي (٥٠٥ هـ)

(بيروت : دار الأندلس) .

٤٦٩ ـ **المغــــازي**

لأبي عبدا لله محمّد بن عمر الواقدي (٢٠٧ هـ)

تحقيق : د. مارسدن جونس

(طهران : من منشورات دار إسماعيليان) .

٤٧٠ ـ **المغرب في ترتيب المعرّب**

لأبي الفتح ناصر بن عبد السيّد بن عليّ المطرزي (٥٣٨ هـ)

(بيروت : دار الكتاب العربي) .

قائمة المصادر

٤٧١ ـ **المغــــني**

لأبي محمّد عبدالله بن أحمد بن محمّد موفّق الدّين بن قدامة المقدسي (٦٢٠ هـ)

تحقيق : د. عبدالله بن عبدالمحسن التّركي ، د. عبدالفتّاح محمّد الحلو

(مصر : دار هجر ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م) .

٤٧٢ ـ **المغني في أصول الفقه**

لجلال الدّين عمر بن محمّد بن عمر الخبّازي (٦٩١ هـ)

تحقيق : د. محمّد مظهر بقا

(مكّة المكرّمة : من منشورات معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة أمّ القرى ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ) .

٤٧٣ ـ **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**

لأبي محمّد عبدالله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن هشام (٧٦١ هـ)

تحقيق : محمّد محي الدّين عبدالحميد

(معلومات النّشر : بدون) .

٤٧٤ ـ **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**

للشّيخ محمّد الخطيب الشّربيني (٩٧٧ هـ)

(بيروت : دار إحياء التّراث العربي) .

٤٧٥ ـ **مفتاح السّعادة ومصباح السّيادة**

لأحمد بن مصطفى الشّهير بطاش كبرى زادة (٩٦٨ هـ)

تحقيق : كامل كامل بكري ، عبدالوهاب أبو النّور

(مصر : من منشورات دار الكتب الحديثة) .

٤٧٦ ـ **مفتاح العلوم**

لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمّد بن عليّ السّكاكي (٦٢٦ هـ)

تحقيق : نعيم زرزور

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) .

قائمة المصادر

٤٧٧ ــ مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول

لأبي عبدالله محمّد بن أحمد التلمساني المالكي (٧٧١ هـ)

تحقيق : عبدالوهاب عبداللّطيف

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) .

٤٧٨ ــ المفصّــل في علم العربيّة

لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري (٥٣٨ هـ)

(بيروت : دار الجيل ، الطّبعة الثّانية) .

٤٧٩ ــ مقادير الخلائق

لابن قيّم الجوزية محمّد بن أبي بكر الدّمشقي (٧٥١ هـ)

تحقيق : سيّد إبراهيم

(مصر : دار الحديث) .

٤٨٠ ــ المقاصد الحسنة في بيان كثيرٍ من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

لأبي الخير شمس الدّين محمّد بن عبدالرّحمن السّخاوي (٩٠٢ هـ)

تحقيق : عبدالله محمّد الصدّيق ، عبدالوهاب عبداللّطيف

(مصر : مكتبة الخانجي) .

٤٨١ ــ مقالات الإسلاميين

لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (٣٣٠ هـ)

تحقيق : محمّد محي الدّين عبدالحميد

(مصر : مكتبة النّهضة المصرية ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م) .

٤٨٢ ــ المقتصد في شرح الإيضاح

لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرّحمن الجرجاني (٤٧١ هـ)

تحقيق : د. كاظم بحر المرجان

(بغداد : من منشورات وزارة الثّقافة والإعلام ، دار الرّشيد ، ١٩٨٢ م) .

٤٨٣ ــ مقدّمة ابن خلدون

لوليّ الدّين عبدالرّحمن بن محمّد بن محمّد بن خلدون (٨٠٨ هـ)

(تونس : من منشورات الدّار التونسية للنّشر ، ١٩٨٤ م) .

قائمة المصادر

٤٨٤ ــ المقدّمات الممهّدات

لأبي الوليد محمّد بن أحمد بن أحمد بن رشد (٥٢٠ هـ)

تحقيق : د. محمّد حجّي

(بيروت : دار الغرب الإسلامي ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م) .

٤٨٥ ــ الملل والنّحل

لأبي الفتح محمّد بن عبدالكريم بن أحمد الشّهرستاني (٥٤٨ هـ)

تحقيق : محمّد سيّد الكيلاني

(مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م) .

٤٨٦ ــ مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه

لأبي عبدالله محمّد بن أحمد بن عثمان شمس الدِّين الذّهبي (٧٤٨ هـ)

تحقيق : محمّد زاهد الكوثري ، أبي الوفا الأفغاني

(حيدر آباد : من منشورات لجنة إحياء المعارف النّعمانية ، الطّبعة الثّالثة ، ١٤٠٨هـ) .

٤٨٧ ــ المناهج الأصوليّة

د. فتحي الدّريني

(دمشق : دار الكتاب الحديث ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م) .

٤٨٨ ــ مناهل العرفان في علوم القرآن

للشّيخ محمّد بن عبدالعظيم الزّرقاني (١١٢٢ هـ)

(بيروت : دار الفكر) .

٤٨٩ ــ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم

لأبي الفرج عبدالرّحمن بن محمّد بن عليّ بن الجوزي (٥٩٧ هـ)

(حيدر آباد : مطبعة دائرة المعارف النّعمانية ، الطّبعة الأولى ، ١٣٥٩هـ) .

٤٩٠ ــ المنتقى شرح الموطّأ

لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي (٤٧٤ هـ)

(مصر : مطبعة السّعادة ، الطّبعة الأولى ، ١٣٣٢ هـ) .

قائمة المصادر

٤٩١ ـ المنتــقى من السّنن المسندة عن رسولِ الله ﷺ

لأبي محمّد عبدالله بن الجارود (٣٠٧ هـ)

تحقيق : عبدالله عمر البارودي

(بيروت : دار الجنان بالاشتراك مع مؤسسة الكتب الثّقافية ،الطّبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ١٩٨٨ م

٤٩٢ ـ منتهى الوصول والأمل إلى علمي الأصول والجدل

لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (٦٤٦ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

٤٩٣ ـ المنثــور في القواعد

لبدر الدِّين محمّد بن عبدالله بن بهادر الزّركشي (٧٩٤ هـ)

تحقيق : د. تيسير فائق أحمد محمود

راجعه : د. عبدالستّار أبو غدّة

(الكويت : من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

٤٩٤ ـ منهاج الوصول إلى علم الأصول

للقاضي ناصر الدِّين عبدالله بن عمر البيضاوي (٦٨٥ هـ)

مطبوع مع شرحه نهاية السّول للإسنوي بحاشية الشّيخ المطيعي

(بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م) .

٤٩٥ ـ المنهل الصّافي والمستوفى بعد الوافي

لأبي المحاسن يوسف جمال الدِّين بن تغري بردى (٨٧٤ هـ)

تحقيق : أحمد يوسف نجاتي

(مصر : مطبعة دار الكتب المصرية ، الطّبعة الأولى ، ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م) .

٤٩٦ ـ المهــذّب في الفقه الشّافعي

لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسف الشّيرازي (٤٧٦ هـ)

(مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي) .

قائمة المصادر

٤٩٧ ـ المهذّب فيما وقع في القرآن من المعرّب

لأبي الفضل جلال الدِّين عبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (٩١١ هـ)

تحقيق : سمير حسين حلبي

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م) .

٤٩٨ ـ الموافقات في أصول الأحكام

لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبي الغرناطي (٧٩٠ هـ)

تحقيق : محمّد محي الدِّين عبدالحميد

(مصر : من منشورات مكتبة محمّد علي صبيح) .

٤٩٩ ـ الموطّـــأ

للإمام مالك بن أنس الأصبحي (١٧٩ هـ)

تحقيق : محمّد فؤاد عبدالباقي

(بيروت : دار إحياء التّراث العربي ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

٥٠٠ ـ الموضوعات

لأبي الفرج عبدالرّحمن بن عليّ بن محمّد بن الجوزي (٥٩٧ هـ)

تحقيق : عبدالرّحمن محمّد عثمان

(المدينة المنوّرة : المكتبة السّلفية ، الطّبعة الأولى ، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م) .

الموضوعات الكبرى = الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة

٥٠١ ـ ميزان الأصول في نتائج العقول

لأبي بكر علاء الدِّين محمّد بن أحمد شمس النّظر السّمرقندي (٥٣٩ هـ)

تحقيق : د. محمّد زكي عبد البرّ

(قطر : إدارة إحياء التّراث الإسلامي ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤ م) .

٥٠٢ ـ ميزان الاعتدال في نقْد الرّجال

لأبي عبدالله محمّد بن أحمد بن عثمان شمس الدِّين الذّهبي (٧٤٨ هـ)

تحقيق : علي محمّد البجاوي

(بيروت : دار المعرفة) .

قائمة المصادر

(ن)

٥٠٣ ـ **ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه**

لهبة الله بن عبدالرّحيم بن إبراهيم بن البازري (٧٣٨ هـ)

تحقيق : د. حاتم صالح الضّامن

(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م) .

٥٠٤ ـ **النّاسخ والمنسوخ في القرآن العزيز**

لأبي عبيد القاسم بن سلاّم الهروي (٢٢٤ هـ)

تحقيق : محمّد بن صالح المديفر

(الرّياض : مكتبة الرّشد ، الطّبعة الأولى ، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م) .

٥٠٥ ـ **النّاسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى**

لقتادة بن دعامة السّدوسي (١١٧ هـ)

تحقيق : د. حاتم صالح الضّامن

(بيروت : مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م) .

٥٠٦ ـ **النّافع الكبير شرح الجامع الصّغير**

لأبي الحسنات عبدالحيّ اللّكنوي (١٣٠٤ هـ)

مطبوع مع الجامع الصّغير للإمام محمّد بن الحسن

(باكستان : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م) .

٥٠٧ ـ **النّبـــوات**

لأبي العبّاس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسّلام شيخ الإسلام بن تيميّة (٧٢٨ هـ)

(بيروت : دار الفكر) .

٥٠٨ ـ **النُّتـــف في الفتاوى**

لأبي الحسن عليّ بن الحسين بن محمّد شيخ الإسلام السّغدي (٤٦١ هـ)

تحقيق : د. صلاح الدّين النّاهي

(بغداد : من منشورات رئاسة أوقاف الجمهورية العراقية ، ١٩٧٦ م) .

قائمة المصادر

٥٠٩ ـ **النّجاح التّالي تلو المراح**

لحسام الدّين حسين بن عليّ بن حجّاج بن عليّ السِّغناقي (٧١٤ هـ)

تحقيق : عبدالله عثمان سلطان

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، رسالة ماجستير عام ١٤١٣ هـ - ١٤١٤ هـ) .

٥١٠ ـ **نزهة الألبا في طبقات الأدباء**

لأبي البركات كمال الدّين عبدالرّحمن بن محمّد الأنباري (٥٧٧ هـ)

تحقيق : محمّد أبي الفضل إبراهيم

(مصر : دار نهضة مصر) .

نزهة الأرواح وروضة الأفراح = تاريخ الحكماء

٥١١ ـ **نزهة الخاطر العاطر شرح روضة النّاظر**

للشّيخ عبدالقادر بن بدران الدّمشقي (١٣٤٦ هـ)

(بيروت : دار الكتب العلميّة) .

٥١٢ ـ **النّشر في القراءات العشر**

لأبي الخير محمّد بن محمّد بن الجزري (٨٣٣ هـ)

(بيروت : دار الفكر) .

٥١٣ ـ **نصب الرّاية في تخريج أحاديث الهداية**

لأبي محمّد جمال الدّين عبدالله بن يوسف الزّيلعي الحنفي (٧٦٢ هـ)

(مصر : دار الحديث) .

٥١٤ ـ **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**

لأبي عبدالله محمّد بن جعفر الكتّاني (١٣٤٥ هـ)

(مصر : دار الكتب السّلفية) .

٥١٥ ـ **النّكت على ابن الصّلاح**

لأبي الفضل شهاب الدّين أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)

تحقيق : د. ربيع بن هادي عمير

(الرّياض : دار الرّاية ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) .

قائمة المصادر

٥١٦ ـ **النّهاية في غريب الحديث والأثر**

لأبي السّعادات مجد الدِّين المبارك بن محمّد بن الأثير (٦٠٦ هـ)

تحقيق : طاهر أحمد الزّاوي ، محمود أحمج الطّناحي

(بيروت : دار الفكر ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م) .

٥١٧ ـ **نهاية السّول شرح منهاج الأصول**

لأبي محمّد جمال الدِّين عبدالرّحيم بن الحسن الإسنوي (٧٧٢ هـ)

(بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م) .

٥١٨ ـ **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه الشّافعي**

لشمس الدِّين محمّد بن أبي العبّاس أحمد بن حمزة الرّملي (١٠٠٤ هـ)

(بيروت : المكتبة الإسلامية) .

٥١٩ ـ **نوادر الفقهاء**

لمحمّد بن الحسن التّميمي الجوهري (٣٥٠ هـ)

تحقيق : د. محمّد فضل عبدالعزيز المراد

(دمشق : دار القلم بالاشتراك مع الدّار الشّامية ببيروت ، الطّبعة الأولى، ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م)

٥٢٠ ـ **نواسخ القرآن**

لأبي الفرج عبدالرّحمن بن عليّ بن محمّد بن الجوزي (٥٩٧ هـ)

تحقيق : محمّد أشرف علي الملباري

(المدينة المنوّرة : من منشورات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م) .

٥٢١ ـ **نور الأنوار شرح المنار**

لملاّ جيون شيخ أحمد بن أبي سعيد بن عبيدالله (١١٣٠ هـ)

مطبوع مع كشف الأسرار شرح المنار للنسفي

(بيروت : دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م) .

٥٢٢ ـ **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**

للقاضي محمّد بن عليّ بن محمّد الشّوكاني (١٢٥٥ هـ)

(بيروت : دار الجيل ، ١٩٧٣ م) .

قائمة المصادر

(هـ)

٥٢٣ ــ **الهداية شرح بداية المبتدي**

لأبي الحسن برهان الدِّين عليّ بن أبي بكر بن عبدالجليل المرغيناني (٥٩٣ هـ)

(مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطّبعة الأخيرة) .

٥٢٤ ــ **الهداية في الفقه الحنبلي**

لأبي الخطّاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني (٥١٠ هـ)

تحقيق : سليمان الأنصاري ، صالح سليمان العمري

(القصيم : مطابع القصيم ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٠ هـ) .

٥٢٥ ــ **هداية السّالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك**

لعزّ الدِّين بن جماعة الكناني (٧٦٧ هـ)

تحقيق : د. نور الدِّين عتر

(بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م) .

٥٢٦ ــ **هديّة العارفين في أسماء المؤلّفين والمصنفين**

لإسماعيل باشا بن محمّد أمين بن مير سليم البابانى البغدادي (١٣٣٩ هـ)

(بغداد : مكتبة المثنى) .

(و)

٥٢٧ ــ **الواضح في أصول الفقه**

لأبي الوفا عليّ بن عقيل بن محمّد البغدادي (٥١٣ هـ)

تحقيق : د. موسى بن محمّد القرني

(مكّة المكرّمة : معهد البحوث العلميّة والدّراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى ، رسالة دكتوراه برقم [٥٢٩] عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م) .

٥٢٨ ــ **الوافي بالوفيات**

لصلاح الدِّين خليل بن أيبك الصّفدي (٧٦٤ هـ)

باعتناء : هلموت ريتر

(فيسبادن : فرانز شتاينر ، ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢ م) .

قائمة المصادر

٥٢٩ ـ **الوجيـــز في أصول فقه الحنفية**

ليوسف بن حسين الكراماساتي (٩٠٦ هـ)

تحقيق : د. السيّد عبداللّطيف كسّاب

(مصر : دار الهدى ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م) .

٥٣٠ ـ **الوسيط في أصول فقه الحنفية**

د. أحمد فهمي أبو سنّة

(مصر : مطبعة دار التّأليف) .

٥٣١ ـ **الوصول إلى الأصول**

لأبي الفتح أحمد بن عليّ بن محمّد بن بَرهان (٥١٨ هـ)

تحقيق : د. عبدالحميد أبو زنيد

(الرّياض : مكتبة المعارف ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م) .

٥٣٢ ـ **وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان**

لأبي العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن إبراهيم بن خلّكان (٦٨١ هـ)

تحقيق : د. إحسان عبّاس

(بيروت : دار صادر ، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م) .

الفهرس الإجمالي

الجزء الأوّل

الفهرس الإجمالي

الفهرس الإجمالي

الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الخامس

الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الخامس

الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الخامس

الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الخامس

الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الخامس

الفهرس التفصيلي لموضوعات الجزء الخامس